الحد النحوي وتطبيقاته

حتى نهاية القرن العاشر الهجري

الدكتور
رياض يونس السّواد



الحدُّ النّحْويُّ وتَطبيقاتُهُ

حتى نهاية القرن العشرين الهجري

الدكتور

رياض السواد

الطبعة الأولى

2009م/ 1430هـ



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة
الوطنية (4333/ 2008/12)

415
السواد، رياض
الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري/
رياض السواد.- عمان: دار الراية 2009
ج1 (334)ص.
ر.أ.: (2008/12/4333).
الواصفات: /النحو // اللغة العربية // قواعد اللغة/
ردمك: ISBN 978-9957-499- 64 - 8

* إعدادات دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



دار الراية للنشر والتوزيع

شارع الجمعية العلمية الملكية - المبنى الاستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف 5338656 (9626)
فاكس 5348656(9626) نقال 77241212 962 ص.ب 2547
الجبيهة الرمز البريدي 11941 عمان- الأردن
dar_alraya@yahoo.com

الإهداء

إلى من رآه الدؤليُّ مطرقاً مفكراً وقد عزّ عليه أنْ يسمع لحناً في كلام الله سبحانه ، فقال : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كلّه اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . . . ﴾

أنباه الرواة : 1 / 4

تصنيف نهج البلاغة : 317

فهرس الكتاب

الموضـــوع	الصفحـة

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على خيرة خلقه محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين وصحبه المنتجبين . أمّا بعد . . . .

فلقد كان اهتمامي في فترة من الزمن منصباً على قضايا التيسير في النحو العربي، وهو أمرٌ دفعني بطبيعة الحال الى ان أقوم بدراسة شخصية كان لها دورها وأثرها الواضح في التيسير النحوي وهي شخصية الأستاذ الجليل مهدي المخزومي (رحمه الله) ، في دراسة عنوانها ((مهدي المخزومي وجهوده النحوية)) . و لقد دفعني البحث حينها إلى الاطلاع على ما في النحو العربي من هفوات سواء كانت في المنهج أو في المسائل النحوية عينها . ولعلّ أهم ما علق بذهني حينها مشكلة التحديد النحوي الذي ظهر بارزاً في مؤلفات متأخري النحاة بوصفه أثراً من الآثار الفلسفية المحضة .

و أنا أتصفح المؤلفات المذكورة و إذا بعبارات من نحو : و هذا حد جامع مانع ، و هو حد غير جامع ولا مانع ، وردّ ذلك الحد بقولهم كذا ، وما شابه ذلك من عبارات هي اقرب إلى أقوال الفلاسفة أو المناطقة ،فاستهواني الأمر وعملت جاهدامن أجل البحث في هذا المجال فجعلت العنوان : ((الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن الرابع الهجري)) .

وبعد أنْ بدأت بجمع المادة ودرسها دراسة متأنية وجدت إن الفترة المذكورة و هي ((نهاية القرن الرابع الهجري)) لا يمكن ان تشكل صورة واضحة عن الحد النحوي ، فكان أن مددتها لتكون : ((حتى نهاية القرن العاشر الهجري)) ليستقر العنوان على : ((الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري)) .

و قد اقتضت طبيعة الدرس في هذا المجال أنْ اتبع منهجاً يقوم على الآتي :

1) بدأت الدراسة بتمهيد عن التعريف بالحد النحوي وكتب الحدود النحوية فقط وتركت بقية المؤلفات التي اهتمت بالحدود لعدم اختصاصها في المجال المذكور بل هي عامة تذكر الحدود الفلسفية والنحوية والبلاغية والصرفية وغيرها .

2) قسمت مباحث الدراسة على بابين باب في مباحث العمدة وباب آخر في مباحث الفضلة. أما الباب الأول فقد جاء بثلاثة فصول ، اهتم الأول منه بحدود الجملة وما تأتلف منه (الاسم والفعل والحرف) . أما الفصل الثاني فقد جعلته لحدود المرفوعات (المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل) .في حين جاء الفصل الثالث مهتماً بحدود ما سمي بالأفعال الناقصة (كان و أخواتها و أفعال المقاربة) .

و اختصاص الفصل الأول بالجملة وما تأتلف منه من جهة كون الجملة عند النحاة في أبسط حدودها ما ركبت من مسند ومسند إليه ، ولا يكون ذلك إلا فيما كان عمدة في الكلام . وقد أوجب أمر دراسة حدود الجملة عند النحاة الإشارة إلى حدود ما تأتلف منه مع التركيز على بعض الظواهر مما له علاقة بالدرس النحوي و الأقسام الثلاثة المشار إليها من نحو : الإعراب والممنوع من الصرف والمتعدي واللازم .

أما اختصاص الفصل الثاني بالموضوعات المشار إليها فلأنها في أغلب صورها تكون مرفوعة والضم عندهم علم العمدة . و دخول كان و أفعال المقاربة على ما كان أصله مبتدأ وخبراً أوجب عليّ درسها في مباحث العمدة ، ولكون تركيبها المفهوم لا يحصل إلا بذكر منصوبها كما الحال فيما كان عمدة في الكلام .

أما الباب الثاني فقد جعلته لمباحث الفضلة مما هو خارج عن نطاق المسند و المسند إليه ، و قد جاء الباب المشار إليه على فصلين ، فصل في المفعول و ما أشبهه و فصل في التوابع مرتباً إياها على وفق الترتيب الذي سار عليه ابن مالك في الألفية .

3) تناولت في حدود الحرف مجاميع الأدوات أو الحروف التي جمعت عند النحاة اعتماداً على الجوانب الشكلية أو الوظيفية كأنْ تكون أدوات عطف أو أدوات نصب أو أدوات جزم وما شابه ذلك . وتركت تناول كل أداة على حدة ، لان تناول الأداة منفردة إنما يكون من باب الوظيفة النحوية التي تؤديها لا من باب الحد النحوي .

4) اقتصر ت الدراسة على الموضوعات النحوية الخالصة وفقاً للنظرة النحوية و المنهج الذي سار عليه أصحاب هذا الدرس ، وهي نظرة جزئية – إذا صح التعبير – تبعد التركيب و تأخذ بجزئياته ، و من هنا لم تذكر الدراسة ما كان صرفياً و ما كان بلاغياً من الموضوعات التي عني بها علماء الصرف والمعاني .

5) الطريقة التي اعتمدتها في دراسة حد أي مبحث من المباحث المشار إليها هي طريقة التركيز على الحدود التي يظهر فيها الاختلاف البيّن ، مشيراً في الوقت ذاته إلى الحدود التي تشبهها ، جاعلاً ترتيب ذلك على وفق سنة وفاة صاحب الحد بدءاً بسيبويه و انتهاءاً بابن كمال باشا .

ثم بعدها اذكر المعيارية المعتمدة في كل حد ، محاولاً تثبيت إشكالات الحد و مدى انطباقه على الواقع اللغوي لأخرج بجملة من النتائج تكون في نهاية كل مبحث .

واني – و أيم الله – لم أدّخر جهداً ولم ابخل بوقت في سبيل انجاز هذه المهمة و إخراجها بالصورة السليمة ، فان كان بها ما يخدم العربية فهذا من فضل الله سبحانه.

و آخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين

تمهيد

تعريف بالحد وكتب الحدود النحوية

- **أولاً:** الحد لغة واصطلاحاً.
- **ثانياً:** أنماط التحديد النحوي.
- **ثالثاً:** كتب الحدود النحوية.

أولاً : الحد لغة واصطلاحاً

الحد في اللغة : المنع((يقال : حدني عن كذا وكذا إذا منعني عنه ، وسمي السجان حداداً لمنعه من الحركة))[1]. فسمي الحد حداً لكونه مانعاً أن يدخل فيه ما ليس منه، أو يخرج منه ما هو منه[2]. وقيل: ((الحد الفصل بين الشيئين، لئلا يختلط احدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى احدهما على الآخر، وجمعه حدود . وفصل ما بين كل شيئين : حد بينهما))[3]. و أيا كان التعريف اللغوي المنع أو الفصل فكلاهما يصبان في رافد واحد. فإذا ما قلنا: منعت هذا من أن يدخل في هذا، كأنما فصلت بينهما.

أما في الاصطلاح، فقد ذكر الفاكهي ((أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه. ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً))[4]. وذكر أيضاً : ((وخرج يعرف النحاة وما بعده عُرف

---

(1) جمهرة اللغة : مادة (حدد) .

(2) ينظر : المغني في النحو : 1 / 85 .

(3) لسان العرب : مادة (حدد) .

(4) شرح الحدود النحوية : 29 .

المنطقين، فان المعرف بالمعنى المذكور عندهم اعم من الحد لشموله له ولغيره. فهو عندهم أربعة أقسام : حد تام وهو ما تركب من الفصل والجنس القريبين، وناقص وهو ما تركب من الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد. ورسم تام ما تركب من الخاصة والجنس القريب وناقص وهو ما تركب من الخاصة وحدها أو منها ومن الجنس البعيد))[1].

ولّما كان الحد عند النحاة يشمل أنماط التعريف عامة، ارتأيت هنا أن اذكر تعريف كل نمط على حدة وكالآتي :

1) **الحد** : وعرفه ابن سينا بأنه : ((قول دال على ماهية الشيء))[2]. وهو عند نصير الدين الطوسي: ((قول يقوم مقام الاسم المطابق في الدلالة على الذات))[3].

ويلاحظ على ذلك أن ابن سينا قد وضع حداً للحد في حين رسمه الطوسيّ بان جاء بعرضياته. والتعريفان المتقدمان إنما ركزا على الجانب الذاتي من (الحد)، وقد نجد من يعرف الحد باعتبار الوظيفة التي يؤديها، وهو ما عليه الشريف الجرجاني. جاء في التعريفات: ((الحد قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز))[4]

وأيا كان تعريف الحد فهو إنما يؤتى به لبيان ذاتية المعرف (بفتح الراء) من دون مراعاة للجانب العرضي فيه. هذا ويقسم الحد على قسمين: الحد التام والحد الناقص،فالتام يشتمل على جميع المقومات كقولنا للإنسان: انه حيوان ناطق . أما الناقص

(1) المصدر نفسه : 29 .

(2) الإشارات والتنشبيهات : 95 .

(3) شرح الطوسي لإشارات ابن سينا .يضمن كتاب الإشارات والتنبيهات : 95 .

(4) التعريفات : 45 .

فيشتمل على بعضها إذا كان مساوياً للمحدود كقولنا له: انه جسم أو جوهر ناطق ((والتام لا يكون إلا واحداً، وأما الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء. وأيضاً منه ما يكون بحسب الاسم ومنه ما يكون بحسب الماهية . . . واسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك، لان التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم، إلا أن الاسم مفرد والحد مؤلف، والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام))[1].

وذكر الشريف الجرجاني أن الحد التام ((ما تركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق))[2] أما الناقص فهو ((ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ، كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق))[3] .

2) **الرسم**: وهو في اللغة الأثر. جاء في الجمهرة: ((رسم كل شيء أثره والجمع رسوم))[4].

وقد انسحب التعريف اللغوي المتقدم على الجانب الاصطلاحي لتعريف الرسم، ولذا كان الرسم مختلفاً عن الحد عندهم، لاختصاص الرسم بالعرضيات واختصاص

---

(1) شرح الطوسي لإشارات ابن سينا ، يضمن كتاب الإشارات والتنبيهات : 95 – 96 .

(2) التعريفات : 45 .

(3) المصدر نفسه : 45 وينظر أيضاً زيادة في التفصيل : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 2 / 17 ، والمنطق للمظفر:115 .

(4) ينظر جمهرة اللغة : مادة : رسم ، اللسان : مادة رسم .

الحد بالذاتيات ، قال ابن سينا : ((وأما إذا عرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه))[1] .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فان الرسم عندهم على قسمين : تام وناقص، فالتام ما تركب من الجنس القريب والخاصة ، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، وأما الناقص فهو ما يكون بالخاصة وحدها ، أو بها وبالجنس البعيد ، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: أنّه ماشٍ على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع[2].

وقد يحملون على التعريف بالرسم ما كان تعريفاً بالتشبيه والتمثيل قال المظفر: ((والتعريف بالمثال . . . هو من التعريف بالخاصة ، لان المثال مما يختص بذلك المفهوم فيرجع إلى الرسم الناقص))[3]. وقال أيضاً ((مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً، التعريف بالتشبيه . وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما))[4].

ثانياً: أنماط التحديد النحوي

يستعمل النحاة عبارات المناطقة في تحديدهم ، وطريقتهم في ذلك إنما هي طريقة أهل المنطق ولذا نجدهم يقولون مثلاً : ((الخصائص جمع خصيصة . . . ثم جعلت اسما

---

(1) الإشارات والتشبيهات : 102 . .

(2) ينظر : التعريفات : 59 .

(3) المنطق ، للمظفر : 118.

(4) المصدر نفسه : 119.

للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه فيكون دليلاً عليه وأمارة على وجوده، كدلالة الحد ، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحد دلالة عامة . . . والحد يشترط فيه الأطراد والانعكاس نحو قولك: كل ما يدل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم. والعلامة يشترط فيها الأطراد دون الانعكاس، نحو قولك: كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم . فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ، ولا ينعكس فيقال : كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم))(1) . ومنه أيضاً قولهم : ((وهذه طريقة الحدود أنْ يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول . فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة))(2).

وهكذا، فحينما نقرأ كتاباً نحوياً وبالذات الكتب المتأخرة نجد أنفسنا أمام واقع منطقي. انسحب على اللغة حتى عادت وكأنها من وضع عقل مفكر، يبعد الجانب الاعتباطي لها، وإتماما للفائدة ارتأيت أن أذكر هنا أنماط التحديد النحوي مما هو أثر من آثار المنطق في اللغة وكالآتي :

1. التحديد بذكر الذاتيات :

وهو ما يمكن أن يطلق عليه اصطلاح الحدّ بعرف المناطقة، ومثاله:

أ. حد الكسائي والفراء الفعل بأنه : ((ما دل على زمان))(3)

---

(1) شرح المفصل : 1 / 24 وينظر شرح الكافية : 1 / 12 – 13 .

(2) شرح المفصل : 1 / 18 .

(3) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 69 .

ب. حد الزجاجي الحرف بأنه : ((ما دل على معنى في غيره))[1].

ج. حد الزمخشري الاسم بقوله : ((ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران))[2].

د. حد ابن الحاجب الاسم بقوله: ((ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))[3].

هـ. حد ابن كمال باشا الفعل بأنه: ((ما دل على معنى بمادته دالة على الزمان بهيئته))[4].

ويلاحظ على الحدود المتقدمة اهتمامها بالجانب الذاتي للباب المراد حده. وهي ظاهرة يمكن وجودها حتى في بدايات التأليف النحوي ولكنها لم تكن شائعة شيوعها في المراحل المتأخرة من التأليف المذكور.

2.التحديد بالرسم أو الخصيصة :

وهذا النوع من التحديد إنما هو خاص بالمبتدئين – على حد تعبير الفرّاء – قال في حده للتفسير (التمييز): ((وهو مما يفسر للمبتدئ، أن ينظر إلى (منْ) فان حسنت فيه ثم ألقيت نصبت))[5]. ولما كانت السمة الغالبة للنحو العربي أنّه نحو تعليمي كان أنْ كثرت مثل هذه التحديدات، وأمثلتها:

---

(1) الجمل : 17 .

(2) المفصل في علم العربية : 6 .

(3) شرح الكافية : 1 / 9 .

(4) أسرار النحو : 76 .

(5) معاني القرآن : 1 / 320 .

أ. **حد المبرد الاسم بقوله** : ((كل مل دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، فان امتنع من ذلك فليس باسم))[1] .

ب. **حد ابن السراج الاسم بقوله** : ((الاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف . . . ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه ... ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه .. والاسم أيضاً ينعت .. والاسم يضمر ويكنى عنه))[2]

ج. **وعرف ابن جني الفعل بقوله** : ((ما حسن فيه (قد) وكان أمراً))[3] .

أما التحديد بالمثال، وقد ذكرت سابقاً أنّه يدخل بضمن الرسم، فهو شائع في مراحل التأليف الأولى وقد أكثر سيبويه من استعماله ، ومن أمثلته :

أ. **قول سيبويه** : ((فأما المبني على الأسماء المبهمة (يريد أسماء الإشارة) فقولك : هذا عبد الله منطلقاً))[4] .

ب. **قول سيبويه**: ((فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو))[5].

ج. **قول الزجاجي** : ((والمفعول به قولك : ضربت زيداً))[6] .

---

(1) المقتضب : 1 / 3 .
(2) الأصول في النحو : 1 / 40 .
(3) اللمع : 53 .
(4) الكتاب : 2 / 78 .
(5) المصدر نفسه : 1 / 33 – 34 .
(6) الجمل : 305 .

ومن التحديد بالمثال يتفرع التحديد بالتشبيه ، لان النحوي حينما يحدُّ بمثال إنما يشبه الأمر به ، فكلّ مثال يصلح لان يكون تشبيهاً ما لم تذكر أداة من أدوات التشبيه المعروفة وحينها يختص بكونه تشبيهاً كما في قول السهيلي : ((فالتعريف المعنوي كالعلمية في الأسماء والأعلام والتعريف اللفظي كتعريف ما به الألف واللام))[1] .

ثالثاً : كتب الحدود النحوية

لعل أشهر ما أُلّف في هذا المجال ، حدود الفراء ورسالة في الحدود النحوية للرماني وشرح الحدود النحوية للفاكهي .

1) **أسماء الحدود** ، والكتاب لأبي زكريا الفراء المتوفى سنة (207 هـ). وهو من الكتب المفقودة، إلا أنّ ابن النديم في كتابه الفهرست[2]، ذكر أنَّ اسمه (أسماء الحدود) وذكر أيضاً أنّه نسخ ذلك الكتاب من خط سلمه بن عاصم . وعلى الترتيب الآتي:

- حدُّ الإعراب في أصول العربية .
- حدُّ النصب المتولد من الفعل .
- حدُّ المعرفة والنكرة .
- حدُّ من ورُبَّ[3] .
- حدُّ العدد .

(1) نتائج الفكر في النحو : 215 .
(2) ينظر : الفهرست : 106 .
(3) علّه يريد بذلك (مِنْ) الجارة .

- حدُّ ملازمة رجل[1] .
- حدُّ العماد[2] .
- حدُّ الفعل الواقع[3] .
- حدُّ أنّ وأخواتها .
- حدُّ كي وكيلا .
- حدُّ حتى .
- حدُّ الإغراء .
- حدُّ الدعاء .
- حدُّ ذو النونين الشديدة والخفيفة .
- حدُّ الاستفهام .
- حدُّ الجزاء .
- حدُّ الجواب[4] .
- حدُّ الذي ومِنْ وما .
- حدُّ رُبّ وكم .
- حدُّ القسم .

---

(1) لا أعرف مراده من ذلك .

(2) يقابل ضمير الفصل عند البصريين ، ينظر تفصيل ذلك في معاني الفرّاء : 1 / 104 ونحو الفرّاء الكوفيين :341 .

(3) يريد الفعل المتعدي ، ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 534 .

(4) علّه يريد بذلك جواب الشرط أو القسم أو الأمر .

- حدُّ الثنويّة[1] والمثنى .
- حدُّ النداء .
- حدُّ الندبة .
- حدُّ الترخيم .
- حدُّ أَن المفتوحة[2] [كذا] .
- حدُّ إذ وإذا وإذن .
- حدُّ ما لم يسمّ فاعله[3] .
- حدُّ الحكاية .
- حدُّ التصغير .
- حدُّ التثنية .
- حدُّ الهجاء .
- حدُّ راجع الذكر[4] .
- حدُّ الفعل الرباعي .

---

(1) يريد التثنية . .

(2) لا أعرف هل يريد (أن) مفتوحة الهمزة والمشددة النون أم المخففة المفتوحة .

(3) عله يريد الفعل المبني للمجهول لا نائب الفاعل ، جاء في معاني القرآن في حديثه عن قوله تعالى : ((إنّما حُرِّمَ عليكم الميتةُ)) النحل : 115 : ((والأصل حُرِّمَ ، لأنك إذا جعلت إنما حرفاً واحداً رفعت الميتة والدم لأنه فعل لم يسمّ فاعلهُ)) معاني الفرّاء: 1 / 102 ، نسخة عاصم : حَرَّمَ . وذكر أبو حيّان : ((وقرأ أبو جعفر (حرِّم) مشدداً مبنياً للمفعول)) البحر المحيط : 1 / 486 .

(4) عله يريد الضمير العائد .

- حدُّ الفعل الثلاثي .
- حدُّ المعرب من مكانين .
- حدُّ الإدغام .
- حدُّ الهمز .
- حدُّ الأبنية .
- حدُّ الجمع .
- حدُّ المقصور والممدود .
- حدُّ المذكر والمؤنث.
- حدُّ فَعَلَ وأفْعَلَ.
- حدُّ النهي.
- حدُّ الابتداء والقطع.
- حدُّ ما يجري وما لا يجري[1].

ومما تقدم نستطيع أن نخلص إلى جملة مفاهيم في الكتاب المتقدم:

أ. المصطلحات الواردة في العرض المتقدم جاءت نحوية وصرفيّة .

ب. تكرار بعض المصطلحات من نحو التثنية ، فقد وردت مرتين في النص المتقدم.

(1) يريد المصروف والممنوع من الصرف : ينظر معاني القرآن :1 / 254 .

ج. استعماله المصطلح الكوفي في بعض المواد من نحو : مصطلح ما يجري وما لا يجري المقابل للمصروف والممنوع من الصرف .

د. ورود بعض المصطلحات مما لا يفهم له معنى من نحو : حد ملازمة رجل .

هـ. لم يجعل مواده مرتبة على وفق منهجية معينة .

و. عدم بروز الأثر الفلسفي أو المنطقي فيما ذكره من مصطلحات .

2) **رسالة في الحدود النحوية** ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، المتوفى سنة (384 هـ) . طبعت الرسالة مرتين : مرة بتحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني عام: 1969، بضمن رسائل في اللغة والنحو ، ومرة بتحقيق إبراهيم السامرائي بضمن: رسالتان في اللغة : الأولى عن منازل الحروف والثانية عن الحدود.

ولعل أهم ما يميز هذه الرسالة :

أ. لم يتبع مؤلفها منهجاً معيناً في ترتيب مصطلحاتها ، وأوردها عشوائية.

ب. ذكر السامرائي: إنّ الحدود التي سلكها المؤلف في هذه الرسالة لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو مواد لا نجد الكثير منها في كتب النحو وهي أقرب الى مصطلحات المنطق منها الى المصطلح النحوي . . . ولولا مصطلحات الاسم والفعل والحرف والمصدر والمعرفة والنكرة ونحو هذه ، لقلت أنّ مادة الرسالة الأخرى الكثيرة شيء من علم المنطق))[1] .

---

(1) رسالتان في اللغة : 66 هـ .

ج. **المصطلحات الواردة في الرسالة لم تكن نحوية خالصة** ، بل هي نحوية كالإعراب ، وصرفية كالمقصور والممدود ، ومنطقية كالجنس والنوع والمقيد وبلاغية كالمجاز والاستعارة .

د. **قلة استعماله للشاهد القرآني والشعري** . قال في حدِّ المحذوف الذي ما قبله في الكلام هو الذي يدل عليه دلالة تضمين، كقول الله عز وجل ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[1].

أما في الشعر فقد ذكر نصف بيت وهو:

- لا أم لي إن كان ذاك لا ولا أب[2] -

ولم ينسبه الى قائله، وكان ذلك في موضع العطف على التأويل .

هـ. **قسم الرسالة على قسمين** : قسم في الحدود وقسم في حدود الموصولات . ولا علاقة لما ذكره في باب الموصولات بالموصول، اللهم إلا ما كان من ذكره للحروف وأنّها وصلة شيء بشيء، وذكره لما اصطلح عليه بالاسم الناقص، ويريد به الاسم الموصول[3] .

و. **استعماله التعريف المنطقي لبعض المواد الواردة في الرسالة من نحو** : **تعريفه الجملة** بأنّها : ((المبنية من موضوع ومحمول للفائدة))[4].

---

(1) البقرة : 135 .

(2) صدر البيت : هذا لعمركم الصغار بعينه ، نسبه سيبويه الى رجل من مذحج ، ينظر : الكتاب 2 / 292 .

(3) ننظر الصفحة : (79) من الرسالة التي بتحقيق السامرائي .

(4) المصدر نفسه : 68 .

ز. مقدمة الرسالة جاءت بمثابة الفهرست للمصطلحات التي سيعرض لحدودها في المتن.

3) **كتاب شرح الحدود النحوية** ، لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، المتوفى سنة (972 هـ) . جاء الكتاب بتحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي . ولعل أهم ما يتميَّز به هذا الكتاب :

أ. بدأ الكتاب بمقدمة ذكر فيها صاحبها الدواعي التي دعته لتأليف الكتاب المذكور، والمنهج الذي سلكه في أنّه جمع الحدود الواردة في الكتاب من ثنايا الكتب، وقام بشرحها .

ب. اتبع في ترتيب مواد الكتاب منهجاً هو اقرب الى منهج ابن مالك في الألفية .

ج. يذكر الحد النحوي ثم يقدم له شرحاً على الطريقة المعتادة عند المناطقة، ومثاله تحديد الفاعل بأنّه: ((ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة ، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه))، قال: ((فخرج بتقديم ما ذكره عليه ، المبتدأ والخبر. وبالتام مرفوع كان وكاد وأخواتهماا وما تصرف منها ، فلا يسمى فاعلاً اصطلاحاً . وبالأصالة نحو: قائم زيدٌ إذ المسند فيه وإنْ قُدّم لفظاً مؤخر رتبة . وبالإسناد إليه المفعول في نحو: ضربت زيداً ... وبالقيد الأخير ما ناب عن الفاعل، كضُرِبَ زيدٌ ومضروب غَلامُهُ، فأنّ إسناد ما ذكره إليه على جهة وقوعه عليه))[1] . وهي طريقة الأجناس والفصول .

د. إذا كانت الكلمة التي يوردها في كتابه تحتاج الى الحركة (حركة البناء) لبيان معناها فانّه يذكر ذلك على طريقة : (بكسر الراء ، أو بفتح الراء ، أو ما شابه ذلك)) قال:

---

(1) شرح الحدود والنحوية .: 94 .:

((الحد والمعرف، بكسر الراء المشددة في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين لا مطلقاً اسمان لمسمى واحد))[1].

هـ. يورد أحياناً الاعتراض على الحدود التي في المتن من دون أنْ يشير الى صاحب الاعتراض. فمثله حينها ذكر حدَّ الماضي من الأفعال وأنّه ((كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان انقضى)) قال: ((وأورد على الحد نحو : خلق الله الزمان، فان (خلق) هنا لا يدل على زمان لما فيه من التسلسل))[2] . وقال في حد التابع وأنّه: ((اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً وليس خبراً)): ((واعترض على الحد بأنّه غير جامع لخروج التأكيد اللفظي في مثل: نَعَمْ وجاء زيد جاء زيد، وعطف النسق في مثل : جاء زيد وذهب بكر))[3] .

و. يذكر أحياناً المعنى اللغوي ثم يتبعه بالمعنى الاصطلاحي، كما في قوله في حد الفعل المضارع : ((من المضارعة وهي المشابهة، كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان...))[4] .

ز. استشهاده بالآيات القرآنية وأبيات الشعر ، وهو أمر يشكل ظاهرة بارزة في كتابه .

ح. تفريعه الباب النحوي بذكر أقسامه إنْ كان مقسماً ، ثم بعد ذلك يضع حداً لكل قسم من أقسامه، قال في حد الاستثناء : ((هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بالا أو أحدى أخواتها من مذكور أو متروك بشرط الفائدة . وهو قسمان : متصل ومنقطع.

---

(1) المصدر نفسه : 29 .
(2) المصدر نفسه : 49 .
(3) المصدر نفسه : 118 .
(4) المصدر نفسه : 50 .

حد المتصل: هو ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه . حد المنقطع : هو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه))(1) .

ط. ذكره للخلاف النحوي بين النحاة في بعض المسائل النحوية . من نحو قوله في حد بدل البعض من الكل: ((هو ما كان مدلوله جزءاً من مدلول الأول . أي المبدل منه بحسب الماصدق، سواء كان ذلك الجزء قليلاً أم مساوياً أم أكثر، كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ، إذ (بعض) يقع على اقل الشيء وعلى نصفه وعلى أكثره. ومذهب الكسائي وهشام أنّه لا يقع إلا على ما دون النصف، ولهذا منعا أنْ يقال: بعض الرجلين لك، أي احدهما))(2) .

ي. يذكر بعض المصطلحات مما لم يكن على علاقة بالنحو أو الصرف ، ويضع له حداً ، كما في حده (للخط) وأنّه : ((تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائية بتقدير الابتداء الوقف [كذا]))[3] .

والكتاب مع هذا يشكل جانباً من جوانب التطور في التحديد النحوي؛ وذلك لاهتمام صاحبه بذكر القيود والأجناس والفصول مما هو معروف بالحدود المنطقية، وهو في الوقت نفسه يقوم بنقد الحدود التي يراها غير منطبقة على الواقع اللغوي ويكثر من التمثيل والاستشهاد بالقرآن وكلام العرب نثراً وشعراً للتدليل على صحة الحد أو خطئه .

---

(1) شرح الحدود النحوية : 116 – 117 .

(2) المصدر نفسه : 127 .

(3) المصدر نفسه : 151 .

الباب الأوَّل

مباحث العمدة (الإسناد)

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الجملـــة وما تأتلف منـــه

- **أولاً** : الجملة.
- **ثانياً** : الاسم : حدّه ، أعرابه ، منعه من الصرف.
- **ثالثاً**: الفعل : حدّه، تعدّيه و لزومه.
- **رابعاً**: الحرف.

أولاً :الجملـــة

وعكس المفرد الجملة ، و فيما يأتي بيان لمفهومها عند النحاة :

1) **جاء في الكتاب** : ((هذا باب المسند والمسند اليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك، يذهب عبد الله. فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً وليت زيداً منطلق، لان هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده))[1].

ويفهم من الكلام السابق أنّ الكلام أو الجملة المستقيمة عند سيبويه تتوقف على ما يأتي:

أ. توافر اقسام الكلام المعروفة وهي: الاسم والفعل والحرف.

ب. المجاري الاعرابية للاقسام، وهو ما يمكن الاصطلاح عليه بالعامل النحوي.

---

(1) الكتاب : 1 / 23 .

ج. العلاقة الاسنادية المتمثلة بالمسند والمسند اليه الاسمي والفعلي.

د. البنية الدلالّية، القائمة على استقامة الشكل النحوي لفظاً ومعنى.

ويلاحظ أنّ ربط سيبويه التركيب المفهوم بالمسند والمسند اليه وكأنَّ اجتماعهما مدعاة الى خلق أو اعطاء المفهوم التام أمرٌ تعوزه الدقة ، ذلك أنّا نجد من التراكيب ما يحتوي على الركنين المذكورين ومع ذلك لا يصح اطلاق مصطلح الجملة عليها لعدم توافر المفهوم التام فيها، من نحو: النار المحرقة، فقد اسندنا الاحراق الى النار الا أنّ التركيب لا يعدُّ جملة لعدم حصول الفائدة.

هذا من جانب ومن جانب آخر فان ربط الجملة بالمسند والمسند اليه يضطر النحوي احياناً الى القول بان تركيباً من نحو: إنْ قام زيد قام عمرو، يتالف من جملتين، ذلك أنّه يلحظ احتواءه على جملة: قام زيد ، وهي جملة مؤلفة من المسند والمسند اليه، وجملة : قام عمرو ، المحتوية هي الاخرى على الركنين المذكورين، الا أن مبدأ الفائدة المرجوة من التركيب المتقدم لا يتحقق الا بالترابط بين القسمين الاول والثاني على وفق القضية الشرطية .

و يضطره في الوقت عينه الى القول بأنَّ تركيباً من نحو: يا زيد، وهو تركيب كامل ومفهوم، ولا بد وهذه الحال من احتوائه على مسند ومسند اليه . وبعدها يحاول اخضاع التركيب المتقدم الى التاويل ، ليقول بأنّ اصله : ادعو أو انادي زيداً. كما و يضطره إلى القول بأنّ تركيباً من نحو: لا، وعافاك الله، أن (لا) فيه أداة نفي استخدمت استخدام أدوات الجواب ، من دون أنْ ينظر إلى كونها أفادت في التركيب المتقدم الوظيفة التي تؤديها الجملة، لأنها كانت جواباً لقول سابق . ولعل الذي يدفع النحوي إلى مثل ذلك

القول هو عدم رؤيته لركني الجملة (المسند والمسند إليه) وان أداة منفردة لا يمكن أن تؤدي وظيفة الإسناد .

2) **يفهم من كلام المبرد انّ الجملة** : ما يحسن السكون عليها . ففي معرض حديثه عن الفاعل قال: ((وإنما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر. إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد))[1].

و يلاحظ على ذلك أنّ المبرد ينطلق من مبدأ الفائدة المتوخاة من التركيب أيَّ تركيب كان . وعليه يمكن الإفادة من النظرة المتقدمة في القول بعدم صحة كون جملة الشرط مثلاً جملة مستقلة ، كما سيتضح الأمر فيما بعد ، من عَدَّ بعض النحاة لها جملة مستقلة مع عدم اكتمال المفهوم والفائدة إلا بتوافر الجزئين معاً.

3) **اشار ابن السراج في أصوله إلى طرق ائتلاف الكلام وأشكاله قال** : ((فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو : الله الهنا ، ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف))[2]. ويظهر من ذلك ان ابن السراج اراد بمصطلح الائتلاف الترابط القائم بين الاقسم الثلاثة والقائم على شرط الفائدة، لذا انكر حصول الفائدة في ائتلاف الفعل مع الفعل والحرف مع الحرف، وعد ذلك ممتنعاً. ويرد عليه:

---

(1) المقتضب : 1 / 8 .

(2) الاصول في النحو : 1 / 44 .

أ. امكانية حصول الائتلاف المذكور بين الاسم والحرف، كما لو قيل: زيد في الـدار، ولذا قال به بعض النحاة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله. وذكره هو في بعض كتبه على ما ذكر الفارسي [1].

ب. جملة : كان يقوم . مؤتلفة من فعل مع فعل ، وليس لنا القول بتركيبها من جملتين، جملة (كان) وجملة (يقوم) على أن يكون في (كان) ضمير مما يمكن عده اسماً، وفي يقوم ضميرٌ يعد اسماً له، لان الفاعل لا ينفصل عن الفعل، وفي الفعل ما يدل عليه باعتبار الصيغة ولذا قيل بان الفعل دال علـى الحـدث والـزمن والنسـبة[2]. سواء كانت دلالته على النسبة المذكورة تضمينية أي أنها جزء المعنى المطابقي الذي وضع له لفظ الفعل، أو أنها التزامية بمعنى إن النسـبة خارجـة عـن معنـى الفعـل ولكنه يدل عليها بالالتزام الذهني.

إلا إذا ما اخذ بنظر الاعتبار أن كان ليست فعلاً، على بعض بعض النحاة فيمـا هـو موضح في مبحث الفعل.

هذا وقد سار في هدي ابن السراج ابو علي الفارسي الـذي ذكـر اشـكال الائـتلاف المتقدمة وان كان لا يتبين له رأي ثابت في ائتلاف الاسم مع الحرف فمـرة يقـول بـه ومـرة يحاول ارجاعه إلى ائتلاف الاسم مع الاسم أو الاسـم مـع الفعـل، جـاء في العسـكريات: ((فاما قولهم: زيد في الدار، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك: إنّ زيداً منطلق، ولكنه من خبره الفعل والاسم أو الاسم والاسم، الا تـرى ان قولـك: في

(1) ينظر : المسائل العسكريات : 83 .

(2) ينظر الفوائد الضيائية : 228 ، البحث النحوي عند الاصوليين : 174 .

الدار، ليس زيد ولا القتال في اليوم، ولم يكونا اياهما، كان الكلام على غير هذا الظاهر ويحتاج الى ما يربطه بما قبله ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من ان يكون اسماً أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، واذا كان كذلك كان داخلاً في جملة ما ذكرناه))[1] .

وظاهر كلامه المتقدم ان الجار والمجرور لما كان متعلقاً بفعل أو اسم لعدم صحة كونه غير متعلق جعل من قبيل تعلق الاسم بالاسم أو الاسم بالفعل؛ لان العبرة عنده بالمتعلق لا المتعلق (بكسر اللام). ولكنه في موضع آخر ذكر : ((وقد جعل ابو بكر هذا التاليف قسماً براسه ، وذلك مذهب حسن، الا ترى ان الكلام وان كان لا يخلو مما ذكرنا في الاصل، فقد صار له الان حكم يخرج به عن ذلك الاصل . يدلك على ذلك قولك : انّ في الدار زيداً ، فلا يخلو ذلك المقدر من ان يكون اسماً أو فعلاً . . .فلو كان فعلاً فلم يجز دخول إنَّ في هذا الكلام . . . ولا يجوز ان يكون المراد الاسم ؛ لان الاسم لو كان مراداً ما كان ليتخطى ذلك الاسم المراد، فيعمل في هذا المظه.

فاذا لم ليخل هذا الكلام من هذين لم يجز هذا "، تثبت ان هذا قسم ونوع غير ما تقدم))[2]، وهو بهذا يعوّل على مبدأ صحة التعليق في بعض الجمل دون بعض لان التعليق في تركيب من نحو: ان في الدار زيداً، يعد ممتنعاً تقديره الاسمي أو الفعلي؛ لان ذلك يؤدي باعتبار الظاهر الى مخالفة الاصل الذي اقره النحاة في عدم صحة دخول إنّ على الفعل ولا يجوز من جهة اخرى تقديم خبرها الفعلي على اسمها . ويوم جاز في الجار والمجرور فلأنّ في الجار والمجرور فسحة غير التي في الفعل، وكذا يمكن أنْ يؤدي به

---

(1) المسائل العسكريات : 83 .

(2) المصدر نفسه : 83 .

القول الى مخالفة اصل آخر وهو أنّ الاسم في نحو ما ذكر يعد عندهم منصوباً بـإنّ ، فلو علق الجار والمجرور بما هو اسم، لعملت إنّ به لا بالاسم الظاهر.

4) **حد الرماني الجملة بانها** : ((المبنية من موضوع ومحمول للفائدة))[1] ويلاحظ على ذلك اعتماد الرماني على معيار فلسفي وهو أنْ تبنى الجملة على موضوع ومحمول، وهو ما يقابل اصطلاح المسند والمسند اليه الذي ذكره سيبويه ، ولكنه اضاف الى ذلك قيد الفائدة وكأنّه أحسَّ بان ليس كل ما بني من موضوع ومحمول يعد جملة مفهومة لحاجته الى متمم.

5) **الكلام عند ابن جني**: ((كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون، الجمل . . . فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام))[2]، وقد فصل مذهبه هذا بقوله: ((الكلام جنس للجمل، فاذا قال: قام محمد فهو كلام، واذا قال : قام محمد واخوك جعفر، فهو ايضاً كلام ، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً))[3]. وقال : ((فعلى هذا يكون قولنا : قام زيد، كلاماً. فان قلت شارطاً: ان قام زيد ، فرددت عليه (أن) رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولاً لا كلاماً))[4]، ويفهم مما ذكره ابن جني ما يأتي:

أ. يقوم مذهبه على الترادف بين الكلام والجملة. ويترتب على هذا المذهب ان قولاً من نحو قوله تعالى﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا

(1) رسالتان في اللغة : 68 .
(2) الخصائص : 1 / 17 .
(3) المصدر نفسه : 1 / 17 .
(4) المصدر نفسه : 1 / 18 .

ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةً وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ۝٩٥ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ۝٩٦ أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ ۝٩٧ ﴾(1) يتالف من ثلاثة جمل ((وذلك لانه لا يعد (وهم لا يشعرون) جملة لانها حال مرتبط بعاملها وليست مستقلة براسها . ويعد (لو) وما في حيزها جملة واحدة ... ويعد(ولكن كذبوا) جملة و (فاخذناهم بما كانوا يكسبون) كله جملة))(2). في حين لو اخذ بنظر الاعتبار عدم الترادف بين الكلام والجملة وان شرط الكلام الافادة دون الجملة فإنها قد لا تكون مفيدة(3) فان عدد الجمل التي في قوله تعالى المتقدم يكون ثمانية : احدها (وهم لا يشعرون) وأربعة في حيّز (لو) وهي (آمنوا واتقوا وفتحنا) والمركبة من ان وصلتها مع (ثبت) مقدراً أو مع (ثابت) مقدراً... والسادسة (ولكن كذبوا) والسابعة (فاخذناهم)والثامنة (بما كانوا يكسبون)(4).

ب. أن ما أطلق عليه مصطلح جملة الشرط وجملة الجواب وما شابه ذلك لا يعد عند ابن جني جملة ولا كلاماً لعدم تمام الفائدة . ولعل القول بمثل هذا يجعل جملة الشرط بجزئيها جملة مستقلة بذاتها لان شرط الفائدة انما هو متحقق بالجزئين معاً، وهو مذهب قريب من الواقع .

---

(1) الاعراف : 95 – 97 .

(2) مغني اللبيب : 2 / 375 .

(3) المصدر نفسه : 2 / 374 .

(4) مغني اللبيب : 2 / 375 وينظر اعراب الجمل واشباه الجمل لفخر الدين قباوة : 16 – 17 .

6) ذكر الجرجاني ثلاثة اشكال للتعليق بين اقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف):
((تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما. فالاسم يتعلق بان يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له ... أو بان يكون الأول مضافاً الى الثاني ...وأما تعلق الاسم بالفعل فبأنه يكون فاعلاً له أو مفعولاً ...أو بأن يكون متزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان واخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ... واما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة اضرب : احدها ان يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجد ... والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو ان يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ... والضرب الثالث تعلقه بمجموع الجملة كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء))[1] ويظهر أن التعليق الذي ذكره الجرجاني هو غير التعلق الذي ذكره ابن السراج والفارسي، فالتعليق عند الأخير ومن قبله انما كان مبنياً على الفائدة الحاصلة من التركيب وقد يكون من الدقة ان يصطلح عليه أشكال ائتلاف الكلام المفيد. ثم أن الجرجاني قال في موضع آخر: ((انه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو : يا عبد الله وذلك أيضاً اذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو اعني واريد))[2].

ويفهم من ذلك أن الكلام عنده مرتبط بعضه ببعض ومتعلق بعضه ببعض وهو جانب من جوانب أبعاد النظرة الشكلية التي تجعل من التركيب منفصلاً عن متعلقاته ومقتصراً على الركنين الأساسيين المسند والمسند إليه. إلا أننا ومع ذلك الذي نجده من أبعاد للصورة الشكلية، نجده أحياناً يركز اهتمامه على ذلك الجانب في مسائل من نحو:

---

(1) دلائل الاعجاز : 49 – 50 .

(2) دلائل الاعجاز : 53 .

تعريفه للجملتين الاسمية والفعلية وان الاسمية ما كان صدرها اسماً والفعلية ما كان صدرها فعلاً[1]، مع أن التحديد المذكور لشكلي الجملة مثار أشكال من وجوه:

أ.أبعاده الدور الوظيفي الذي يؤديه التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وقد صرح الجرجاني نفسه بان موضوع الفعل على ان يدل على التجدد وموضوع الاسم على ان يدل على الثبوت[2]، ولا اشارة لذلك في الحدّ المتقدم . مع وجود التحفظ على التحديد المعتمد على تلك النظرة مما سيأتي بيانه.

ب. بناءه الحدّ المتقدم على الاعتبارات البصرية التي لا تجيز تقديم الفاعل على فعله لعلةٍ فلسفية هي عدم تقديم المعلول على علته ، فجملة من نحو: قام زيد، تعد عنده فعلية، وجملة من نحو : زيد قام ، تعد عنده اسمية ، وكأنَّ الفاعل إذا ما تقدم في الجملة ضاعت دلالته وابتعد عن أدائه لوظيفة الفاعلية . مع أن ذلك يعد جائزاً عند الكوفيين ، فللفاعل عندهم القدرة على التقدم والتأخر[3].

7) **الكلام والجملة عند الزمخشري مترادفان ، قال في حده الكلام:** ((هو المركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك.. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر: ويسمى الجملة))[4]، ويلاحظ اهتمام الزمخشري بالمعيار الكمي- أن صح التعبير – في تحديده للجملة أو الكلام، وهو معيار بين القصور لان الكلام التام الذي يعد مفهوماً لا يشترط فيه أن

(1) ينظر المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 93 .

(2) ينظر : دلائل الاعجاز : 182 .

(3) ينظر تفصيل المسالة في نحو شرح ابن عقيل : 1 / 465 وينظر الهامش .

(4) المفصل في علم العربية : 6 ، وينظر شرح المفصل : 1 / 18 .

يركب من كلمتين، فقد يطول وقد يقصر فتركيب من نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(1) اكتمل مفهومه عند (فلا خوف عليهم) وهو مع هذا ليس مركباً من كلمتين.

هذا من جانب ومن جانب آخر فانه جعل الجملة على أربعة اضرب: اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، ممثلاً لذلك بـ: زيد ذهب أخوه وعمرو ابوه منطلق، وبكر أنْ تطعه يشكرك ، وخالد في الدار(2). مشيراً في الوقت نفسه الى طرق ائتلاف الكلام جاعلاً إياها على شكلين : اسم مع اسم وفعل مع اسم، وعليه يمكن القول بما يأتي:

أ. جعله الظرفية قسماً بذاته أمر مخالف للواقع من جهة كون الظرف والجار والمجرور متعلقين باسم أو فعل وتعلقهما هذا يجعلهما أما من قبيل الاسمية أو الفعلية، ومن جهة كون طرق الائتلاف التي ذكرها إنما هي اسم مع اسم أو اسم مع فعل، ولم يشر إلى كون الاسم يأتلف مع الحرف أيضاً كما فعل الجرجاني من قبل.

ب. يفهم من التمثيل الذي أورده للاسمية والفعلية والظرفية، أن الاسمية ما بدأت باسم والفعلية ما بدأت بفعل والظرفية ما احتوت على جار ومجرور أو ظرف، وقد بينا سابقاً إشكالية القول بحد الاسمية والفعلية المبني على الأساس المتقدم(3)، ثم ان

---

(1) المائدة : 69 .

(2) ينظر : المفصل في علم العربية : 24 ، شرح المفصل : 1 / 87 .

(3) ينظر : حد الجرجاني للجملة.

المثل الذي ذكره للظرفية مبدوء باسم وكان حقه أن يعد من قبيل الاسمية لا الظرفية.

8) **ربط السكاكي مفهوم الجملة الاسمية والفعلية بالمفهوم البلاغي** للاسم والفعل من دلالة الاسم على الثبوت ودلالة الفعل على الحدوث والتجدد، قال: ((أما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد ... وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية، فهي إذا كان المراد خلاف التجدد والتغيير))[1]، وهو أمر أفاده من الجرجاني في تحديده لموضوع كل من الاسم والفعل جاء في دلائل العجاز: ((أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))[2].

ومما يمكن أن يرد على التحديد المتقدم انه قائم على أساس النظر إلى وظيفة بعض الأفعال دون بعض، ذلك أن قضية التجدد والحدوث ليست ثابتة في كل فعل، فإذا ما صحت في بناء (يفعل) أو ما اصطلح عليه المضارع فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون في بناء (فعل) أو ما اصطلح عليه بالفعل الماضي قال السامرائي: ((أن التجدد في الجملة الفعلية لا يكون إلا في الأفعال التي تفيد التجدد فعلاً، وأما الأفعال التي تكون منقطعة الأحداث كسافر وذهب ومات، فليس فيها من التجدد شيء، وليس لنا أن نلسق التجدد بالفعل لان ذلك ليس من منهجنا ولان الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم))[3].

---

(1) مفتاح العلوم : 419 – 420 .

(2) دلائل الاعجاز : 182

(3) الفعل زمانه وابنيته : 204 .

9) **عرف ابن يعيش الجملة بأنها** ((كل كلام مستقل قائم بنفسه))[1] وهو بهذا يعتد بمعيار واحد هو كون الكلام مستقلاً قائماً بنفسه، ولكنه يناقض نفسه فيما بعد حينما يذكر أقسام الجملة ويذهب إلى أنها اسمية وفعلية فقط، أما الشرطية فهي: ((في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزء فعل وفاعل))[2] واعتبار الاستقلالية الذي ذكره في حده للجملة لا يمكن تحققه في جزء من أجزائها، ولذا فالقول بأنها مركبة من جملتين فعليتين مخالف للحد المذكور. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان كون جملتي الشرط فعليتين مخالف للواقع أيضاً لإمكانية مجيء الجزاء جملةاسمية من نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[3].

10) **وعرف ابن مالك الكلام الذي هو مرادف للجملة عنده** : ((ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته))[4] جاعلا حده على معيارين معيار الإسناد ومعيار الفائدة وكأنه أحس بان ليس كل ما كان خاضعاً للإسناد يعد مفيداً . زد على ذلك فقد أضاف ابن مالك إلى حده المتقدم قيد كون الأسناد (مقصوداً لذاته) مما يشعر بان نظرة ابن مالك للإسناد تأتي على شكلين، يقوم الاول على انه مقصود لذاته ويقوم الثاني على انه مقصود لغيره، كما الحال في الجملة الواقعة صلة من نحو :جاء الذي وجهه

---

(1) شرح المفصل : 1 / 88 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 88 .
(3) الروم : 36 .
(4) تسهيل الفوائد : 3 .

حسن. فجملة (وجهه حسن) لا تشعر بالاستقلالية وان تركبت من مسند ومسند إليه، ولذا لا يصح عنده إطلاق مصطلح الكلام عليها.

11) **فرق ابن هشام بين الكلام والجملة وعلى هذا حد كل قسم على حدة . فالكلام :** ((هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه))[1].

أما الجملة فهي ((عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو: ضُرب اللص وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائماً، وظننته قائماً))[2].

ثم قال: ((وبهذا يظهر لك انهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها اعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام))[3].

ويظهر أنّ المعيار المعتمد في تحديده المتقدم للكلام هو التركيب والفائدة، في حين أن المعيار المعتمد في حد الجملة هو معيار التركيب من دون اشتراط الفائدة فقد تكون غير مفيدة كجملة الصلة وما شابهها.

ومن جانب آخر فان الجملة تاتي على ثلاثة اقسام عنده : اسمية وفعلية وظرفية، أما الاسمية فهي: ((التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان))[4]،

(1) مغني اللبيب : 2 / 374 .

(2) المصدر نفسه : 2 / 374 .

(3) مغني اللبيب : 2 / 374 .

(4) المصدر نفسه : 2 / 376 .

واما الفعلية فهي: ((التي صدرها فعل كقام زيد وضُرب اللص وكان زيد قائماً))[1]

وأما الظرفية: ((فهي المصدرة بظرف أو مجرور نحو : اعندك زيد و افي الدار زيد ؟، اذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف))[2].

ويظهر أن حدّ الجملة الظرفية عنده مختلف عن حدّها عند الزمخشري، فقد مر بنا سابقاً أن: زيد في الدار جملة ظرفية عند الزمخشري على الرغم من عدم تقديم الظرف والجار والمجرور وعدم اعتمادهما على نفي أو استفهام، في حين هي عند ابن هشام مشروطة بالتقدم والاعتماد وان يكون ما بعد الظرف والجار والمجرور مرفوعاً بالظرف والجار والمجرور عينه لا بالاستقرار المحذوف . ومعنى هذا أن جملة من نحو: زيد في الدار، تعد عند ابن هشام اسمية اعتماداً على القاعدة الشكلية التي وضعها مما أشير إليه سابقاً، وليس ظرفية كما أشار الزمخشري. أما الجملة الشرطية فقد ذهب ابن هشام إلى إنها ليست قسماً مستقلاً بذاته بل هي من قبيل الجملة الفعلية[3]. ولعل ذلك متأت من عدم اشتراط الفائدة في الجملة حينما حدها، وقد بينا سابقاً إشكالية جعل الشرطية من قبيل الفعلية وليست قسماً بذاته[4].

وسأورد هنا إشكالية حد ابن هشام للاسمية والفعلية والظرفية وكالاتي:

---

(1) المصدر نفسه : 2 / 376 .

(2) المصدر نفسه : 2 / 376 .

(3) مغني اللبيب : 2 / 376 .

(4) ينظر تعريف ابن يعيش للجملة .

أ. **جعل ابن هشام جملة** : أقائم الزيدان ؟ جملة اسمية[1] لانها مبدوءة باسم ، مع ان النحاة - والبصريين بصورة خاصة – يجعلون (الزيدان) فاعلاً سد مسد الخبر والقول بفاعلية اللفظ المتقدم يقضي أن يكون سياق الجملة سياقاً فعلياً، لان الفاعل إنما يصدر من فعل، ولان القول بفاعلية اللفظ المتقدم وابتدائية السابق له يجعل بناء الجملة اعتماداً على الظاهر المتقدم.

(أداة استفهام + مسند إليه + مسند إليه)

وهو أمر بيّن الفساد لعدم صحة ائتلاف المسند إليه مع المسند إليه.

ب. **جعل ابن هشام جملة** : هيهات العقيق ، جملة اسمية[2]، مع أن النحاة والبصريين خاصة يجعلون المرفوع في مثل ذلك التركيب فاعلاً لتقديرهم(هيهات) بـ (بعُد). والقول بفاعلية المرفوع المتقدم يقضي أن يكون سياق الجملة سياقاً فعلياً للعلة المذكورة في الفقرة السابقة، وما قول البصريين بمجيئه من الاسم إلا مخالفة للواقع اللغوي وتوسع لا مبرر له على الأقل في حدود الجانب الشكلي المعتمد لانا لا نؤمن باسمية ما يسمى عندهم باسم الفعل على ما سيتم بيانه في مبحث الاسم .

ج. **احس ابن هشام بعدم دقة التحديد الذي وضعه للاسمية والفعلية** ، ولذا حينما وصل إلى نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[3] قال :

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 376 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 376 .

(3) غافر : 81 .

إن المعتبر ما هو صدر في الأصل[1]، ولذا جعلت الجملة المتقدمة عنده فعلية لان (أي) مفعول وحق المفعول أن يتأخر عن فعله .

د. **جعل ابن هشام جملة** : أفي الدار زيد ؟ ظرفية[2] لاعتماد الجار والمجرور على استفهام أو نفي – لو أريد لها أن تكون منفية – مع انه يجعل (زيد) في الجملة المتقدمة فاعلاً بالجار والمجرور ، والقول بفاعليته يقضي أن تكون فعلية لمناسبة الفاعل الفعل.

ه. **كذلك جعل جملة** : (زيد قام) في نحو قولنا : قعد عمرو وزيد قام ، جملة فعلية للتناسب مع المتقدم الذي جاء جملة فعلية[3]، مع انه يذهب إلى كون الفعلية التي تبدأ بفعل وعلى هذا الأساس جعل جملة : (قام زيد) فعلية وجملة (زيد قام) اسمية إذا ما وقع الانفصال ولم يحصل العطف بينهما، مع أن الواقع يشير إلى فعلية الجملة المتقدمة من دون اعتبارات التناسب التي ذكرها، وبهذا حكم الكوفيون[4].

و. **جعل ابن هشام جملة** : زيد ليقم ، فعلية[5]، مع أنها اسمية باعتبار الحدّ الذي ذكره، إلا انه لاحظ أن القول بذلك يضرب بالقاعدة القائلة بعدم جواز وقوع الطلب خبراً إلا على قلة، فحكم بفعلية الجملة تخلصاً من واقع يجره إلى ضرب قاعدة نحوية معتادة .

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 376 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 376 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 376 .

(4) ينظر : تفصيل المسالة في نحو : شرح ابن عقيل : 1 / 465 وينظر الهامش .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 379 .

ثانياً : الاســـم

ويستدعي الأمر أن اجعل ذلك على ثلاثة مباحث ، مبحث في حـده ومبحـث في حد إعرابه، ومبحث في حد منعه من الصرف :

1) حد الأســم :

وله عند النحاة حدود بعضها متشابه وبعضها مختلفة، وسأسـلط الضـوء علـى مـا كان مختلفاً من حدوده مع مراعاة انطباق تلك الحدود على الواقع اللغوي وكالاتي:

أ. **مثل سيبويه للاسم بقوله:** ((الاسم: رجـل وفـرس وحـائط))[1]. ونقـل عنـه ابـن فارس قوله: ((الاسم هو المحدث عنه، أو ما صلح ان يكون فاعلاً))[2].

اما **التحديد الأول** فقد بناه على اعتبارات التمثيـل بالاشـكال الثلاثـة المـذكورة، وهي العاقل واختار له كلمة رجل وغير العاقل واختار له كلمة فرس والجماد واختار لـه كلمة حائط. وسايره على ذلك المبرد في احد اقواله اذ حد الاسم بقوله: ((ما كـان واقعـاً على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو))[3]. وقصور مثل هذا الحد متأت من عـدم شمولية الاشكال المذكورة لأنماط الاسم المعروفة عند النحاة من نحو: اسم الفاعل، واسـم الاشارة والاسم الموصول واسم الفعل وما الى ذلك، والاخذ بظاهر الحـدّ يقضـي اخـراج مثل ذلك من الدائرة الاسمية.

---

(1) الكتاب : 1 / 14 .

(2) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : 89 .

(3) المقتضب : 1 / 3 .

اما **حده الثاني وهو قوله** : المحدث عنه ، أو ما صلح ان يكون فاعلاً ، فهو حدٌّ بناه على الاعتبار الوظيفي المتمثل باداء الاسم الوظائف المتقدمة، وهي وظائف وان صحت الا ان قصورها متأت من عدم صلاحية بعض ما عد من الاسماء لاداء ما تقدم من الوظائف. فكيف – على حد قول ابن فارس[1] – اسم لا يحدث عنه، ثم ان (عند) و (حيث) و(اين) تعد عند النحاة من الاسماء الا انها لا تصلح لاداء وظيفة الفاعلية، وعليه يقضي اخراجها من حد الاسم إذا ما أخذ بظاهر الحدّ

ب. **نقل عن الهراء أنه حد الاسم بقوله** : ((ما لم يدل على زمان))[2] معتمداً في ذلك معيار الوظيفة الصرفية التي تؤديها الصيغة الاسمية والتي تكون من خلالها مختلفة عن الصيغة الفعلية الدالة على الحدث والزمن.

ويرد على الحدّ المتقدم ان ما ذكره كانما ينطبق على الأسماء التي هي بحكم المشتقات كالمصادر لدلالتها على الحدث دون الزمن ومن دون مراعاة للأسماء الجامدة التي لا يمكن اخضاعها للمقياس المتقدم . ثم ان ذلك الحدّ يقضي ان يكون القسم الثالث من أقسام الكلام وهو الحرف ، يقضي ان يكون من الأسماء ، لعدم دلالته على الزمن، فهي صفة مشتركة بين الأسماء والحروف .

ج. **والاسم عند الكسائي** : ما وصف(3). معتمداً معيار صلاحية الاسم لان يقع بعده ما يكون وصفاً له، وهي صفة خاصة بالاسماء دون سواها، الا ان ذلك ليس مطرداً في

---

(1) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : 89 .

(2) الحلل في اصلاح الخلل : 62 .

(3) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : 90 ، الحلل في اصلاح الخلل : 62 .

كل اسم أو ما عد من طائفة الاسماء عند النحاة كاسماء الاستفهام واسماء الشرط وما استعمل منها في القسم كجير وعوض وايمن الله(1).

د. **وهو عند الفراء :** ((ما احتمل التنوين أو الاضافة أو الالف واللام))(2) . معتمداً في ذلك على المعيار المتمثل بان التنوين والاضافة وقبول الالف واللام من خصائص الصيغة الاسمية. ولكن ذلك ليس عاماً في كل ما عد من الاسماء، فاسماء الاستفهام واسماء الشرط واسماء الاشارة والمضمرات مما لا يقبل شيئاً من ذلك، ويقضي اعتماد الحدّ المتقدم اخراجها من الدائرة الاسمية .

ه. **ونقل عن هشام بن معاوية أنّه حد الاسم بقوله :** ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، وله ايضاً، الاسم: ما نودي(3) . معتمداً في حده على معيار قبول الاسماء لحروف الخفض والنداء، وقد مر بنا سابقاً عدم قبول بعض الاسماء لحروف الخفض، ثم ان النداء صفة لا تختص بجميع الاسماء فانه من الاسماء ما لا يدخله ذلك من نحو : جير وعوض وأيمن الله لاختصاصها بالقسم عندهم .

و. **وكان سعيد بن مسعدة يقول :** ((اذا وجدت شيئاً يحس له الفعل والصفة، نحو زيد قام وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع ، نحو قولك : الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم انه اسم))(4). وهو تحديد قائم على اعتبارات وصف الصيغة الاسمية وطبيعتها من دخول التثنية والجمع عليها وصحة وصفها وامتناع

---

(1) ينظر الرد على الحد المتقدم في : الحلل في اصلاح الخلل : 62 .

(2) الصاحبي في فقه اللغة : 90 .

(3) ينظر الصاحبي في فقه اللغة : 91 – 92 .

(4) المصدر نفسه : 90 ، وينظر الحلل في اصلاح الخلل : 60 – 62 .

تصريفها، وهي اعتبارات لا يمكن ان تعد شاملة لكل اسم لان منه ما لا تدخله التثنية والجمع من نحو: اسماء الاستفهام والشرط . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان امتناع التصريف انما هو صفة الاسماء الجامدة لا المشتقة، ولما كانت الاسماء جامدة ومشتقة، عد ما قاله الاخفش من تحديد قاصراً لا يؤخذ به لضرورة كون الحدّ جامعاً مانعاً.

ز. **وهو عند ابن السراج** : ((ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص نحو : رجل وفرس وحجر ... واما ما كان غير شخص فنحو، الضرب والاكل والظن والعلم واليوم والليلة ... وانما قلت : ما دل على معنى مفرد، لا فرق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان))[1]، وزيادة في التوضيح وضع لذلك علامات يعرف بها الاسم من سواه، ((والاسم قد يعرف ايضاً باشياء كثيرة منها : دخول الالف واللام اللتين للتعريف ... ويعرف ايضاً بدخول حرف الخفض عليه ... ويعرف ايضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه... والاسم ايضاً ينعت والفعل لا ينعت ... والاسم يضمر ويكنى عنه))[2] .

ويرد على الحدّ المتقدم بان اسم الفاعل وما حمل عليه لا يدل على معنى مفرد بل هو دال على الحدث وصاحب الحدث ، والاخذ بظاهر الحدّ يعني اخراجه من الاسماء لأشتراطه في الاسم أن يدل على المفرد ، ثم ان ذلك يلزم جعل ما دلّ من

---

(1) الاصول في النحو : 1 / 38 .

(2) الاصول في النحو : 1 / 40 .

حروف المعاني على معنى واحد من نحو : إنْ ولم وما أشبههما يلزم ان يكون اسماً وهو خبران الواقع [1].

ح. **وحده الزجاج بأنّه** : ((صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان)) [2] وقد بنى حده على معيار الوظيفة الصرفية للصيغة الاسمية والمتمثل بالدلالة على معنى من غير الاقتران بالزمن . ولكن الوظيفة التي ذكرها كانما هي سمة الاسم والحرف ولذا اعترض عليه ابن فارس ، بقوله ((وذلك انا نقول: هل وبل، وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان)) [3].

ط. **وهو عند الزجاجي** : ((ما جاز ان يكون فاعلاً أو مفعولاً أو ادخل عليه حرف من حروف الخفض)) [4]، معتمداً المعيار الوظيفي الذي يؤديه الاسم في ثنايا الجملة من وقوعه فاعلاً أو مفعولاً أو قبوله لحرف من حروف الخفض. واعترض عليه: ((بانا نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف من حروف الخفض ... فمن ذلك قول العرب : يا هناه اقبل ، لا يستعمل الا في النداء خاصة، ولا يقال : جاءت هناه ، ولا رايت هناه ولا مررت بهناه، لانه للنداء

(1) ينظر : الاعتراض المذكور في الايضاح في علل النحو : 50 .
(2) الصاحبي في فقه اللغة : 92 .
(3) المصدر نفسه : 92 .
(4) الجمل : 17 ، وينظر عين الحد عند النحاس في كتابه التفاحة في النحو : 14 .

خاصة . وكذلك نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلاً وذلك نحو: اسماء الاستفهام والاسماء التي يجازى بها، وكذلك جير وعوض ولعمرك وايمن الله))[1].

ي. وحده السيرافي بانه : ((ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل))[2] . ويحمل عليه حد الاعلم في كتابه النكت[3] . ويظهر ان المعيار المعتمد هو معيار الوظيفة الصرفية للصيغة الاسمية وهو الدلالة على المعنى من غير الاقتران بالزمن.. وذكر ابن يعيش ان ذلك معترض عليه ((بمضرب الشول وخفوق النجم وزعموا ان مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم))[4]. ثم انا نجد من الاسماء ما لا يدل على معنى الا حين اقترانه بغيره وكانما ياخذ معناه من السياق الذي يرد به ويقضي ظاهر الحدّ الا يعدّ ذلك من الاسماء .

ك. وضع الفارسي للاسم حدين الاول قوله : ((ما جاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم))[5] والثاني قوله : ((الاسم : هو الدال على معنى غير معين))[6]. معتمداً في حده الأول معيار الوظيفة النحوية القائم على صحة الاخبار عن الاسم، وفي الثاني على المعيار الصرفي للصيغة عينها من دلالتها على معنى.

---

(1) الحلل في اصلاح الخلل : 59 – 60 وينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 90 .
(2) الحلل في اصلاح الخلل : 61 .
(3) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 11 .
(4) شرح المفصل : 1 / 23 .
(5) البغداديات : 210 .
(6) المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 69 .

واخذ على الفارسي بكيف واين، فهما اسمان ومع هذا لا يصح الاخبار عنهما على حد قول الجرجاني[1] . ثم ان (أين وكيف) يدلان على الاستفهام ومعنى آخرهو المكان أو الحال ودلالتها على معنيين مما يخرجهما على الحدّ الثاني.

ل. **وهو عند الرماني:** ((كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان))[2].

وهو بهذا يعتد بالمعيار الصرفي للصيغة من دون مراعاة للسياق الذي ترد فيه . زد على ذلك فانّ (نعم وبئس) صيغتان لا يدلان على زمن ، وهو ما يعني أنهما إسمان، وهو خلاف المعتاد عند البصريين[3] .

م. **وحده ابن جني بقوله** : ((ما حسن فيه حرف من حروف الجر ، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك : من زيد ... وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل وهذه امراة))[4] . بانياً حده على معيارين الاول نحوي وهو صحة الاتصال بحروف الجر، والثاني صرفي مأخوذ من الصيغة ذاتها وهو دلالتها على معنى سواء كان المعنى لشخص أو لسواه.

ويرد على الحدّ عدم قبول بعض الاسماء لحروف الجر من نحو : كيف واذا. واما الشطر الثاني من الحدّ فمردود باسم الفاعل والمفعول واسم الفعل ونحوها، اذ لا دلالة لهذه الصيغ على شخص الا باقترانها بمصاحب لها متقدم أو متاخر.

(1) المصدر نفسه : 1 / 70 .

(2) رسالتان في اللغة : 67 .

(3) نعم وبئس افعال عند البصريين بدليل اتصال تاء التانيث بهما واسمان عند الكوفيين بدليل اتصال حروف الجر بهما ، ينظر بهذا الخصوص : شرح ابن عقيل : 2 / 160 .

(4) اللمع : 52 .

ن. **ذهب الزمخشري الى ان الاسم** : ((ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران))[1] وعليه حد ابن الحاجب[2] وابن كمال باشا[3]. ويظهر اعتماد الزمخشري ومن سار بهديه معيار الوظيفة الصرفية للاسم بشيء من الاختلاف عن الحدود المتقدمة التي اعتمدت المعيارعينه.

ويؤخذ عليه ان من حدود الحرف : ما دل على معنى في نفسه[4]،واذا ما عرفنا ان الحرف لا يقترن من حيث الصيغة بالزمن . يكون ذلك من باب التداخل بين الحدين. زد على ذلك فان لفظة (ما) الواردة في الحدّ اعطته شيئاً من العمومية، ولذا اخذ عليه ابن فلاح اليمني، ان القصد والاشارة والخط داخله في الحدّ المتقدم[5] .

س. **وحده السهيلي بقوله** : ((هو اللفظ الذي وضع دلالة على معنى . والمعنى هو الشيء الموجود في العيان ان كان من المحسوسات ... وفي الاذهان ان كان من المعقولات))[6] .

وفيه يظهر اعتماد صاحبه المعيار الصرفي للصيغة الاسمية من دلالتها على معنى. وقصور ذلك متأت من جهة دلالة الافعال على المعاني المحسوسة أو التي في الذهن – على حد تعبير صاحبه – ذلك ان الفعل (ضرب) على سبيل المثال يمكن ان يدل على الضرب المقترن بالزمن، وهو معنى محسوس ، والفعل (كرم) يدل على الكرم المقترن بالزمن، وهو

---

(1) المفصل في علم العربية : 6 .
(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 9 .
(3) ينظر : اسرار النحو : 76 .
(4) هو حد بهاء الدين بن النحاس ، ينظر الاشباه والنظائر : 3 / 2 – 4 .
(5) ينظر : المغني في النحو : 1 / 87 .
(6) نتائج الفكر في النحو : 39 .

معنى معقول، والاخذ بظاهر الحدّ يقضي ان يكون مثل ذلك من قبيل الاسماء وهو خلاف الواقع.

ع. **وحده ابن عصفور بانه** : ((لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببينته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من اجزاء معناه))[1] . معتمداً المعيار الصرفي للصيغة الاسمية. واخذ عليه ، ان قولهم : الصبوح والغبوق ومضرب الشول وخفوق النجم والمصدر، واسم الفاعل المنون ونحو: هيهات كلها تدل على معنى في نفسها مقترن بزمن، والاخذ بظاهر الحدّ يقضي الا تكون الصيغ المذكورة من الاسماء. ثم ان الافعال الجامدة والمضارع على حد من جعله مشتركاً وامر المخاطب يمكن ان تدخل في هذا الحدّ لدلالتها على معنى من دون اقترانها بزمن[2].

ف. اعتمد ابن مالك في حده للاسم معايير الوظيفة النحوية متمثلة بذكره لعلامات الاسم التي حصرها بقوله: [3]

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

وكأنّه احس بصعوبة وضع قانون ذاتي يحصر به الاسماء، ولكنه لا زال يدور في حلقة المفهوم الجزئي للاسم من دون مراعاة للسياق وضوابطه وامكانية مجيء الصيغة الاسمية معبرة عن مفهوم فعلي أو ما شابهه ، ذلك ان الفكرة الصرفية هي المسيطرة في

(1) المقرب ، 45 : شرح جمل الزجاجي : 1 / 92 ، وفيه نَقَصَ من الحد المتقدم قوله : ((ولا يدل جزء ..... الخ)).
(2) ينظر : بهذا الخصوص : المغني في النحو : 1 / 89 .
(3) ينظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : 1 / 16 .

التحديد النحوي لهذا الموضع على الاقل ، لذا حينما جيء الى التطبيق وقع النحاة في اشكالية حدودهم.

و فيما يأتي بيان لشيء من ذلك الأشكال :

1) **جعل النحاة بناء (فاعل) وما الحق به بناءً اسمياً** ، يدفعهم الى ذلك ما افترضوه من حد للاسم ومن انطباق العلامات الخاصة بالاسم عليه . وعدّ البناء المذكور اسماً يعني ابعاد الفكرة الزمنية عنه ، لان الزمن عندهم مدلول الصيغة الفعلية لا الاسمية ولما جاءوا الى السياق وجدوا أن هذا البناء يأخذ احياناً فاعلاً ومفعولاً، والفاعل والمفعول سياق فعلي، ولذا وقع الخلاف بين رواد المدرستين البصرية والكوفية، فذهب الكوفيون إلى كونه ـ والحالة المذكورة التي يكون فيها عاملاً ـ فعلاً اطلقوا عليه مصطلح الفعل الدائم . ففي معرض حديث الفرّاء عن قوله تعالى : ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾[1]، قال: نوَّن فيها عاصم والحسن وشيبة المدني وأضاف يحيى بن وثاب، وكل صواب، ومثله : ﴿ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾[2] و ((وبالغٌ امرَه)) و ((موهنٌ كيدِ الكافرين)) و﴿ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[3]، وللإضافة مضي من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه. تقول: أخوك آخذ حقه، فتقول ههنا: أخوك اخذ حقه، وتصبح أن تقول: آخذ حقه،

(1) الزمر : 38 .

(2) الطلاق : 3 .

(3) الانفال : 18 ، والآية كاملة ((ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين)) .

فان كان مستقبلاً لم يقع بعد، قلت: أخوك آخذٌ حقّه))[1]، لذا جعل هذا البناء عندهم قسيماً للماضي والمستقبل[2]. جاء في المعاني: ((وقال الكسائي في ادخالهم (أن) في (مالك) هو بمنزلة قوله: ((ما لكم في الاّ تقاتلوا)) . ولو كان ذلك على ما قال ، لجاز في الكلام أن تقول: مالك ان قمت، ومالك أنّك قائم، لانك تقول: في قيامك ماضياً ومستقبلاً، وذلك غير جائز، لان المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول منعتك أن تقوم، ولا تقول : منعتك ان قمت، فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل ولم تأت في دائم ولا ماضٍ))[3].

زد على ذلك فان البناء المذكور قسيم بين الاسماء والأفعال ، يأخذ من صفات الاسماء شيئا ومن صفات الافعال شيئا آخر، وقصره على الجانب الاسمي من دون النظر الى طبيعته الفعلية امر مخالف للواقع اللغوي ويجعل ما وضع من علامات للاسماء ليس دقيقاً . وبشيء من التمثيل يبرز الخلل واضحاً، فلو قلنا على سبيل المثال: أقائم الزيدان ؟ يضطر البصري الى القول بان (قائم) وقع مبتدأ في التركيب المتقدم لانه حكم ابتداء على اسمية هذا البناء، وكل اسم مرفوع يقع في بداية الكلام انما يعد عندهم مبتدأ، ولكن الخلل سرعان ما يظهر اذا ما اراد اعراب المرفوع بعده ليضطر الى القول بأنه فاعل، مع ان الفاعل سياق فعلي يصدر من الافعال لا الاسماء . ثم ان في التركيب المتقدم تناقضاً آخر مفاده، ان المبتدأ بالاعتبارات الشكلية للجملة انما يقع مسنداً اليه، والفاعل كذلك. ومعنى هذا ان التركيب المتقدم سيتركب من من الوجهة البصرية من: مسند إليه

(1) معاني القرآن : 2 / 420 .

(2) يصطلح الكوفيون على الفعل المضارع مصطلح المستقبل كما هو واضح من النص المتقدم .

(3) معاني القران : 1 / 165 .

مع مسند إليه آخر، وهذا خلاف الواقع الذي يقضي تركب الجملة من مسند و مسند إليه.

2) **ومن الإشكالات التي يجر إليها تحديدهم الاسم بالأشكال المتقدمة، أنهم يحكمون** على المصدر بالاسمية، لأدائه وظيفة الدلالة على الحدث من دون الاقتران بالزمن، وهو اعتبار صرفي محض جرهم الى ابعاد الدور السياقي الذي يرد فيه المصدر، مع اننا نلحظ دلالته على الزمن فقد سمع عن الخليل، ان بني سليم يقولون: زيد ضرب، أي زيد يضرب، وزيد مشي أي زيد يمشي[1] . ومما تقدم يظهر ان المصدر قد ناب عن الوظيفة التي يؤديها الفعل المضارع . وقد يؤدي الوظيفة التي يؤديها الفعل الماضي من نحو قول الشاعر[2] :

عهدي بها الحي الجميع وفيهم

قبل التفرق ميسر وندام

وفيه جاء المصدر دالاً على الوظيفة التي يؤديها الفعل (عَهِدَ)[3]. زد على ذلك فقد يؤدي المصدر الوظيفة التي يؤديها فعل الأمر، قال تعالى :﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ أي فاضربوا الرقاب. فالنيابة المذكورة للمصدر عن الماضي والمضارع والأمر من الأفعال إنما هي نيابة عن المفهوم الكلي للفعل بدلالتيه الحدث والزمن. ودلالته على الزمن ((لا تقل وضوحاً عن ارتباط الفعل به ولا تزيد غموضاً عن ذلك

---

(1) ينظر : شرح ابيات سيبويه : 65 – 66 .

(2) ينظر : ديوان لبيد بن ربيعة : 49 ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر : الكتاب : 1 / 190 .

(3) ينظر : شرح ابيات سيبويه : 66 .

الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل والزمن. انظر مثلاً الى قول المرء في مجال سرد بعض الحقائق التاريخية : مقتل عمر بن الخطاب على يد ابي لؤلؤة ولكن مقتل علي بن ابي طالب على يد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي ، نجد المصدر في الجملتين مرتبطاً بالزمن بنفس الارتباط الذي نلحظه حين نضع مكانه الفعل (قُتِلَ)[1].

3) **ويمكن ان نلاحظ الخلل عينه فيما سمي عندهم باسم الفعل**، الذي عدّ من الأسماء. وعده هذا جعلهم يبحثون عن العلاقة أو العلامة التي تجعل منه اسماً، فقالوا بدخول التنوين عليه، والتنوين عندهم علامة من علامات الأسماء[2].

ولعل اعتماد الأصل المتقدم دليلاً لإثبات اسمية هذا البناء مما يبعد دور السياق الذي يقترب فيه من الأفعال في بعض من استعمالاته لأسباب منها:

أ. العمل عند النحاة أصل في الأفعال فرع في الأسماء، وليس للأسماء أن تعمل إلا إذا اقتربت من الفعل بصلة من الصلات بها تكون كالأفعال، كاسم الفاعل وما حمل عليه. وأداء اسم الفعل الدور الذي يؤديه الفعل من عمل فيما بعده يجعله قريباً من الفعل، لانا نقول: صه بمعنى (اسكت) واذ ذاك يثبت له ما يثبت لفعل الأمر من عدم جواز إظهار الفاعل ، فان ظهر كان توكيداً لا فاعلاً، ونقول: هيهات العقيق، وعندها يثبت لهيهات ما يثبت للفعل (بعد) من اكتفائه بفاعله كونه جاء لازماً في السياق المتقدم، وتقول: دونك زيداً، وعندها يثبت له ما يثبت للفعل (خذ) من حاجته إلى المفعول لمجيئه متعدياً في الجملة المتقدمة ، ولذا قال

---

(1) من اسرار اللغة : 172 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 305 .

النحاة: ((يثبت لأسماء الافعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال))[1] .

وعليه فصفة كونه لازماً أو متعدياً، تعني حاجته الى فاعل أو مفعول، وهي صفة خاصة بالافعال، لان ليس من فعل الا وله فاعل على حد تعبير المبرد[2].

ب. القول باسمية اسم الفعل يقضي ان يكون معرباً ، حالة بذلك حال الاسماء، وليس لنا ادعاء الاعراب التقديري فيه لعدم توفر الشروط المناسبة لذلك فلا مانع لفظياً في نهايته ولا ما شابه ذلك مما نجده في الاسماء من مثل (يحيى ومستشفى) ولذا ذهب كثير من النحويين – على حد قول الاشموني ((الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف))[3] . الا ان بعض النحاة وقد راعه ان لا يكون معرباً حاول ان يجد له اعراباً حتى وان كان ذلك عل حساب الواقع اللغوي، فقد نسب الى المازني انه كان يقول: انها في موضع نصب ، ونسب الى بعضهم القول : بأنها في موضع رفع بالابتداء[4]، وقد أغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو: اقائم الزيدان ؟

4) **الوظيفة الصرفية للصيغة الاسمية هي :** دلالتها على مسمى وهو ما لحظناه من الحدود المتقدمة فمسمى اسم الحدث هو الحدث ذاته ، ومسمى اسم الجنس هو الجنس، ومسمى الميميات هو زمان الحدث أو مكانه أو آلته . أما الصفة فلا

(1) المصدر نفسه : 2 / 304 .
(2) ينظر : المقتضب : 3 / 68 .
(3) شرح الأشموني : 2 / 484 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 484 .

دلالة لها على مسمى ومبناها الصرفي انما يدل على موصوف بالحدث ولذا قال ابن مالك في تعريفها: ((ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى موصوف به دون افادة معنى الحدوث))[1] . وعليه ((فالصفة من حيث التضام تلتقي مع الاسم ومع الفعل من ناحية اخرى فتقبل كما تقبل الاسماء النداء وان تكون مسنداً اليه وأنْ تكون مضافاً اليه ، وتقبل كما تقبل الأفعال وان تكون مسنداً وكذلك تكون متعدية ولازمة ... فمشابهتها للاسماء تنفي عنها ان تكون فعلاً ومشابهتها للافعال تنفي عنها ان تكون اسماً))[2] . ولذا فليس من قبيل الصواب عد الصفات اسماءً .

5) الظرف عند النحاة اسم مع ان الوظيفة التي يؤديها الاسم والتي على اساسها وضعت حدود النحاة المتقدمة في الذكر هي ان يبنى على مسمى مما اشير اليه في الفقرة المتقدمة. والوظيفة التي يؤديها الظرف هي الافصاح والظرفية وهي من المعاني العامة لا من قبيل المسمى[3] مما يمكن القول بان هذه الأبنية تخرج على الحدّ الموضوع للاسم أو على الاقل لا تعبر عن الوظيفة التي يعبر عنها الاسم بصيغته الدالة على المسمى.

6) وكذا يجعل النحاة الضمائر من قبيل الاسماء، وجعلها كذلك يعني افتراض دلالتها على مسمى ((ولا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث وزمن كالفعل ؛ لان دلالة الضمير تتجه الى

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 355 .

(2) اللغة العربية معناها ومبناها : 102 .

(3) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 95 .

المعاني الصرفية العامة ... والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر))[1].

ولها فضلاً عن ذلك مميزات أو صفات بها تفترق عن الاسماء وتبتعد عن كيانها الذي اتصفت به فهي لا تثنى ولا تجمع ولا تعرف بال ولا تقبل الاضافة وليس لها ان تشتق ولا تقبل التنوين، وأما قبولها الجر فعلى المحل لا اللفظ وهو امر افترضه النحاة . أضف إلى ذلك فان ضمائر الشخص لا تنعت على حد تعبير الزجاجي[2] .

وكل هذا يمكن ان يبعد عن الجانب الاسمي المتمثل بالدلالة على المسمى وعدم الاقتران بالزمن أو المتمثل بالعلامات التي وضعها النحاة رسوماً لهذا الباب .

2) حد الإعراب و علاماته :

و يستوجب البحث في هذا الموضع أن يجعل على قسمين : الأول، في حد الأعراب بصورة عامة وكيف تعامل النحاة معه، أما القسم الثاني ففي حد علامات الإعراب وكيف خصص النحاة تلك العلامات لتكون أعلاماً أو دلالات للفاعلية والمفعوليّة والإضافة وكالآتي :

<u>أولاً : حد الإعراب</u>

و حقيقة الأعراب عند النحاة مختلفة فقد قيل في حده :

---

(1) المصدر نفسه : 108 .

(2) ينظر : الجمل : 29 .

1) انه اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً . وعليه الزجاجي[1] والفارسي[2] والرماني[3] وابن برهان[4] والاعلم[5] والزمخشري[6] وابن عصفور[7].وهو وان كان مذهباً معنوياً – على ما ذكر الاشموني[8] – وانه معنى والحركات دلائل عليه ، الا انه لم يعط أي دور وظيفي للأعراب مقتصراً على الجانب الشكلي المتمثل بتغير الحركات المعروفة (الضمة والفتحة والكسرة) أو ما هو محمول عليها كالحذف والحركات الفرعية (الواو والالف والياء) .

وظاهر الحدّ المتقدم فيه إشارة إلى أنّ الحركة التي تظهر على اللفظ قبل اختلاف العوامل ليست حركة أعراب لاقتصار الحدّ على العوامل المختلفة .

2) انه كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه . وهو مذهب ابن درستويه[9] . وفيه يظهر ربط ابن درستويه الحركة الاعرابية بالعامل وانها اثر من اثار تلك العلة . وهو حد يظهر فيه الاثر الفلسفي الواضح الذي يجعل من الموجودات معلولات لعلة ، ولما كانت الحركة أو السكون موجودة لا بد اذن من وجود علة لها .

---

(1) ينظر : الايضاح في علل النحو : 97 .

(2) ينظر : المسائل العسكريات : 145 .

(3) ينظر : رسالتان في اللغة : 67 .

(4) ينظر : شرح اللمع : 1 / 7 .

(5) ينظر : شرح الاشموني : 1 / 19 – 20 .

(6) ينظر : المفصل في علم العربية : 19 ، شرح المفصل : 1 / 50 .

(7) ينظر : المقرب : 47 ، شرح جمل الزجاجي : 1 / 102 .

(8) ينظر : شرح الاشموني : 1 / 19 – 20 .

(9) ينظر : شرح المفصل : 1 / 72 .

3) انه الابانة عن المعاني باختلاف اواخر الكلم لتعاقب العوامل في اولها . وعليه ابن جني(1) والسهيلي(2) وابن يعيش(3) . ويظهر تقيد اصحاب هذا المذهب بالمعنى اللغوي للاعراب اذ انه – على مذهب – منقول ((من الاعراب الذي هو البيان، ومنه قوله – عليه السلام – ((البكر تستامر والثيب يعرب عنها لسانها))(4) أي: يبين ، والمعرب الفصيح الكاشف بفصاحته عن المقاصد ... فالمعنى على هذا ، ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه))(5) ولما كانت الاسماء ((تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً اليها ، ولم تكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء : عن هذه المعاني))(6).

4) انه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . وعليه ابن مالك في التسهيل(7) . وهو مذهب لفظي – على حد تعبير الاشموني(8) – جعله صاحبه مقصوراً على الحركات أو ما حمل عليها من حرف أو حذف أو سكون والتي تتغير وفقاً لمقتضى العامل ، من دون مراعاة للجانب الوظيفي الذي يؤديه الاعراب في سياق الكلام . ويمكن ان يحمل عليه

(1) ينظر : الخصائص : 1 / 35 .
(2) ينظر : نتائج الفكر في النحو : 82 .
(3) ينظر : شرح المفصل : 1 / 72 .
(4) اورده مسلم بلفظ : ((لا تنكح الايم حتى تيستامر ولا تنكح البكر حتى تستأمر)) صحيح مسلم : 4 / 140 .
(5) المغني في النحو : 1 / 211 – 214 .
(6) الايضاح في علل النحو : 69 .
(7) ينظر : تسهيل الفوائد : 7 .
(8) ينظر : شرح الاشموني : 1 / 19 – 20 .

قولهم : انه اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة . وعليه ابن هشام(1) والفاكهي(2) . اللهم إلا ما كان من الاختلاف اللفظي بين الحدين مما لا يشكل فارقاً بينهما .

ويتضح من الحدود المتقدمة :

1) تركيز الحدود المتقدمة على الجانب الشكلي للاعراب والمتمثل بتغير الحركات الاعرابية وما حمل عليها نتيجة لتغير العامل ، وهي نظرة قاصرة ابعدت الدور الوظيفي الذي يؤديه الاعراب في أثناء الجملة . وظاهر الامر ان الذي يدفع النحاة الى القول بمثل ذلك تاثرهم بمقتضيات نظرية العامل .

2) الوظيفة التي يؤديها الاعراب في اثناء الكلام هي الابانة عن المعاني المتعددة ، وقد قصر النحاة الدور الوظيفي المتقدم الذكر على حركات الاعراب (الضمة والفتحة والكسرة) وما هو محمول عليها كالحذف والحركات الفرعية (الواو والالف والياء)، من دون مراعاة للاشكال الأخرى التي تؤدي عين الوظيفة المشار اليها، من نحو :

أ. **الرتبة ، كما لو قيل :** ضرب موسى عيسى، وفي المثل المتقدم لا يظهر للحركة الاعرابية دور في تمييز الفاعل من المفعول، ولذا حكم بفاعلية المتقدم ومفعولية المتاخر(3) .

---

(1) ينظر : اوضح المسالك : 1 / 28 .

(2) ينظر : شرح الحدود النحوية : 76 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 487 .

ب. **اللواحق ، كما لو قيل** : كلمت هذا هذه ، فتاء التانيث الساكنة بينت الفاعل من المفعول في التركيب المتقدم، واثبتت كون الفاعل مؤنثاً .

ج. **وللصيغة نفسها اثر في البيان والتدليل على الباب النحوي** . ويمكن ملاحظة ذلك في : كلم هذا هذه ، فصيغة (كلم) جاءت مذكرة ليفهم منها ان الفاعل مذكر في التركيب المتقدم وعليه فـ (هذا) هو الفاعل و (هذه) مفعول .

د. **القرينة الحالية ، تؤدي أحياناً عين الوظيفة التي تؤديها الحركة الاعرابية** ، قال ابن جني: ((وكذلك لو أومأت الى رجل وفرس فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لان في الحال بياناً لما تعني))[1] .

ه. **قد يؤدي التابع دور الحركة الاعرابية في ازالة الابهام أو البيان** ، ويمكن ملاحظة ذلك في نحو: ضرب يحيى نفسه بشرى ، فالتوكيد المعنوي في لفظ (نفسه) بين كون الفاعل في الجملة المتقدمة هو (يحيى) ومنه : كلم هذا وزيداً يحيى ، فمجيء المعطوف منصوباً دليل على كون المعطوف عليه منصوباً. أو قل: دليل على كون المعطوف عليه هو المفعول .

و. **لا دور للحركة الاعرابية في تمييز المبتدأ من الخبر لمجيئهما مرفوعين** ، وعليه فان تمييزهما يقوم على معرفة المسند والمسند اليه ، وتمييز كل واحد منهما .

ز. **ذكر الأستاذ تمام حسان ان معرفة الاخذية والمأخوذية –على حد اصطلاحه–** اساس في تمييز المفعول الأول من الثاني[2] . ففي نحو قوله تعالى : ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ

(1) الخصائص : 1 / 35 – 36 .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 194 .

مَن يَشَآءُ ﴾[1]، وقد اختفى دور الحركة الاعرابية، تعرب (من) مفعولاً اول على الرغم من تاخرها وتعرب (الحكمة) مفعولاً ثانياً على الرغم من تقدمه، ويكون ذلك ((بادراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الاسناد، اذ تقول : ان (من) هي الاخذ والحكمة هي الماخوذ))[2].

وعليه فان دور الحركة الاعرابية أو ما هو محمول عليها لا ياخذ الا جانباً واحداً من جوانب تمييز الباب النحوي والاعراب عنه .

ح. **لاحظ النحاة تغير الحركة لاعلى الاسم فقط انما على بناء (يفعل) ايضاً ،** ولذا حكموا باعرابه ، ولهم في ذلك مذاهب ليس ذا محل ذكرها ، مع ان المتتبّع مسائل العربية يجد ان كثيراً منها لم تقصد اليه العرب قصداً ، بقدر ما كانت تاتي عفوية على السنتهم ، ولما كانت كذلك فليس من الصحيح حملها على تعليلات وتاويلات تخرج بها عن واقعها اللغوي الملموس . ومن هذه المسائل مسالة تعدد الحركات على بناء (يفعل) ، فهذه الصيغة – على ما اظن – حينما نطقت بها العرب نطقت بها مرفوعة، وان الرفع فيها اصل، فهي على ذلك مبنية على الضم. الا ان هذا الواقع لو بقي على حاله لالبس وصيغ اخرى في بعض من الاستعالات ، فكان ان مالت بها الالسن الى فتح الاخر حينما دخل عليها ما سموه بالادوات الناصبة، وحينما دخل عليها ما سموه بالأدوات الجازمة مالت بها الالسن الى التسكين . ولو انهم ابقوها حينما ادخلوا عليها ما سمي بالادوات الناصبة مرفوعة لالتبس الامر بين ارادة المفرد

---

(1) البقرة : 269 .

(2) اللغة العربية ، معناها ومبناها : 194 .

وارادة الجماعة، فقولنا على سبيل المثال : لن يضرب ، لو جعل الفعل (يضرب) بالضمة لالتبس والصيغة المتصلة بواو الجماعة : ولا فرق في النطق بين قولنا : لن يضرب (في حالة جعله مضموماً) وبين قولنا : لن يضربوا ، ذلك ان العرب تحذف نون الجمع عند الاتصال بهذه الادوات منعاً للثقل . وكذا حينما تدخل (لم ولما)على هذه الصيغة، فلو جعلت حركتها الضمة لالتبس امرها والصيغة المتصلة وواو الجماعة، لان العرب اعتادت حذف نون الجمع حين الاتصال بهذه الأدوات منعاً للثقل . ولو جعلت حركتها الفتحة لألتبس أمرها مع ما دخلت عليه (أن ولن واخواتهما) كون الذي ياتي بعدهما منصوباً على ما فسرناه سابقاً، ولو جعلوا حركتها الكسرة – وان كانت ممتنعة عند النحاة ، ولكنه على سبيل الافتراض – اقول لو جعلت كسرة لالتبس امرها والصيغة المتصلة بياء المخاطبة، ونتيجة لذلك نطقوا بها ساكنة الحرف الاخير. ولم يجر ذلك كله مع الصيغة التي لم تتصل بها الادوات المذكورة، لان الالتباس بينها وبين الافعال الخمسة لا يمكن حصوله ، فلا شبه بين قولن: يضرب (بضمة على الباء) وبين قولنا : يضربون .

اما السكون الذي يظهر على المضارع المتصل بنون النسوة فهو حالة اقتضاها التخلص من الثقل الناتج عن توالي الحركات في حالة جعل الحرف الاخير من الفعل المتصل بها محركاً بالضمة أو الفتحة أو الكسرة (على سبيل الفرض). ثم اننا لو جعلنا حركة الحرف الاخير ضمة أو فتحة أو كمسرة لكان لا يناسب هذه الصيغة الا نون النسوة، واذ ذاك لا تضيع دلالة الصيغة على ارادة الجماعة من النساء من دون توكيد بنون .

وخلاصة القول ان هذه الاصوات أو الحركات ليست الا اصواتاً اقتضاها النطق منعاً للالتباس أو الثقل .

ثانياً : حد علامات الإعراب

وعلامات الاعراب الضمة والفتحة والكسرة. اما الضمة فالنحاة في تحديهم لها على مذهبين. يرى المذهب الاول انها علم الفاعلية، وقد مثل هذا المذهب الزمخشري وابن الحاجب ومن سار في هديهما كابن كمال باشا. جاء في شرح المفصل : ((فالرفع[1] علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا ، واما المبتدأ وخبره وخبر ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب))[2]. وذكر ابن الحاجب[3]:

فالرفع للفاعل أو ما ضارعه والنصب للمفعول أو ماشابهه

وقال ابن كمال باشا : ((الرفع حركة كان أو حرفاً علم الفاعلية ، حقيقة في الفاعل وحكماً في متعلقاته))[4]

وتتمثل اشكالية هذا المذهب فيما يأتي :

---

(1) قد يكون مفهوم الرفع اوسع من الضمة ، ولكن المفهوم واحد ، فمصطلح الضمة متأت من الاوضاع التي تكون عليها الشفة اثناء النطق ، فقد نسب الى ابي الاسود انه قال : ((اذا رايتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة على اعلاه، وان ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ...)) ينظر : اخبار النحويين البصريين : 16 ، وانباء الرواة: 1 / 5 . اما مصطلح الرفع فمتات – من حالة الفك السفلي حين النطق بالضمة . قال الزجاجي : ((ونقول مرفوع لان المتكلم يرفع فكه الاسفل الى الاعلى ويجمع بين شفتيه)) الايضاح في علل النحو : 93 – 94 ، ولا يكون ذلك الا مع الضمة .

(2) شرح المفصل : 1 / 72 .

(3) شرح الوافية نظم الكافية : 129 – 130 .

(4) اسرار النحو : 78 .

1) معنى الفاعلية عند الجواري مثلا قد لا يكون واضحاً حتى في الأسماء المرفوعة المسندة اليها الافعال كما هو الحال في افعال السجايا وما هو بسبب منها كقولنا: شرف مقام محمد، كما انه غير مفهوم بالطبع في المبتدأ المتصف بالخبر، كقولنا: محمد نبيل . وهذا المعنى (معنى الفاعلية) لا يكون على الحقيقة الا في الاسماء التي تسند اليها افعال دالة على احداث مادية في الغالب ، مثل : خرج زيد وكتب محمد، وقام خالد[1] .

2) القول بفاعلية المرفوع يضطر النحاة الى تاويلات لا مبرر لها كما الحال في مرفوع ان واخواتها إذ اضطرهم الامر الى القول بان (إنّ) حرف مشبه بالفعل ، وان جملة من نحو : ان زيداً قائم ، محمولة على نحو قولنا : ضرب زيداً عمرو أو فرس زيداً الاسد: على حد تعبير ابن يعيش[2] .

وكذا اضطرهم الامر الى جعل (كان) واخواتها من الافعال مع ان الفعل يتميّز بالحدث المقترن بالزمن، ولا حدث في كان وما حمل عليها .

3) لعل من الاسباب التي جعل بها نائب الفاعل محمولاً على الفاعل أو نائباً عنه، أو انه فاعل عند بعضهم(3) هو انهم رأواه وهو مرفوع ، والضمة عندهم علم الفاعلية على ما مر سابقاً ، والواقع يشير الى انه مفعول باعتبار المعنى ، والقول بفاعليته انما هو جانب شكلي غير مبرر.

---

(1) ينظر : نحو التيسير : 73 – 74 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 1 : 102 .

(3) ينظر مبحث نائب الفاعل .

اما المذهب الثاني ، فقد ذهب الى ان الرفع علم العمدة ، وقد مثل هـذا المـذهب الرضي الأستراباذي في شرحه على الكافية[1] . وهو يريد بذلك أن علامة الرفـع وهي الضمة انما تكون لما كان عمدة في الكلام ضمن العلاقـة الأسـنادية (المسـند والمسند إليه). ولما كان المبتدأ والخبر والفاعل ونائبـه وسـواهما ممـا هـو داخـل في حدود المسند والمسند اليه عمدة في الكلام جعلت الضمة حركة دالة علـى ذلـك ، وكانه جعل الكلام على قسمين : ما هو عمدة وما هو فضله ، والفضلة ما لم يكن مسنداً ولا مسنداً اليه .

وقد يحمل عليه قولهم بان الضمة علم الاسناد ، الرأي الذي افـاده محـدثو النحـاة ابراهيم مصـطفى ومهـدي المخزومـي والجـواري ، مـع فـارق التطبيـق ، فبينمـا جعلـها ابراهيم مصطفى والجواري علم الاسناد[2] ، عامة الاسناد بما يشمله من مسـند ومسـند اليه، جعلها المخزومي علماً للمسند اليه محتجا بذلك على الجواري الذي حاول ان يفسر رفع بناء (يفعل) لانه يقع مسنداً[3] .

و يرد على المذهب المتقدم :

1) لا يشترط فيما كان مضموماً ان يكون مسنداً أو مسنداً اليـه ، فقـد يكـون فضـلة – على حد تعبير النحاة – كما لو قيل : يـا زيـد ويـا رجـل . فالمنـادى فضـلة في الكلام .

---

(1) ينظر : شرح الكافية : 1 / 299 .

(2) ينظر : احياء النحو : 50 ، نحو الفعل : 35 .

(3) ينظر : ملاحظات – على كتاب : نحو الفعل ، مجلة الرابطة ، العدد الثاني ، 1975 .

ولما وقع النحاة بمثل هذا الاشكال راحوا يتأولون الاسلوب المتقدم، فحكموا بان الاصل في مثل التركيب المتقدم : يا أدعو أو أنادي زيداً . مع ان التاويل المتقدم وتحريف لاسلوب معتاد .

2) يعرف اسم ان عندهم بانه : ((المسند اليه مع معمولها))(1) . والقول بانه مسند اليه يقضي ان يكون مرفوعاً باعتبار الاصل الذي قرر سابقاً . ولمخالفته الواقع أو الاصل المقرر اضطر النحويون للقول بان (ان) وما حمل عليها مشبهة بالفعل، وعليه فجملة من نحو : ان زيداً قائم محمولة على نحو : فرس زيداً الاسد(2).

3) يعرف خبر كان عندهم بانه: ((المسند الى معمول كان معمولاً لها))(3) . وهو أمر يخالف الأصل الموضوع ، لان القول بانه مسند يقضي ان يكون عمدة وللعمدة الضمة .

4) وكذا الحال مع اسم لا النافية للجنس فهو المسند اليه معمولاً لها – على حد تعبير ابن كمال باشا(4) . والقول بانه مسند اليه يقضي ان يكون عمدة والعمدة لها الضم ولكنا نجده منصوباً .

5) ياتي الخبر منصوباً ، كما لو قيل : زيد امامك وعمرو وراءك ، وهو خلاف الاصل الذي يذهب الى كون الضمة علم الاسناد، لان القول بانه مسند يقضي ان يكون مضموماً ولذا ذهب البصريون والكوفيون الى ايجاد سبيل يحل به

---

(1) اسرار النحو : 149 .

(2) ينظر : على سبيل المثال : شرح المفصل : 1 / 102 .

(3) اسرار النحو :148 .

(4) ينظر : اسرار النحو : 149 .

الاشكال المتقدم، فقال البصريون بالتعليق، وانه منصوب بفعل مقدر، مع ان هذا مخالف من ابن مضاء القرطبي ، وقال الكوفيون بالخلاف، لانه لم يكن عين المبتدأ في المعنى[1].

وأما الفتحة[2]: فقد قيل في حدها : انها علم الفضلة، وعليه ابن جني، جاء في الخصائص: ((ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد من قولك : ضربت زيداً، انه انما انتصب لانه فضلة ومفعول به))[3] . وقد يحمل على ذلك مذهب المخزومي من المحدثين ، اذ ذهب الى كونها علماً ((لكل ما لم يكن داخلاً في اسناد أو اضافة))[4] ويؤخذ على المذهب المتقدم ما يأتي:

1) القول بانه علم الفضلة يقضي ان لا يكون العمدة منصوباً ، وهو مخالف بخبر المبتدا المنصوب وباسم ان وخبر كان واسم لا النافية للجنس .

2) القول بانه علم الفضلة يوجب ان تكون كل فضلة منصوبة ، وهو مخالف بالمنادى المعرفة والنكرة المقصودة لمجيئهما مرفوعين، مع ان المنادى فضلة في الكلام .

---

(1) ينظر تفصيل المسالة في : الانصاف في مسائل الخلاف : مسالة (79) ، وينظر راي ابن مضاء في : الرد على النحاة:79 .

(2) الواقع ان الكلمة المنصوبة هي التي تكون مفتوحة الاخر ، ولذا قيل : ((ان المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين فكه الاسفل من الاعلى ، فيبين للناظر اليه كانه قد نصبه)) الايضاح في علل النحو : 93 – 94 . ولذا استخدمت مصطلح الفتحة للتعبير عن النصب .

(3) الخصائص : 1 / 197 .

(4) الاعراب في النحو العربي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : 16 ، 1986 .

وفي مجال اخر قيل في حده انه علم المفعولية، وعليه الزمخشري وابن الحاجب[1] وهو مذهب مردود من وجوه اهمها :

1) انه يجعل كل منصوب مفعولاً ، مع ان المفعولية لا تنطبق الا على المفعول المطلق، لان المفعول حقيقة ما أخرج الفاعل من العدم الى الوجود ، ولا يكون ذلك الا مع المفعول المطلق، وليس كذلك سائر المفعولات[2] .

2) معنى المفعولية لا يشترط فيه ان يكون في المنصوب بل قد يكون في المرفوع، كما لو كان المرفوع نائباً عن الفاعل، فنائب الفاعل مفعول باعتبار الواقع ولكن لم يتعد اليه فعل فاعل على حد تعبير سيبويه.

وقيل ان الفتحة ليست علماً اعرابياً بل هي ((الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون ان يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية))[3]. وهو مذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى وتابعه المخزومي في احد قوليه اذ جعل منها حركة خفيفة مستحبة[4].

و تتمثل اشكالية المذهب المتقدم فيما يأتي :

1) تكون الفتحة دليلاً لتمييز الفاعل من المفعول احياناً ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ

(1) ينظر : المفصل في علم العربية : 18 ، شرح الوافية : 129 .

(2) ينظر تفصيل ذلك في : المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 580 .

(3) احياء النحو : 78 .

(4) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 81 .

عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ ﴾[1] ولولا الحركة الاعرابية لاشكل امر معرفة الفاعل من المفعول على من لا يعرف العربية أو قل هو متعلم لها .

2) الفتحة التي تظهر على اسم (لا) في نحو : لا رجل في الدار ، تميز كون(لا) نافية للجنس من سواها ، فلو جعلت حركة الاسم بعد (لا) ضمة لكانت (لا) لنفي الآحاد لا الجنس .

3) يعد تنوين الفتح مائزاً بين النكرة المقصودة في النداء وغير المقصودة . فلو قيل: يا رجلاً خذ بيدي ، يفهم السامع ان ذلك نكرة غير مقصودة ، ولو قيل : يا رجل ، فهم السامع منه انه نكرة مقصودة . ومن هذا وغيره يتبين لك عدم دقة المذهب السابق .

اما الكسرة ، فهي عندهم علم الاضافة، ولكن بشيء من اختلاف الرؤية لمفهوم الاضافة، فالمعتاد عند جمهور النحاة ان الاضافة ما تحصل بإضافة كلمة الى اخرى ، من نحو: حامل السيف، وقاطع الخشب ، فالكسرة في المثلين المتقدمين دلت على كون الكلمة مضافة – ولكن الواقع أن الإضافة تحصل بطريقين: اضافة كلمة الى كلمة – كما في المثل المتقدم – واضافة كلمة الى حرف، كما لو قيل : مررت بزيد. وهو مذهب سيبويه ذكره في الكتاب واليه اشار الرضي في شرحه على الكافية . جاء في الكتاب : ((والجر انما يكون في كل اسم مضاف اليه. واعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف [يريد الحرف] وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً))[2] . وقال الرضي في

(1) فاطر : 28 .

(2) الكتاب : 1 / 419 – 420 .

تعريف المضاف اليه: ((كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جرٍ لفظاً أو تقديراً))[1].
وقال أيضاً :((وقد سماه سيبويه ايضاً مضافاً إليه، لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم ، فانه إذا أطلق لفظ المضاف إليه، أريد به ما انجر باضافة اسم اليه...وأما من حيث اللغة فلا شك ان زيداً في : مررت بزيد مضاف اليه))[2].

واعتماداً على ما تقدم يمكن القول ان بزيد في : مررت بزيد ، مضاف ومضاف اليه. ولكن الاشكال يقع في كون المضاف في نحو: رايت قاتل زيد، وهو لفظ (قاتل) ياخذ محلاً اعرابياً، فيكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً بحرف جر، وليس كذلك ما كان مجروراً بحرف جر، لانه يقضي ان يكون الحرف الجار حاملاً لمعنى اعرابي كما في المضاف المشار اليه سابقاً، فيكون فاعلاً ومفعولاً كذلك.

3) حد الممنوع من الصرف :

و الاسم عندهم (النحاة) مصروف وممنوع من الصرف ، اما المصروف فلا يسأل عنه على حد قول المبرد[3]، واما الممنوع من الصرف فلهم في تفسيره مذهبان، ولكننا مع هذا لا نعدم التداخل بينهما، اما المذهب الاول فيحده على اعتبار العلة التي منعته من التنوين ومن الجر أو الخفض، واما المذهب الثاني فيحده على اساس الاعتبارات التعليمية محاولاً ان يجمع العلل المعروفة التي تمنع الاسم من الصرف، ومن العرض الاتي سيتضح الامر:

1) **يشعر كلام سيبويه بان الممنوع من الصرف ما منع الجر والتنوين لمشابهة الفعل، جاء في الكتاب:** ((اعلم ان ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء اجري لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون، فيكون في

(1) شرح الكافية : 1 / 272 .
(2) شرح الكافية : 1 / 272 .
(3) ينظر المقتضب : 3 / 309 .

موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء))[1].
وقال ايضاً : ((جميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل، لانه انما فعل ذلك به لانه ليس له تمكن غيره كما ان الفعل ليس له تمكن الاسم))[2].

ويتضح مما تقدم ما ياتي:

أ. ان الممنوع من الصرف انما منع الجر أو الخفض للثقل الذي في الخفض دون الفتح فلما اصبح مخفوضاً بالفتحة دون الكسرة ومنع الجر عد بعدها محمولاً على الفعل المضارع من هذه الجهة.

ب. حمله على الفعل المضارع اوجب عليه ان يكون ممنوعاً من التنوين أو الصرف، من جهة ان المضارع لا ينون .

ج. العلاقة التي ذكرها بين الممنوع من الصرف وبين المضارع علاقة شكلية لا تقوم على شيء من المعنى، من جهة ان امتناع المضارع من الجر لم يكن بسبب من الثقل، ولو كان كذلك لما دخلته في حالة التقاء الساكنين من نحو : لم يضرب القوم ولم يفعل الخير. ومن جهة امتناعه من التنوين فلأنّ التنوين علم التنكير ولا علاقة بين المضارع من الافعال والتعريف والتنكير لانهما من صفات الاسماء لا الأفعال.

د. لا تعد العلاقة الشكلية من المشابهة المذكورة سبباً للمنع من الصرف، واظن ان مقصد سيبويه من العلاقة المذكورة اجراء الحمل لا ان العرب نطقت به على هذه الشاكلة للعلة المتقدمة .

(1) الكتاب : 1 / 21 – 22 .
(2) الكتاب : 1 / 21 – 22 .

هذا ويمكن ان نجد عين الفكرة التي ذكرها سيبويه عند المبرد، إذ قال : ((وانما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي لا يدخله خفض ولا تنوين، لان الافعال لا تخفض ولا تنون. فلمااشبهها جرى مجراها في ذلك))[1] . ونجدها كذلك عند الزجاجي الذي حد الموضع المذكور بانه : الذي لا يخفض ولا ينون ويكون في موضع الخفض مفتوحاً))[2] . وكذا هي عند ابن يعيش فقد حده : ((ما شابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين))[3]، وقد سار على ذلك ابن عصفور وان كان الاخير قد اضاف الى حده بياناً لسبب التسمية وانه سمي: ((غير منصرف ، لان المنصرف هو الذي في آخره صريف واعني بذلك التنوين، فلما لم يكن في اخره تنوين سمي غير منصرف .

ولذلك ينبغي ان يسم الاسم الذي لا ينصرف اذا دخلت علية الالف واللام أو اضيف ثم خفض بعد ذلك (منجراً)، ولا يسمى منصرفاً لانه ليس فيه صريف قبل دخول الالف واللام والاضافة ولا بعد دخولهما))[4] .

2) **حده ابو علي الفارسي بـ :** ((ما كان ثانياً من جهتين . ومعنى ذلك : ان يجتمع فيه ثقلان وسببان من الاسباب التسعة))[5]. ويلاحظ على ذلك الحدّ ان سبب المنع عند الفارسي هو الثقل وتوخي الخفة، وهو عين السبب الذي ذكره سيبويه ومن وافقه، ولكن الفارسي وكما يشير الى ذلك ظاهر الحدّ جعل الثقل المذكور بسبب إجتماع ثقلين أو سببين من الأسباب التسعة وهي : العدل والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة ومنتهى الجموع والتركيب والنون الزائدة التي قبلها الف ووزن الفعل. في حين جعلها سيبويه بسبب المشابهة بينه وبين الفعل المضارع.

---

(1) المقتضب : 309/3.

(2) ينظر : الجمل : 224.

(3) شرح المفصل : 56/1 – 57.

(4) المقرب : 306 .

(5) المسائل العسكريات : 146 ، وينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : 225.

ويمكن ان نجد عين التحديد المتقدم عند ابن الحاجب، وان كان قد اختلف عن الفارسي باضافته قيد (أو واحدة منها تقوم مقامهما)[1]، وسار على هدي (ابن الحاجب) فيما بعد ابن هشام [2] وابن عقيل [3] و الفاكهي [4] .

ومما يمكن ان ياخذ على الحدّ المتقدم ورود بعض الصيغ ممنوعة في الصرف بحسب الظاهر والقاعدة التي وضعت لذلك، ولكنها صرفت في افصح الكلام. قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝ ﴾[5]، وفيها جاءت (سلاسلاً واغلالاً) مصروفة مع انها ممنوعة من الصرف بحسب القواعد المعروفة في ذلك . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ۝ ﴾(6) ، وفيها جاءت (قوارير) مصروفة مع انها ممنوعة من ذلك اعتماداً على القاعدة . وكذا في نحو قوله تعالى: ((ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً))[7]. وورود ذلك في كتاب الله دليل عدم اطراد القاعدة التي وضعت لذلك. ولذا قال ابن مالك بعد ان ذكر العلل المانعة للصرف ((وهذا القول تقريب))[8].

---

(1) شرح الكافية : 35/1.

(2) ينظر : اوضح المسالك : 53/1.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 321/2.

(4) ينظر : شرح الحدود النحوية : 60.

(5) الانسان : 4 ، وهي قراءة نافع والكسائي . ينظر بهذا الخصوص : شرح الاشموني : 542/2، وينظر : الحجة في القراءات السبع : 358 والكشاف : 667/4

(6) الانسان : 16، وهي قراءة منسوبة الى نافع والكسائي ، ينظر : شرح الاشموني : 542/2، ووردت كذلك بقراءة عاصم.

(7) قراءة عاصم : ((ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً)) نوح : 23 ، وقرأها الاعمش ((ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً)) ينظر: مختصر في شواذ القرآن : 162 ، شرح الاشموني : 542/2.

(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 321/2.

و بعد هذا العرض المبسط يمكن تقرير ما ياتي :

1) الصرف هو التنوين، قال ابن عصفور: ((لان المنصرف هو الذي في آخره صريف واعني بذلك التنوين))[1] . وقال الاشموني في اشتقاق هذه المادة : ((قيل في الصريف هو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت))[2]. ويلاحظ على ذلك ان اصطلاح الممنوع من الصرف انما معناه: الممنوع من التنوين ، في حين يشير الواقع الى ان الممنوع من الصرف بحسب التواضع المعروف لدى النحاة هو الممنوع من التنوين والجر في آنٍ واحد وتخصيص المصطلح بجانب من الجوانب انما هو قصور في دلالة الحدّ على المحدود .

2) يربط النحاة الممنوع من الصرف بالمشابهة بينه وبين الفعل، ولو صحت هذه المشابهة لكان اولى بالمنع من الصرف ما كان مشتقاً من الاسماء لانها تأخذ معنى الفعل من جهة وتعمل فيما بعدها الرفع والنصب من جهة اخرى كما الحال في اسم الفاعل العامل من نحو : أضارب زيدٌ محمداً ؟ ومع هذا التشابه الذي نلحظه ليس لنا ادعاء منعها من الصرف. ولعل من المفيد هنا ان ننقل ما قاله الاستاذ ابراهيم مصطفى في هذا المجال: ((ولو تتبعت بالنقد العلل التي جعلوها سبباً في تحقق المشابهة بين الاسم والفعل وجدنا منها ما لا يكون من الفعل وما حقه ان يباعد بين الاسم والفعل لا ان يقرب بينهما، فالعلمية من اخص صفات الاسم وابعدها عن الفعل والعجمة والتركيب المزجي من حقهما أن يبعدا الكلمة من شبه الفعل ، فان الكلمة القريبة قد تنقل الى اللغة وتستعمل اسماً أو علماً ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الافعال فيها وتخضع

---

(1) المقرب : 306 .

(2) شرح الاشموني : 2 / 506 .

لتصريفها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرر استعمالها وتنسى عجمتها ... فالاولى بالعجمة ان تكون عنوان الاسمية لا الفعلية))[1].

3) قد يكون قريباً من الواقع ذلك الراي الذي نقله السيوطي ولم ينسبه الى احد من النحاة، من ان الممنوع من الصرف منع : ((لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانها حذفت واجتزئ بالكسر))[2] ، بمعنى ان منعه من الجر انما جيء به منعاً للالتباس الحاصل - لو جعل مجروراً أو مخفوضاً - بينه وبين المضاف الى ياء المتكلم .

وقد يكون قريباً من الواقع ايضاً ذلك الذي ذكره الاستاذ ابراهيم مصطفى من انه منع التنوين، لان التنوين علم التنكير وجعله منوناً يقضي بان يكون نكرة يتصف بالشيوع وانت تريد منه ان يكون معرفة [3].

ثالثاً : الفعـــل

و يستدعي البحث فيه ان يكون على مبحثين : مبحث في حده و مبحث في حد المتعدي و اللازم منه وكالاتي:

1) حد الفعـــل :

و مثلما اختلف النحاة في وضع حد مميز للاسم اختلفوا كذلك في تحديدهم للفعل. و فيما يأتي بيان ذلك:

---

(1) احياء النحو : 167 – 168 .

(2) همع الهوامع : 1 / 76 .

(3) ينظر :احياء النحو : 174 وما بعدها .

1. **الفعل عند سيبويه** : ((امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . فاما بناء ما مضى: فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع، فانه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن))[1]. منطلقاً في تحديده هذا من مبدأ كون الاسماء اصل المشتقات[2]، معتمداً معيار الوظيفة الصرفية للصيغة الفعلية المتمثل بدلالتها على الحدث المرتبط بالزمن .

ويؤخذ عليه، ان بعض الالفاظ مما عد فعلاً من نحو : نعم وبئس وليس وعسى لم يؤخذ من لفظ احداث الاسماء، فضلاً عن ذلك فان كان الناقصة تحتوي على زمن فقط وليس في بنائها ما يشير الى الحدث، والاخذ بظاهر الحدّ يعني اخراج مثل هذه الالفاظ من الافعال .

ثم ان الحدّ الذي ذكره لا يصلح الا على المقاييس البصرية ، اذا ما علمنا بان المذهب الكوفي مختلف عن البصري في هذه المسالة ، وشرط الحدّ النحوي ان يكون بالفاظ متفق عليها على حد تعبير البطليوسي[3].

ومن جانب آخر فان كلامه المتقدم يمكن ان يفهم منه ان اقسام الفعل عنده ماضٍ ومضارع وأمر: والماضي ما كان نحو : ذهب وسمع ومكث، وهو جانب تمثيلي جعله على الامثلة الثلاثة، مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، معتمداً الدلالة الزمنية

---

(1) الكتاب : 1 / 12 .

(2) مذهب البصريين ان الاسم اصل المشتقات ومذهب الكوفيين ان الفعل اصل ذلك ، ينظر تفصيل المسالة في :الابضاح في مسائل الخلاف : م 28 ، التسهيل : 87 .

(3) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : 71 – 72 .

للماضي وهي اداؤه وظيفة الحدث المرتبط بالزمن الماضي، وهي دلالة صرفية محضة لا يراعى فيها الجانب السياقي، واما المضارع فقد ارتبط عنده بالمعيار الزمني ولذا جاء متداخلاً مع فعل الامر لانهما يشتركان عنده في تعبيرهما عما لم يقع من الاحداث. وفي موضع آخر اعتمد في تحديده للمضارع من الافعال الجانب الشكلي المتمثل باحتواء الصيغة على الزوائد الاربع قال : ((وللافعال المضارعة لاسماء الفاعلين التي في اوائلها الزوائد الاربع الهمزة والتاء والياء والنون وذلك قولك: افعل انا، وتفعل انت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن))[1]، وكانه جاء بذلك تخلصاً من التداخل بين هذا البناء وبناء فعل الامر من حيث الدلالة على الزمن وقد جمع بينهما سابقاً في الدلالة المذكورة. واما فعل الامر فقد جعله مختلفاً من حيث البناء عن الفعل المضارع كما يفهم من تمثيله، ولكنه يشترك مع المضارع في الدلالة الزمنية، كما مر ذكر ذلك .

2. **نقل البطليوسي عن الكسائي والفراء قولهما** : بان الفعل ما دل على زمان[2] .

ولكن الذي يظهر من استخدامات الكوفيين ان الزمن المشار اليه انما هو مدلول السياق لا الصيغة الصرفية للفعل، ولذا نجدهم يطلقون على المصدر الذي يعد اسماً عند البصريين وفقاً للاعتبارات المذكورة في مبحث الاسم يطلقون عليه مصطلح الفعل[3]، ويعدونه فعلاً حقيقة اعتماداً على الدلالة الزمنية التي يحملها وهو في السياق، يقول المخزومي: ((وتسمية الفرّاء المصدر بالفعل تسمية سليمة لان المصدر انما هو : اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل – على حد قول ابن

---

(1) الكتاب : 1 / 13 .

(2) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : 69 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 380 .

مالك[1]، ولا فرق بينه وبين الفعل الا من حيث الدلالة على الزمان، هذا اذا اخذ المصدر مفرداً غير مؤلف اما اذا استعمل مؤلفاً ، فانه يستعمل استعمال الفعل ويجري في الكلام مجراه كقوله تعالى:﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[2].

وكذا يجعل الكوفيون ما يسمى باسم الفاعل، فعلاً ويطلقون عليه مصطلح الفعل الدائم جاء في معاني القرآن للفراء: ((وقال الكسائي في ادخالهم (ان) على (مالك): هو بمنزلة قوله: مالكم في الا تقاتلوا، ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام ان تقول: مالك ان قمت، ومالك انك قائم ، لانك تقول في قيامك ماضياً ومستقبلاً وذلك غير جائز، لأن المنع إنما ياتي بالاستقبال، تقول منعتك ان تقوم، ولا تقول : منعتك ان قمت فكذلك جاءت في (مالك) في المستقبل ولم تأت في دائم و ماضٍ))[3].

وجعلهم هذا البناء فعلاً متأت من طبيعته وهو في السياق ، والتي ياتي فيها دالاً على الزمن من جهة وآخذاً لفاعل أو مفعول من جهة اخرى . ولكن ذلك لا يعني ان بناء فاعل يعد فعلاً في كل استخداماته عند الكوفيين ، جاء في مجالس العلماء: ((قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري ، فقال : كان الفراء يناقض، يقول : قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فاذا كان فعلاً لم يكن اسماً، وان كان اسماً فلا ينبغي ان نسميه فعلاً، فقلت: الفراء يقول : قائم فعل دائم لفظه لفظ الاسماء

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 557 .

(2) البلد : 15 ، وينظر : ملاحظات على كتاب : ابو زكريا الفراء ، مهدي المخذومي / مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972 .

(3) معاني القران : 1 / 165 .

ندخول دلائل الاسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ... فالجهة التي هو فيها اسم، ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً))[1].

وحقيقة الامر ان التناقض يمكن ان يكون في مذهب البصريين بخصوص هذه المسالة لان تركيباً من نحو : أقائم الزيدان ؟ يعرب عندهم على الشاكلة الآتية[2] :

قائم : مبتدأ .

الزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

وجعل (قائم) في التركيب المتقدم فاعلاً يعني انه مسند اليه، مع ان الفاعل الذي سد مسد الخبر يقع مسنداً اليه ايضاً، بمعنى ان الجملة المتقدمة بحسب المفهوم البصري تركبت من مسند اليه مع مسند اليه آخر وهذا تناقض وخلل في المفهوم.

وفي مقام آخر يجعل الكوفيون ما يسمى باسم الفعل فعلاً، جاء في شرح الاشموني: ((وقال بعض البصرين انها افعال استعملت استعمال الاسماء، وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقية))[3] ، يدفعهم الى ذلك الطبيعة التي ترد فيها وهي في السياق ولذا قيل عنها: ((يثبت لاسماء الافعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الافعال))[4]. ولكن هذا لا يمنع من استخدام الكوفيين للجوانب أو المعايير الشكلية في تمييز الفعل من سواه ويمكن ملاحظة ذلك في استدلال الفراء على اسمية نعم وبئس،

---

(1) مجالس العلماء : 265 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 189 – 190 .
(3) شرح الاشموني : 2 / 484 .
(4) شرح ابن عقيل : 2 / 304 .

بدخول حرف الجرعليهما[1]، كما في: نعم السير على بئس العير، والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة، ولكنها نظرة يمكن القول بصوابها وقربها من الواقع اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان السمة التي تميز الفعل من سواه دلالة الصيغة على الحدث والزمن ولا شيء من ذلك في نعم وبئس .

3. **والفعل عند سعيد بن مسعدة الاخفش يتميز عن سواه بـ** ((ان يمتنع من التثنية والجمع وان لا يحسن له الفعل والصفة وجاز ان يتصرف))[2]، مستعملاً في ذلك المعيار الصرفي المتأتي من طبيعة الصيغة الفعلية التي لا تثنى ولا تجمع وجاز لها ان تتصرف، ومعيار الموقع في الجملة المتمثل بانه لا يحسن له الفعل ولا الصفة.

وعورض الاخفش بان الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست افعالاً[3].

زد على ذلك فان من الاسماء، ما لا تدخله التثنية والجمع ، من نحو اسماء الاستفهام والشرط والظروف المتضمنة معنى الإستفهام من نحو : كيف واين . والاخذ بظاهر الحدّ يعني ان يجعل مثل ذلك من قبيل الأفعال وهو خلاف الواقع .

4. **والفعل عند الجرمي ، ما حسنت فيه التاء**[4] . يريد تاء الفاعل أو تاء التانيث الساكنة معتمداً معيار صحة اتصال الصيغة الفعلية بهذه اللاحقة ، وهو معيار شكلي يمكن ان يعارض بصيغة التعجب التي عدت فعلاً عند النحاة مع انها لا تقبل الاتصال باللاحقة المذكورة .

---

(1) المصدر نفسه : 2 / 160 .

(2) الحلل في اصلاح الخلل : 69 – 70 .

(3) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : 93 .

(4) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : 69 .

5. وضع المبرد للفعل مجموعة من الحدود من نحو(1) :

- الفعل ما دل على الحركة .
- الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدد .
- الفعل ما حسن فيه امس أو غد .
- الفعل ما احتمل الضمير[2] .

بانياً حدوده المتقدمة على اساس المعيار الصرفي المتمثل بدلالة الصيغة الفعلية على الحدوث أو الحركة ، بعكس الصيغة الاسمية الدالة على الثبوت، وبكون تلك الصيغة دالة على حدث مقترن بزمن محدد ، يمكن التعبير عنه بامس أو غد وفي ذلك اشارة الى كون الفعل مقسما عنده باعتبار الحركات الفلكية الثلاثة والتي اشار اليها ابن يعيش في شرحه للمفصل وانها حركة مضت وحركة آتية أو لم تقع وحركة حالية[3]، مضيفاً الى ذلك معيار صحة الاتصال ببعض اللواحق التي لا يصح لها ان تتصل بغير الفعل كالضمير، ومتابعاً سيبويه في تعريفه للمضارع بانه ما اتصل بالزوائد الاربع الهمزة والنون والياء والتاء[4]، وكانه لاحظ عدم استقرار صيغة (يفعل) على زمن بذاته كالذي يحصل مع صيغة (فعل) ودلالتها على المضي.

ويعترض على المبرد بما ياتي :

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 69 – 70 .

(2) يمكن معرفة ذلك من خلال استدلاله على فعلية ليس ، ينظر : المقتضب : 1 / 246 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 7 / 4 .

(4) ينظر : المقتضب : 2 / 231 .

- قوله ما دل على الحركة وهو المصطلح الذي يقابل الحدوث ، يجعل اسم الفاعل في نحو ضارب وقائم الآن أو غداً، فعلاً لدلالته على ذلك ، قال الزمخشري: ((وهي (يريد الصفة المشبهة) تدل على معنى ثابت ، فان قصد الحدوث قيل: هو حاسن الان أو غداً وكارم وطائل))[1]. ثم ان الحركة التي اعتمدها دليلاً على فعلية اللفظة لا يمكن ان تكون محسوسة في نحو: كان، وكاد ، ونعم، وبئس، ومات، وسكن، ووقف. ويقضي اعتماد ذلك اخراجها من الدائرة الفعلية.
- اما قوله : ما دل على حدوث شيء في زمان محدد ، فمردود بكان وكاد مما عد فعلاً عند النحاة مع دلالته على الزمن فقط دون الحدث .
- واما قوله ما حسن فيه امس وغد ، فمردود باسم الفاعل لصلاحية ادخال اللفظين المتقدمين عليه ، تقول هذا قاتلُ حمزة ، وهذا قاتلٌ اخاك.
- واما قوله ما احتمل الضمير فمعارض بالخبر المشتق الجاري مجرى الفعل كما في: زيد قائم لامكانية التقدير بـ : زيد قائم هو[2]، وباسم الفعل المحتمل لذلك كما لو قلنا : صه، أي انت . وليس في الحدّ ما يشير الى أرادة نوع من الضمائر دون سواه بدليل لفظ (احتمل) الشامل لكل انواع الضمائر .

6. **ونقل البطليوسي عن محمد بن الوليد قوله** : ان الفعل ما كان مختلفاً[3] . ولعله يريد بالاختلاف هنا امكانية تصريف الفعل على صيغ متعددة ، وهو معيار

(1) المفصل في علم العربية : 230 .
(2) ينظر شرح ابن عقيل : 1 / 205 .
(3) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : 70 .

صرفي قائم على امكانية تقليب الصيغة الفعلية وتحويلها الى صيغ اخرى لها جذور المادة الاولى، ويعترض عليه ان من الافعال ما لا يدخله الاختلاف أو الصرف من نحو: عسى وليس ونعم وبئس ، ويقضي اعتماد ذلك اخراجها من دائرة الفعل .

7. **وحده ابن كيسان** : ((ما كان مذكوراً لاحد زمانين ما مضى وما يستقبل، أو احدهما وهو الحال))[1]. معتمداً معياراً واحداً من الوظيفة الصرفية التي يؤديها الفعل وهو معيار الدلالة على الزمن . وقصور ذلك متأت من دلالة بعض الصيغ مما لم يعد فعلاً عند بعض النحاة على الزمن الذي ذكره في حده ، كاسم الفاعل الدال على المضى في حالة عدم تنوينه من نحو: هذا قاتل حمزة ، والدال على الاستقبال في حالة التنوين من نحو: هذا قاتل أخاك، مما يقضي اعتماداً على الحدّ المتقدم جعل ذلك من قبيل الفعل. وكاسم الفعل في نحو : هيهات العقيق الذي ياخذ الدلالة الماضوية ، ودونك زيداً، الذي يأخذ الدلالة المستقبلة .

هذا اذا ما كان مراده من ذلك الزمن السياقي ، اما اذا ما كان قاصداً للزمن الصرفي فمردود بنعم وبئس وبفعل الامرعلى راي من ذهب الى عدم دلالته على زمن، جاء في معالم الدين: ((انّ المتبادر من الامر طلب ايجاد حقيقة الفعل والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته كالزمان والمكان ونحوهما ، فكما ان قول القائل : أضرب غير متناول لمكان ولا زمان ولا آلة يقع بها الضرب كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلة))[2] .

---

(1) الحلل في اصلاح الخلل : 70 .

(2) معالم الدين : لحسن بن زين الدين العاملي : 216 ، وينظر : حاشية على القوانين لعلـي القـزويني : 1 / 97 ، وينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 120

8. **وحده ابن السراج :** ((ما دل على معنى وزمان محصل ، واعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل))[1]. معتمداً المعيار الصرفي المتمثل بدلالة الصيغة الفعلية على معنى، ولكن المعنى المذكور مقترن بالزمن خلافاً للاسم الذي يدل على معنى ولكن من دون الاقتران بالزمن . مضيفاً الى ذلك قيد (محصل) الذي جاء به – على حد قول الاستاذ الفتلي – ليدخل في حده اسماء الفاعلين والمفعولين لاشتقاق بعضهما من الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر[2] .

ومما تجدر الاشارة اليه، ان ابن السراج قد ذهب الى كون (عسى) حرفاً مبعداً اياها من دائرة الافعال، وكانه احس بعدم انطباق الحدّ الذي رسمه للافعال عليها، فهي عنده محمولة على (لعل) ولما كانت (لعل) حرفاً جعلت (عسى) عنده كذلك[3].

ويعترض على ابن السراج ان من الافعال ما يدل على زمن فقط ، ككان وكاد واخوتها، وقد صرح هو نفسه بذلك، قال: ((والضرب الثاني : افعال اللفظ وليست بافعال حقيقية، وانما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك كان عبد الله اخاك))[4]، فضلاً عن ذلك فان نعم وبئس وليس وافعل التعجب لا تدل كلها على شيء من ذلك، وكذا فعل الامر على راي من ذهب الى عدم دلالته على الزمن فيما مر سابقاً[5] . واعتماد

---

(1) الاصول في النحو : 1 / 39 .
(2) ينظر : الاصول في النحو : 1 / 39 هـ .
(3) ينظر : المغني في النحو : 3 / 341 .
(4) الاصول في النحو : 1 / 83 .
(5) ينظر : حد ابن كيسان للفعل .

ظاهر الحدّ يعني اخراج مثل ذلك من دائرة الافعال. ويحمل على الحدّ المتقدم حد الفارسي في احد اقواله[1] ، وابن الانباري[2].

9. **نقل عن الزجاج انه حد الفعل بقوله** : ((صوت مقطع مفهوم دال على معنى في زمان ومكان ماخوذ من حدث))[3] . ويريد بقيد (صوت مقطع مفهوم) تميزه عن اصوات الكائنات التي تعد فعلاً باعتبار الواقع لانها مفعولة من كائن، الا انها غير مقطعة ولا مفهومة قياساً الى الفعل البشري . واما قوله : دال على معنى في زمان ومكان، فاراد بذلك تفرقته عن الاسم الدال على معنى ولكن ليس في زمان ومكان، كما يوحي به قوله، واما قوله ماخوذ من حدث فقد بناه على مقتضيات النحو البصري الذاهب الى اشتقاق الفعل من الحدث أو المصدر باصطلاح آخر.

ويرد عليه ان الدلالة على معنى ليست من صفات الفعل وحده بل هي صفة الاسم والفعل والحرف على راي من ذهب الى دلالته على معنى في نفسه[4]، وكل معنى من معاني الأجزاء المذكورة لا بد من أن يحصل في زمان ومكان . ثم ان بناء الحدّ على وفق مقتضيات النحو البصري يعد قصوراً في التحديد الذي يراد منه ان يكون بالفاظ متفق عليها[5] .

(1) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 76 .
(2) ينظر : اسرار العربية : 11 – 12 .
(3) الحلل في اصلاح الخلل : 70 .
(4) وهو مذهب بهاء الدين بن النحاس ينظر : الاشباه والنظائر : 3 / 2 – 4 .
(5) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : 71 – 72 .

10. **وحده الزجاجي بانه :** ((ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل))[1]، معتمداً المعيار الصرفي في اداء الصيغة الفعلية لوظيفة الحدث المقترن بالزمن. وفي الوقت ذاته وضع حداً لكل من الماضي والمضارع ، فالماضي عنده : ((ما حسن فيه أمس))[2] واما المضارع فهو: ((ما حسن فيه (غد) وكانت أو اوله احدى الزوائد الاربع))[3]. ويلاحظ اهتمامه بالدلالة الزمنية للفعلين المذكورين وهي دلالة اقتصرت عنده على الماضي والمستقبل بعد ان انكر الدلالة على الحال[4] . وان كان فيما ذكره شيء من التناقض لانه بعدما انكر دلالة المضارع على الحال عاد ليقول بان الافعال ماضٍ ومستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم، وقال عنه بان: ((لا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك : زيد يقوم الآن ويقوم غداً))[5]، وهولا يريد بالدائم هنا ما يقابل الفعل الدائم عند الكوفيين كما توهم احد الباحثين[6]، لأنّ الدائم عند الكوفيين مختص بالمشتق المحمول على الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة وما شابه ذلك ، وليس بالفعل المضارع الذي يطلقون عليه مصطلح المستقبل[7] . ولكن ذلك من قبيل التشابه في المصطلح واختلاف المفهوم .

(1) الجمل : 17 .
(2) المصدر نفسه : 21 .
(3) المصدر نفسه : 22 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 22 .
(5) المصدر نفسه : 22 .
(6) اريد بذلك الاستاذ فاضل الساقي في : اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 70 .
(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 1 / 165 .

و يمكن ان يعترض على الزجاجي بما يأتي :

أ. ربط الصيغة الفعلية بالحدث والزمن مخرج لكان وكاد لدلالاتها على الزمن دون الحدث وان كان قد تنبه على ذلك وعد كان اعتماداً على ذلك حرفاً وليس فعلاً، مطلقاً على بابها اصطلاح الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر [1] وهو راي قريب الى الواقع . ومخرج لعسى ونعم وبئس وحبذا وليس وفعل التعجب لعدم دلالتها على شيء من ذلك[2] . ومخرج للامر من الافعال على راي من ذهب الى عدم دلالته على ذلك .

ب .قوله في حد الماضي بانه ما حسن فيه (أمسن) يدخل فيه اسم الفاعل غير المنون من نحو : هذا ضارب زيدٍ لدلالته على المضي ، ويخرج منه الماضي الذي تدخل عليه حروف الشرط أو ما تضمن معناها من نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾[3]، لدلالته على المستقبل من الزمن .

ج .قوله في حد المضارع : ما حسن فيه (غد) وكانت في اوله احدى الزوائد الاربع، مردود بان الذي في اوله احدى الزوائد المذكورة يمكن ان يصح معه لفظ (امس) في حالة اقترانه بكان على سبيل المثال ، من نحو : كان يقول . ثم ان الفعل الذي صفته تلك قد يحسن فيه لفظ الان اعتماداً على مراد المتكلم اذا ما كان يريده بالحال.

---

(1) ينظر : الجمل : 53 .
(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 96 .
(3) النصر : 1 .

11. وهو عند ابي جعفر النحاس : ((ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف))[1]، جاعلاً حده على شطرين، الاول : دلالته على المصدر المقابل للحدث، وهو جزء من المعيار الوظيفي المختص بالصيغة الفعلية ذاتها . اما الشطر الثاني فقد جعله مبنياً على وفق طبيعة الصيغة الفعلية من قبولها الجزم والتصرف .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الافعال عنده : ماضٍ ومستقبل وامر ونهي، ممثلاً لكل قسم من هذه الاقسام . مضيفاً الى الاقسام الثلاثة المعروفة قسماً رابعاً وهو ما اطلق عليه بفعل النهي وكأنه لاحظ استقلالية صيغة (لا تفعل) عن المضارع أو ما سمي عنده بالمستقبل مع ان النهي متات من المتصل بها وهو (لا) الناهية كما ان الامر في : لتفعل متاتٍ من اللام المسماة بلام الامر وليس التركيب المتصل باللواسق المذكورة بصيغته منفردة مقابلة للماضي والمضارع والامر .

وفي مقام آخر يمكن الاعتراض على الحدّ الذي ذكره بليس وعسى ونعم وبئس لعدم دلالة الالفاظ المذكورة على المصدر المقابل للحدث وكذا كان وكاد من دلالتهما على الزمن دون الحدث .

12. عد الفارسي القضية الاسنادية اساساً يعتد به لتمييز الفعل من سواه ، وعليه فالفعل عنده : ((ما كان مسنداً الى شيء ولم يسند اليه شيء))[2] . واعتماد هذا الاساس حداً للفعل اذا ما كان واضحاً في بناء (فعل) وبناء (يفعل) فهو ليس واضحاً في بناء (افعل) أو ما يسمى بعمل الامر . قال المخزومي : ((لان الفعل

(1) التفاحة في النحو : 14 .

(2) المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 76 .

يتميز بشيئين اولهما: انه مقترن بالدلالة على الزمن ، وثانيهما : انه يبنى على المسند اليه ويحمل عليه ، وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين))[1]، فخلو الصيغة المذكورة من الدلالة على المسند اليه يبعدها من الجانب الفعلي، واذا ما قيل : بان المسند اليه في التركيب المتضمن لـ (أفعل) هو المطلوب منه ، قلت : ان المطلوب منه ليس مسنداً اليه واذا ما امكن وضعه في تصنيف ما فهو اولى بالدخول في باب المفعول منه في باب الاسناد لعدم قيامه بالفعل ، وان قام به دخل في حيّز الماضوية أو الحالية واذ ذاك يخرج عن كونه أمراً[2] .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الفارسي شايع سيبويه في تعريفه للمضارع وانه ما كان في اوله احد الزوائد الاربع الهمزة والنون والياء والتاء))[3] . هذا ويحمل على حد الفارسي للفعل حد ابن مالك في التسهيل [4].

13. **والفعل عند ابن جني** : ((ما حسن فيه قد أو كان أمراً))[5] . معتمداً معيار قابلية اللفظة الفعلية لقبول حرف التحقيق أو التقليل (قد) . ولما لم يكن للامر القدرة على قبولها اجتزأه في حده وجعله شطرا آخر وهو قوله : ((أو كان امراً)).

ويرد على الحدّ المتقدم عدم قدرة بعض الالفاظ مما عد فعلاً ماضياً عند النحاة على قبول هذه الاداة ، من نحو : نعم وبئس وعسى وليس ، وافعل التعجب في حالة

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه : 120 .

(2) ينظر : تفصيل المسألة في : مهدي المخزومي وجهوده النحوية ، 103 .

(3) ينظر : المسائل العسكريات : 148 ، المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 118 .

(4) ينظر : تسهيل الفوائد : 3 .

(5) اللمع : 53 ، وينظر شرح اللمع لابن برهان : 1 / 4 .

تركيبها مع (ما) في : ما افعله ، باعتبار ان ذلك مركب لا تجوز فيه التجزئة . ثم ان هذا الحدّ لا يستقيم اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان صيغة النهي في نحو : لا تفعل ، تعد فعلاً مستقلاً قسيماً للماضي والمضارع والامر عند ابي جعفر النحاس[1] لعدم صلاحية دخول قد عليها وعدم كونها امراً . وكذا يمكن رد الحدّ المتقدم براي من ذهب الى عدم كون فعل الامر فعلاً ، فيما تقدم ايضاحه[2] .

14. **وحده الزمخشري بانه** : ((ما دل على اقتران حدث بزمان))[3]. ذاكراً الخصائص التي تميز الفعل عن سواه وهي صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التانيث الساكنة[4] . مراعياً في هذه الوظيفة الصرفية للصيغة الفعلية وهي اقتران حدثها بالزمن، كانه يريد تفرقة ذلك عن صيغة الاسم التي لا يقترن حدثها بالزمن، وان كان الاسلوب الذي طرحه قد اورد فيه لفظ (ما) الدال على العموم ولذا اخذ عليه ابن يعيش بان الحدّ: ((ينبغي ان يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي وقوله : ما دل، فـ(ما) من الفاظ العموم فهو جنس بعيد ، والجيد ان يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما لانها اقرب الى الفصل من (ما) ... والاخر قوله : على اقتران حدث بزمان، لان الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه وانما وضع دليلاً على الحدث

(1) ينظر : التفاحة في النحو : 16 .
(2) ينظر حد ابن كيسان للفعل .
(3) المفصل في علم العربية : 243 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 243 .

المقترن بزمان والاقتران وجد تبعاً ، فلا يؤخذ بالحد على ما تقدم، ثم هـذا يبطـل بقولهم : القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلاً))[1] .

واذا كانت هذه العلامات التي ذكرها الزمخشري هـي مـا يميـز الفعـل مـن سـواه فقد مر بنا سابقاً ان هناك من الابنية التي عدت افعالاً مما لا يقبل ذلـك ، ويقضـي الاخذ بها اخراج ذلك من دائرة الافعال .

15. **ذكر ابن يعيش ان الزمـان** : ((من مقومات الافعال توجد عند وجوده وتنعـدم عند عدمه ... ولما كان الزمان ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبيل ان الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تات بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والاتية، كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضـر))[2] معرفاً كل فعل من الافعال المتقدمة الذكر تعريفاً مرتبطاً بالزمن الفلكي المار ذكره، قال : ((فالماضي ما عـدم بعـد وجـوده فيقـع الاخبـار عنـه في زمـان بعـد زمـان وجوده...والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده ... واما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكـون زمان الاخبارعنه هو زمان وجوده))[3] . ويلاحظ ان اعتماده الصيغة المتقدمـة في تعريف الفعل يلغي دور السياق الذي ياتي به بناء (فعل) -على سـبيل المثـال- مؤدياً الدور الوظيفي الذي يؤديه بنـاء (يفعـل) في الدلالـة علـى المسـتقبل مـن الزمن، وقد نجد بناء (يفعل) مؤدياً للدور الذي يؤديه بناء (فعـل) مـن الدلالـة

---

(1) شرح المفصل : 7 / 3 .
(2) المصدر نفسه : 7 / 4 .
(3) شرح المفصل : 7 / 4 .

على المضي وقد لا تجد أي دلالة زمنية لبناء من الابنية المذكورة في سياق ما، كان يكون مثلاً أو تعبيراً عن عادة من العادات، ثم ان ربط الفعل بالزمن مخرج لنحو : ليس وعسى ونعم وبئس وافعل التعجب لعدم دلالتها على ذلك . وهو ما يدعو الى ابعادها من الدائرة الفعلية.

16. **والفعل عند ابن عصفور :** ((لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان))[1] .

والشطر الاول من الحدّ مشترك بين الاسمية والفعلية والحرفية على راي من ذهب الى دلالتها على معنى في نفسها[2] . ويخرج في الشطر الثاني منه الاسم والحرف لعدم تعرضهما من حيث البنية للزمان .

ويعترض عليه بنعم وبئس وعسى وليس وفعل الامر على راي من ذهب الى عدم دلالته على الزمن[3] .

17. **ذكر ابن مالك ان للفعل علامات يتميز بها عن بقية اقسام الكلام ، مجملاً اياها** بقوله :

بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي[4]

---

(1) المقرب : 45 ، شرح جمل الزجاجي : 1 / 96 .

(2) وهو مذهب بهاء الدين بن النحاس ، ينظر الاشباه والنظائر : 3 / 2 – 4

(3) ينظر : حد ابن كيسان للفعل .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 22 – 23 .

مضيفاً الى ذلك علامتين ذكرهما في التسهيل وهما : لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية واتصاله بضمير الرفع البارز[1] .

ويلاحظ اهتمام ابن مالك بالجانب الشكلي المتمثل بالعلامات التي ذكرها من دون مراعاة للجانب الوظيفي الذي تؤديه الصيغة الفعلية من دلالة على الحدث المرتبط بالزمن وما شابه ذلك كالدلالة على معنى مما ذكر في الحدود المتقدمة .

ومن الحدود المتقدمة يمكن ان نستشف:

أ. مفهوم سيبويه للفعل باعتبار القسمة مرتبط من جهة بالزمن ، ولذا جعله ماضياً، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ، ولكنه من جهة اخرى ، قد ذكر اصطلاح الفعل المضارع - ولعله اول من اطلق عليه ذلك – وهو اصطلاح لا علاقة له بالزمن، كونه عاما يشمل الحال والمستقبل ، ثم ان هذا الاصطلاح يبعد المفهوم الصحيح لهذه المادة اللغوية لانه متات من المضارعة أو المشابهة بينه وبين الاسم مما لا يمكن للمتعلم ادراكها الا على سبيل التواضع ، في حين جاء المفهوم الكوفي مبنياً على الاساس الزمني البحت بالنسبة للماضي والمستقبل : وان كان اصطلاح المستقبل غير دقيق في هذا المجال لان القول به يجعل البناء (بناء يفعل) خاصاً بالمستقبل دون سواه مع انه يدل على الحال ايضاً، ولذا نجد بعض النحاة بصريين وكوفيين يطلقون

(1) ينظر : تسهيل الفوائد : 4 .

عليه اصطلاح (يفعل)[1] . لعلّ ذلك الاصطلاح يعود بالاصل للخليل بن احمد الفراهيدي وهو ما اثبته المخزومي في احدى محاضراته[2] .

اما اصطلاح الدائم المقابل لبناء (فاعل) في حالة اعماله ، والذي عد قسيماً للماضي والمستقبل ، فهو متاتٍ من الاستمرارية والثبوت الموجودين في هذا البناء، والقول به يجعل من الفعل دالاً على الثبوت والتجدد في آن واحد وهو مخالف بما جاء به الجرجاني في نظرية النظم من ((ان موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير ان يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، واما الفعل فموضوعه على ان يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))[3]. ويمكن ان نحمل على ذلك المفهوم مفهوم الزجاجي مع وجود الفارق في مفهوم الدائم بينه وبين الكوفيين فيما بيناه سابقاً .

واما مفهوم النحاس فهو مفهوم ذو طرفين ، يقوم الطرف الاول على الاعتبار الزمني والذي جعل منه: الماضي والمستقبل ، وقد اثبتنا سابقاً عدم دقة اصطلاح المستقبل واما الطرف الثاني فهو وظيفي تمثل باداء صيغة (افعل) للامر واداء صيغة (لا تفعل) لوظيفة النهي والخلل الذي في الطرف الثاني متات من شمولية مصطلح المستقبل الذي ذكره في الطرف الاول للامر والنهي الذين جعلها قسماً بذاته مختلفاً عن الماضي والمستقبل.

---

(1) ينظر : ابو زكريا الفراء ، احمد مكي الانصاري : 440 .

(2) ذكرت رسمية المياح ان المخزومي قد ذكر ذلك في احدى محاضراته على طلبة الدراسات العليا في كلية الاداب – جامعة بغداد عام 1962 – 1963 ، ينظر اسناد الفعل : 22 .

(3) دلائلا الاعجاز : 182 .

ب. الحدود التي وضعت للفعل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالصيغة الصرفية من دون مراعاة للسياق ولو تتبعنا الجانب السياقي لظهر لنا عكس ذلك ، فبالنسبة لما سمي بالفعل الماضي ، يمكن ان ياتي في السياق على الاشكال الآتية :

- الدلالة على عادة معتادة وحينها يبتعد عن الدلالة الوظيفية المرتبطة بالحدث والزمن ويمكن ملاحظة ذلك في قول معاوية لجعفر بن ابي طالب على سبيل المثال، وقد اعتزل جعفر اخاه علي بن ابي طالب ، قال معاوية : انا خير لك من اخيك علي ، فقال عقيل : صدقت ، ان اخي آثر دينه على دنياه، وانت قد آثرت دنياك على دينك ، فانت خير لي من اخي واخي خير لنفسه منك[1]. قال ابراهيم انيس: ((ادركنا ان عقيلاً قد عبر عن عادة علي وعادة معاوية ، وان من شان علي ايثار الدين على الدنيا لا ينزع عن هذا ولا يحيد عنه سواء في ماضيه أو مستقبله بل هو امر قد الفه واصبح له بمثابة الغريزة والطبيعة . ونرى لهذا ان صيغة (آثر) التي قيل لنا انها تعبر عن حدث في الزمن الماضي ، تفيد هنا التعبير عن صفة وعادة لا تتعلق بزمن معين ولا تقتصر على حوادث معينة))[2].

(1) نقلاً عن ابراهيم انيس في : من اسرار اللغة : 172 .

(2) من اسرار اللغة : 172 .

- يعبر الفعل الماضي في السياق عن الزمن الماضي وهي الدلالة المعتادة له عند النحاة وذلك في حالة كون القرينة اخبارية ، كقوله تعالى : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ﴾ [2].

- يدل الفعل الماضي على الحال، وذلك عند اقترانه بظرف يفيد الحال من نحو قوله تعالى :﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفًا ﴾[3] وقوله تعالى:﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينًاۚ ﴾ [4]. فاليوم والان قرينتان جعلتا دلالة الفعل الواقع بعدهما حالية لا ماضوية، وكذا في حالة كون القرينة حالية من نحو قولنا : آمنت بالله . يقولها من اراد الاسلام لحظة اسلامه .

- ويدل الفعل الماضي على ارادة الاستمرار المتجدد في الأزمنة الثلاثة المعروفة من نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾(5) وقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾(6) ومنه قوله تعالى :

(1) عبس : 1 – 2 .
(2) البروج : 4 .
(3) الانفال : 66 .
(4) المائدة : 3 .
(5) الاسراء : 23 .
(6) المائدة : 3 .

﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾(1). فيلاحظ من سياق الآيات الكريمة المتقدمة ان دلالة الفعل، قضى، وحرم، ووصى ، جاءت لتعبر عن الاستمرارية في كل الازمنة من دون اختصاص بزمن معين .

- وكذا يمكن ان يدل الفعل الماضي على المستقبل ، وذلك في السياق الذي يرد فيه دعاء من نحو قوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ﴾(2) وكذا لو كان الدعاء عليه لا له من نحو قوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾(3).

وللقرائن الحالية اثر في جعل دلالة الماضي مستقبيلة مما يمكن ملاحظته في نحو قوله تعالى :

﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾(4) وقوله تعالى : ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾(5) .
فالنفخ في الصور ومناداة اصحاب الجنة اصحاب النار انما هي قرائن تشير الى ان دلالة الفعل مستقبلية لا ماضوية .

وكذا يمكن ان يستعمل الماضي استعمال الامثال، ولا دلالة له على زمن بل للدلالة على انه كان قد حدث ويمكن ان يحدث كقولنا : اتفق النحاة وروت الرواة .

اما فيما يخص الفعل المضارع أو بناء يفعل بتعبير ادق فان السياق يلزمه بان ياخذ دلالات متعددة من نحو :

---

(1) الاحقاف : 15 .
(2) المائدة : 119 .
(3) التوبة : 30 .
(4) الكهف : 99 .
(5) الاعراف : 44 .

أ. ياتي للتعبير عن عادة اعتادها شخص ، كأنْ يقال : انا اصلي ، فهذا تركيب يمكن ان يدل على الاخبار عن فعل الصلاة في الوقت الحاضر، ويمكن ان يعبرعن عادة اعتادها شخص بمعنى انه يعرف الصلاة ، واذا ما اخذ المعنى بهذا الاعتبار، فلا دلالة للزمن فيه .

ب. ويمكن ان يؤدي هذا البناء وظيفة الدلالة على الزمن الماضي حينما يتصل بلم ولما في نحو : لم يقم زيد ولما يقم زيد .

ج. وعلى راي من اخرج الامر من الافعال لعدم دلالته على الزمن، يمكن القول بان صيغة (يفعل) المتصل بلام الامر ، في نحو (ليفعل) لا زمن فيها .

و اما بالنسبة لصيغة (افعل) أو ما يسمى بفعل الامر فيمكن ملاحظة الاشكال التي تاتي عليها في السياق بما لا علاقة له بالحدود التي وضعت لها. وكالاتي :

- الحدث المعبر عنه بفعل الامر لا يعد واقعاً في الازمنة المعروفة كلها الماضي والحال والاستقبال : ويمكن ملاحظة ذلك حتى مع الصورة الماضوية التي يؤتى بها على سبيل الحكاية من نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾(1) . ونحن نعلم ان الزمن لا يقرن بالحدث الا عند حدوث ذلك الحدث، ولما لم يكن الامر في صيغة الامر كذلك فليس من قبيل الواقع عده فعلاً.
- الدلالة التي ذكرت في الفقرة الاولى دلالة ماضية – اذا ما سلمنا بالدلالة على الزمن – وقد خص النحاة هذا البناء بالحال أو الاستقبال بل من النحاة من خص

(1) البقرة : 35 .

الدلالة بالمستقبل[1]، والقول بالدلالة على الاستقبال معارض بالاية الكريمة المذكورة في الفقرة الاولى .

- وقد لا تكون الصيغة المذكورة مختصة بزمن معين، فهي صالحة للازمنة كلها كما في قوله تعالى:﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[2]، فهوامر تشريعي لايختص بزمن دون سواه لارتباطه باشهر الحرم المتكررة في كل عام . ومنه قوله تعالى :وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾[3] وهو جانب تشريعي ايضاً لا اختصاص له بزمن معين .
- وقد تاتي هذه الصيغة للتعبير عن الموعظة أو قل تاتي مثلاً، وحينها لا دلالة لها على زمن وحدث – اذا ما اخذنا بالراي الذاهب الى دلالتها على ذلك – ويمكن ملاحظة ذلك في نحو قولهم : اتق شر من احسنت اليه، واعقلها وتوكل .

فظاهر الصيغة في : اتق واعقلها الدلالة على الحدث والزمن ، ولكن الامثال مجردة من هذا ، فليس المراد منها ان يفعل فعل أو يطلب من شخص ان يفعل فعلاً ما ، بل ان ميدانها اللغوي هو الموعظة المذكورة .

2) حد المتعدي و اللازم :

و سأذكر ما كان شائعاً من حدود لهذا الباب، تاركاً ما جاء منها على سبيل التكرار و كالآتي :

(1) ينظر : راي ابن مالك في التسهيل : 4 .
(2) التوبة : 5 .
(3) البقرة : 137 .

أ. مفهوم التعدي واللزوم عند سيبويه يقوم على عدم اكتمال مفهوم الجملة عند حدود المرفوع أو اكتماله وحصول الفائدة بحدوده ، فاذا ما كانت الفائدة حاصلة بحدود المرفوع كان الفعل لازماً أو قاصراً بحسب اصطلاحه[1]، وان احتاج الفعل الى شيء غير المرفوع كان متعدياً، ولا يشترط فيه وهذه الحالة ان ياخذ مفعولاً به كما الحال عند النحاة الذين جاءوا بعده ، بل شرطه عنده ان ياخذ منصوباً سواء كان مفعولاً به أو مطلقاً أو اسم مصدر من نحو: قعدت مقعداً كريماً أو ظرفاً من نحو : ذهبت امس وسأذهب غداً أو اسم مكان من نحو : ذهبت الشام[2] أو خبراً منصوباً كما الحال في كان واخواتها التي عدت عنده من باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[3] .

واعتماداً على المفهوم المتقدم للتعدي واللزوم حاول ان يفرق بين المتعدي الى مفعولين اصلهما مبتدأ وخبر وبين المتعدي الى مفعولين ليس اصلهما كذلك . ففي مقام الحديث عن الذي يتعدى الى مفعولين ليس اصلهما مبتدا وخبراً قال : ((فان شئت اقتصرت على المفعول الاول وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الاول، وذلك قولك: اعطى عبد الله زيداً درهماً))[4] . وقال في حديثه عن المستوى الثاني الذي يتعدى

(1) ينظر : الكتاب : 1 / 42 .

(2) المصدر نفسه : 1 / 34 – 37 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 45 .

(4) الكتاب : 1 / 37 .

الى مفعولين اصلهما مبتدأ وخبر : ((وليس لك ان تقتصر على احد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك : حسب عبد الله زيداً بكراً وظن عمرو خالداً أباك))[1] .

وعليه يمكن الافادة مما تقدم في اثبات ما ياتي :

- ايمانه بفعلية (كان) واخواتها جعله يبحث عن ادخالها في صنف اللازم أو المتعدي من الافعال ، ولما راى اخذهما لمنصوب بعدها حكم بتعديها ، ولكنه لم يستطع مع هذا ان يجعل مرفوعها فاعلاً ولا منصوبها مفعولاً فقال بانها متعدية الى اسم مفعول، وكانه اراد بذلك ما يشابه قولهم : اسم المصدر واسم الفعل ، وفيه يكون الاول اسماً للمصدر لا مصدراً ويكون الثاني اسماً لفعل لا فعلاً . وقد يكون السبب الذي جعله يميل الى كونها متعدية عدم اكتفائها بمرفوعها وحاجتها الى المنصوب .
- يظهر من النصوص المتقدمة ان جملة المبتدا والخبر يشترط فيها عنده حتى تكون كذلك ان يكون كل من المبتدا والخبر فيها مرفوعاً والا لا يمكن ان تؤدي وظيفة الاسناد، ولذا حينما وجد انتصاب ما كان اصله مبتدا وخبراً ، حكم بانه مبتدا وخبر باعتبار الاصل وان دلالته تغيرت فاصبح الاول مفعولاً اولاً والثاني مفعولاً ثانياً لفعل متعد اليهما : وكان ذلك ايماناً منه ومجاراة للاصل الذاهب الى كون الفتحة علم المفعولية. مع ان المفهوم المتقدم مخالف للواقع من جهة ان في المفعول اكتمالاً لمفهوم الجملة لو ورد فيها ولا قدرة – كما هو واضح من جملة المفعولين الذين اصلهما مبتدا وخبر – للمفعول الاول على اداء ذلك الدور، ومن

---

(1) المصدر نفسه : 1 / 39 .

جهة أخرى فأن الوصف الوارد في جملة من نحو: ظننت زيداً قائماً ينبيء عن نسبة القيام الى زيد وان تغيرت حركته التي كانت باعتبار الاصل، وكان الظن مسلطا من حيث التعلق على قيام زيد، لا على زيد منفرداً و (قائم) منفرداً .

ب. يفهم من كلام المبرد ان اللازم من الافعال ما اكتفى بحدود فاعله . ويمكن ملاحظة ذلك من عده ابنية الافعال من نحو : (فعل) بضم العين ، وانفعل وافعل وتفعلل، من الافعال اللازمة المكتفية بحدود فاعلها[1] . اما المتعدي فهو الذي لا يكتفي بحدود فاعله . وعليه يمكن ان يعد ما احتاج الى مفعول به أو ما كان آخذاً لجار ومجرور فعلاً متعدياً، ولان الجار والمجرور عنده في موضع نصب[2] .

ج. الفعل المتعدي عند ابن السراج : ((كل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها، وما اشبه ذلك من افعال النفس وافعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت وشممت وسمعت وذقت ولمست وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم اذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متعدياً نحو : اتيت زيداً ووطأت بلدك ودارك))[3]. واما الفعل اللازم فهو : ((الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو : قام واحمروطال))[4] . وهو في هذا كله يعتمد معياراً مفاده ان الفعل حركة تصدر من فاعل، فاذا ما لاقت أو احتاجت الى غير فاعلها فهو متعد، وان لم تحتج أو تلاق غير فاعلها فهو لازم .

---

(1) ينظر : المقتضب : 1 / 71 ، 75 ، 76 ، 77 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 33 ، 153 .

(3) الاصول في النحو : 1 / 203 .

(4) المصدر نفسه : 1 / 202 .

ويلاحظ على مذهبه في المتعدي واللازم ما ياتي :

- انه خص المتعدي بالافعال العلاجية ، مع ان المتعدي من الافعال قد يأتي في غير ذلك من نحو شتم وسب واكرم .
- يظهر من استخداماته ان القاعدة التي ذكرها منتقضة بالفعل (دخل) الذي عُدّ عنده لازماً قياساً على نقيضة الفعل (خرج)[1] . وكانه لا يشترط ان ياخذ المتعدي منصوباً دليلاً على تعديه . والفعل المذكور مما ياخذ منصوباً تقول: دخلت البيت .
- جعل الفعل (اتى) متعدياً مع انه في الاستخدام تارة يقف عند حدود الفاعل وتارة يحتاج الى منصوب بعده، فمثله في الاولى، اتى زيد، ومثله في الثانية: اتيت زيداً .
- ومما يمكن ان نستشفه من جعله الفعل (دخل) لازماً وليس متعدياً ان ما كان واصلاً الى مفعوله بالواسطة سواء كانت ظاهرة أو مقدرة ليس متعدياً، لان قولنا: دخلت البيت كانما تكون فيه لفظة (البيت) منصوبة على نزع الخافض أو قل على التشبيه بالمفعول وليست مفعولاً صراحة .

د. اعتمد الفارسي في تمييزه المتعدي من اللازم على معيار صحة بناء الفعل للمفعول أو عدمه قال : ((الافعال على ضربين : فعل غير متعد وفعل متعد ، فالافعال التي لا تتعدى لا تبنى للمفعول به وذلك نحو : ذهب وجلس وقام ونام . والمتعدي ما نصب مفعولاً به وذلك نحو : عرفت بكراً واكرمت بكراً وضربت خالداً ، فعرفت

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 204 .

واكرمت مبني للفاعل وان بنيته للمفعول به قلت : أُكْرِمَ زيدٌ وعُرِفَ خالدٌ وأُسْتُخْرِجتِ الدراهمُ))[1] .

ونستنتج مما تقدم ما ياتي :

- أن المتعدي من الافعال عنده ما يأخذ مفعولاً به صريحاً تظهر عليه الحركة الاعرابية الخاصة بالمفعولية وهي الفتحة، ولذا لم يجعل ما تجاوز الى مفعوله بواسطة حرف الجر فعلاً متعدياً بل عده لازماً كما الحال في الفعل : ذهب ، فهو مما يصل الى مفعوله بواسطة، لأنا نقول : ذهب زيد الى السوق .

هذا من جانب ومن جانب آخر فان من الافعال التي عدت عنده لازمة ما يصل الى مفعول ولكن المفعول الذي يصل اليه هو المفعول فيه لا به ، ولهذا ليس له ان يكون متعدياً : كما الحال في الفعل : (جلس)، فهو مما ياخذ مفعولاً فيه لانا نقول : جلست فوق الدار .

- يفهم من كلامه ان البناء للمفعول اذا ما اريد به ان يكون وسيلة لتمييز المتعدي من اللازم يجب ان يكون نائبه مفعولاً به باعتبار الاصل وليس مصدراً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً، لانا نعرف أن الاشكال الثلاثة المتأخرة الذكر تنوب عن الفاعل ايضاً كما ينوب المفعول عنه، نقول: جُلس فوق الدار، وذُهِبَ الى السوق، وضُرِبَ ضربٌ شديد.

ه. المتعدي عند ابن جني ما وصل الى مفعوله بحرف أو بدونه[2] . ويفهم من ذلك ان اللازم من الافعال ما أكتفى بحدود مرفوعة . هذا وقد ذكر في الخصائص: ((ان من

---

(1) المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 344 .

(2) ينظر : اللمع : 118 – 119 .

الافعال ما يكون لازماً ومتعدياً في آن واحد وذلك قولهم: غاض الماء وغضته، سووا فيه بين المتعدي وغير المتعدي، ومثله : جبرت يداه وجبرتها، وعمر المنزل وعمرته... ودان الرجل ودنته من الدين في معنى ادنته))[1] .

ويمكن ان نحمل على مذهب ابن جني مذهب الزمخشري[2] والسهيلي[3] .

و. جعل الجرجاني المتعدي على ضربين: ضرب يتعدى الى مفعول به وضرب يتعدى الى مفعول مطلق قال: ((فالمتعدي على ضربين ، ضرب يتعدى الى شيء هو مفعول به كقولك: ضربت زيداً: (زيداً) مفعول به لانك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه، وضرب يتعدى الى شيء هو مفعول على الاطلاق، وهو في الحقيقة كفعل، وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص، كصنع وعمل واوجد وانشا. ومعنى قولي: من معنى خاص انه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب أو أعلم الذي هو ماخوذ من العلم وهكذا كل ما له مصدر ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني، فهذا الضرب اذا اسند الى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الاطلاق، كقولك : فعل زيد القيام، فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به))[4].

وكان الجرجاني ينطلق من مبدأ كون مصطلح المفعول به يختص الجزء الاول منه بالحدث أمّا الجزء الثاني منه وهو (به) انما يختص بالمنصوب الواقع بعد الفعل، فجملة من

(1) الخصائص : 2 / 210 .
(2) ينظر : المفصل في علم العربية : 257 ، وينظر : شرح المفصل : 62 – 65 .
(3) ينظر : نتائج الفكر في النحو : 321 .
(4) اسرار البلاغة : 340 – 341 .

نحو:ضربت زيداً، المفعول فيها هو (الضرب) الحدث الحاصل من الفعل ضرب، وفي الجملة المتعدية يكون التقدير : فعلت الضرب بزيد، فالضرب هو المفعول و (بزيد) خاص بقيد (به) الجزء الثاني من المصطلح . ففي حالة عدم استقامة التقدير المتقدم في الجمل التي عد منصوبها مفعولاً به، يكون ذلك المنصوب مفعولاً مطلقاً وان لم يحتو على القيود الخاصة بالمفعول المطلق كالمصدرية والتشابة مع مادة الفعل . واعتماداً على ذلك يمكن القول بان المتعدي عنده (الجرجاني) لا يشترط فيه ان يكون مجاوزاً الى مفعول به بل قد يجاوز الى سواه كأن يكون مفعولاً مطلقاً. وان ماعد لازماً من الافعال لاكتفائه بمرفوعه من نحو : جاء وصام وضحك وبكى، واشباهها، اذا ما اخذ معنى (فعل فعلاً معيناً) يمكن ان يكون اعتماداً على ذلك فعلاً متعدياً ، والمعتبر في ذلك السياق ، بمعنى ان السياق يحكم بتعديه فعل ولزومه، وليس الفعل في حالة افراده .

ز. وضع ابن الحاجب للمتعدي من الافعال حداً مفاده : ((الذي لا يعقل الا بمتعلق))[1]. وكأنه يجعل اللازم – وان لم يشر اليه – ما كان مفعولاً بحدود مرفوعه ليكون مكتفياً به لاعطائه صورة ذهنية مكتملة .

وعليه يمكن الافادة من ذلك في اثبات ما ياتي :

- الافعال التي تاخذ مفعولاً به صراحة من نحو : الفعل ضرب ، هي افعال متعدية لحاجتها الى متعلق كأن يقال : ضرب زيد عمراً ، ولا يكتمل مفهوم الجملة في حال القول: ضرب زيد .

---

(1) شرح الوافية نظم الكافية : 360 .

- الافعال التي متعلقها جار ومجرور افعال متعدية وذلك لعدم اكتمال مفهوم الجملة في حالة الوقوف عند حدود المرفوع .

- يحكم السياق احياناً بتعدي الفعل ولزومه، اعتماداً على القاعدة التي ذكرها ابن الحاجب، فالفعل (جاء) في تركيب من نحو : جاء زيد ، يعد لازماً لاكتمال مفهوم الجملة عند حدود فاعله، ولكنه في تركيب من نحو : جاء زيد الى السوق، يصبح متعدياً لحاجته الى متعلق ومتعلقة الجار والمجرور ، والفعل (بكى) في تركيب من نحو : بكى زيد ، يعد لازماً ، ولكنه في تركيب من نحو : بكيت على دهري، تعلق به الجار والمجرور ، والتعلق هذا جعل منه متعدياً لا لازماً، وكذا لو جعل الفعل المتقدم في سياق يكون معناه فيه : فعل بكاء، كما لو قيل، بكى بكاءً.

ح. عرف ابن عصفور الفعل المتعدي بانه : ((ما يصلح ان يبنى منه اسم المفعول، ويصلح السؤال عنه : بأيٍّ شيء وقع ؟))[1] . واما اللازم فما لا يصلح ذلك فيه[2].

واعتماداً على ذلك يمكن القول :

- استخدام بناء اسم المفعول اساساً للتفرقة بين المتعدي واللازم أمرٌ يحتاج الى النظر لان اعتمادها يقضي ان تجعل الافعال : ذهب، وصام، وركض، واستقام، واشباهها افعالاً متعدية لامكانية صياغة اسم المفعول منها، تقول على التوالي:

---

(1) المقرب : 126 ، شرح جمل الزجاجي : 299/1 .

(2) المصدر نفسه : 126 .

مذهوب به، ومصام فيه، ومركوض، ومستقام . مع انها في بعض استخداماتها تكتفي بفاعلها نقول : ذهب زيد، وصام بكر، وركض علي، واستقام الأمر، والجمل المتقدمة بتركيبها الشكلي المتقدم تعد مفهومة المعنى .

- العلامة التي وضعها للتدليل على المتعدي من الافعال وهي قوله : باي شيء وقع؟ ان استقامت في بعض الافعال ، فلا يمكن ان تستقيم في بعضها الاخر، كصنع وعمل واوجد وأنشأ . وقد مر بنا سابقاً رأي الجرجاني في مثل هذه الافعال[1]، وانها مما ياخذ مفعولاً مطلقاً ولكن من غير قيد المصدرية وقيد المشابهة مع الفعل. ولكن الواقع العام ان الافعال المتقدمة تاخذ مفعولاً به لأنّا نقول: عملت قصيدة وانشأت بيتاً من الشعر وما شابه ذلك، فالقصيدة والبيت مفعول به لو اريد لها ان تعرب .

هذا ويمكن ان نحمل على تحديد ابن عصفور المتقدم تحديد ابن مالك لهذا الموضع النحوي، ولكنه خالفه باضافته قيد (تام) ليكون الحدّ عنده : ان الفعل المتعدي هو الذي يصاغ منه اسم مفعول تام ، وإن لم يصغ منه ذلك فهو لازم[2]وكأنّه أحس بأن من الافعال اللازمة ما يصاغ منه اسم مفعول ولكن باضافة قيد (به أو فيه أو ما شابه ذلك).

ط. وضع ابن هشام للمتعدي من الافعال علامتين الاولى: صحة اتصال هاء ضمير غير المصدر به، والثانية : أن يبنى منه اسم مفعول تام[3]. ويفهم من ذلك:

---

(1) ينظر حد الجرجاني للفعل المتعدي .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد : 83.

(3) ينظر : اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 14/2.

- العلامة التي وضعها لتميز الفعل المتعدي من سواه، وهي صحة اتصال هاء ضمير غير المصدر به تعني ان الفعل: (ضرب) على سبيل المثال ليس متعدياً لأنّا نقول: الضرب ضربته ، والهاء التي اتصلت به انما هي هاء ضمير المصدر وهي نائبة عن المفعول المطلق في التركيب المتقدم .
- ابعاده لهاء المصدر ، كأنما يريد به ان يجعل المتعدي ما أخذ مفعولا به دون سواه فان أخذ مفعولاً مطلقاً أو فيه أو ما شابه ذلك فهو ليس بمتعد وهو أمر منتقض بقول النحاة بتعلق المفعول - أي مفعول كان – بفعله المتقدم عليه حتى جعل الفعل عاملاً فيه. اللهم إلا ما يكون من المفعول معه ومذهب بعض القوم في أنه منصوب بالواو لا بالفعل، وهو مذهب غير صحيح على حد تعبير ابن عقيل[1] .

ثمَّ ذكر ابن هشام ان اللازم من الافعال هو الذي يتميز بعلامات، كأن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وان يدل على سجية أو على عرض وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرض وكسل[2] وهو بهذا القول كانما يلغي دور التعليق في الجملة المحتوية على جار ومجرور أو ظرف. ومعلوم ان كل جار ومجرور أو ظرف – على حد رأي جمهور النحاة الا ابن مضاء[3] – يتعلقان بالفعل فان كان موجوداً فبه وان لم يكن فمقدر . والفعل (بكى) على سبيل المثال انما يدل على سجية وهو باعتبارات ابن هشام المتقدمة الذكر انما يكون لازماً، ولكننا نلحظه وهو متعلق به (بفتح لام متعلق) جار ومجرور من نحو : (بكيت على سرب القطا إذ مررن بي) اللهم إلا

---

(1) ينظر تفصيل المسألة في : شرح ابن عقيل : 590/1 .

(2) ينظر : اوضح المسالك : 14/2 – 15 .

(3) دعا ابن مضاء الى الغاء متعلق الظرف والجار والمجرور ، ينظر : الرد على النحاة : 87.

اذا ما كان التعلق المشار اليه على شكلين تعلق على سبيل المفعولية وأن ما بعد الحرف مفعولاً باعتبار الاصل ، وتعلق ليس على سبيلها، وهو امر يحتاج الى النظر وليس ذا محمل ذكره .

ثم ان ابن هشام اشار في كلامه المتقدم الى ان اللازم ليس حركة جسم، ولكنا نجد من الافعال ما دل على حركة وهو لازم مكتف بحدود مرفوعه كما في : ركض وقام ، اذا ما قلنا: ركض زيد وقام بكر، وهو امر يشير الى عدم دقة الحدّ المتقدم وصعوبة الاحاطة بالمتعدي واللازم ووضع حد مميز لهما .

ي. حد ابن عقيل المتعدي بانه : ((الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو: ضربت زيداً))[1] . أما اللازم فهو ((الذي لا يصل الى مفعوله إلا بحرف جر نحو: مررت بزيد، أو لا مفعول له نحو : قام زيد))[2].

ويفهم من ذلك :

آ. أنه خص المتعدي بالفعل الذي يأخذ مفعولاً صريحاً على أن يكون مفعولاً به لا سواه كما يفهم من تمثيله المتقدم .

ب. جعله الفعل الذي يصل الى مفعوله بحرف الجر لازماً ، مردود من وجهين، الاول: انه يخل بالمعنى الذي يحمله المصطلح (مصطلح اللازم) والذي يعني ملازمة الفعل للمرفوع الواقع بعده واكتمال مفهوم الجملة بحدوده،وأما الثاني: فانهم يجعلون الافعال على قسمين : قوي وضعيف ، ويريدون بالقوي ما وصل الى مفعوله بغير واسطة،

---

(1) شرح ابن عقيل : 533/1 .

(2) المصدر نفسه : 533/1 – 534 .

وبالضعيف ما احتاج الى واسطة لايصاله الى مفعوله[1]، ولا ضير بعدها اذا ما جعل ما بعد الاداة مفعولاً باعتبار الاصل أن يعد فعله المتقدم عليه متعدياً لا لازماً .

وعلى الحدّ المتقدم يمكن حمل حد الفاكهي في شرح الحدود النحوية[2]، الا أنه اختلف عن ابن عقيل في قسمته للافعال على الاساس المشار اليه، بل انها عنده: متعد ولازم وواسط ويريد بالواسط كان واخواتها لانه ليس لازماً ولا متعدياً[3].

وخلاصة القول ان معرفة اللازم والمتعدي عند النحاة ارتبطت بمسائل متعددة وكل ذلك ادى الى اختلاف المفهوم اوالحدّ الذي رسم للشكلين المتقدمين. فهو متعلق بالقسمة الثلاثية للكلام وانه اسم وفعل وحرف، ولما وجد النحاة ان بعض الابنية قريبة من حيث الخصائص أو السمات الى الطابع الفعلي ككان واخواتها وكاد واخواتها ادخلوها بضمن الفعل وكان ـ بطبيعة الحال ـ لزاما عليهم ادخالها بصنف اللازم أو المتعدي وهو امر مدعاة الى الاختلاف المتأتي من اختلافهم في فعليتها تدفعهم الى ذلك قسمتهم الثلاثية المشار اليها. وهو مرتبط كذلك بالسياق الذي يرد به الفعل ولما كان المنهج النحوي منهجاً شكلياً، وشكليته هي الطابع الغالب عليه، كان لابد من وقوع الاختلاف في تحديد المتعدي واللازم لان السياق يجعل احياناً من اللازم متعدياً ومن المتعدي لازماً، وهو أمر أبعده النحوي عن ذهنه حينما وضع تحديداً مميزاً للصنفين المتقدمين فكان مثاراً للاختلاف في الحدّ .

---

(1) ينظر : تفصيل المسألة في نحو : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : 30/1 .

(2) ينظر : شرح الحدود النحوية : 84 – 85 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 84 – 85 .

زد على ذلك فان معرفة المتعدي واللازم انما لها ارتباط وثيق بمفهوم الجملة عندهم، فعدم وضع التحديد المناسب لها حتى يكون الكلام مفهوماً وغير مفهوم كان سبباً رئيسياً من الاسباب التي دفعت الى ذلك الاختلاف .

ومن جهة اخرى فان النحاة لما لاحظوا ان من الجمل الفعلية ما يكتمل مفهومه عند حدود الفاعل ومنها ما لا يكتمل المفهوم فيه الا بادخال منصوب اخر، ومنها ما يكتمل مفهومة عند المفعول الثالث ، حكموا بان المتعدي على ثلاثة انماط ، نمط يتعدى الى مفعول واحد ونمط يتعدى الى مفعولين ونمط يتعدى الى ثلاثة مفاعيل، جاعلين ما كان متعدياً الى اثنين على قسمين ، قسم يتعدى الى اثنين اصلهما مبتدأ وخبر، وقسم يتعدى الى اثنين ليس اصلهما مبتدأ وخبراً[1]. ولهم في تميز النمط الاول من الثاني طريقتان ، الطريقة الاولى وهي التي ذكرها سيبويه في ان المتعدي الى اثنين ليس اصلهما مبتدأ وخبر يجوز فيه حذف الاول واقامة الثاني أو بالعكس[2]،في حين لا يجوز ذلك فيما كان متعدياً الى اثنين اصلهما مبتدأ وخبر . اما الطريقة الثانية فهي التي ذكرها الجرجاني في المقتصد والتي تقوم على ((ان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبراً كان الكلام سديداً وان لم يستقم لم يجز ، نقول : ظننت زيداً اخاك فيستقيم، لانك اذا اسقطته قلت: زيد أخوك))[3] . ولنا فيما تقدم رأي يقوم على ان القول بان ما هو نحو : زيداً قائماً في : ظننت زيداً قائماً، مفعول اول ومفعول ثاني مرتبط بنظرية العامل ارتباطاً وثيقاً، ذلك انهم حكموا بمفعوليّة ما تقدم من خلال الحركة الظاهرة عليه والتي هي عندهم علم المفعولية، ولذا قالوا بتعلق

---

(1) ينظر : على سبيل ... : الاصول في النحو : 211/1 ، اوضح المسالك : 294/1 – 330 .

(2) ينظر : الكتاب : 37/1 ، 39 ، وعين ذلك عند ابن السراج في الاصول : 211/1 .

(3) المقتصد في شرح الايضاح : 494/1.

العمل فيما اذا دخلت عليه لام الابتداء – على سبيل المثال – في نحو : ظننت لزيد قائم[1]، وان جملة (لزيد قائم) تقوم مقام المفعولين . مع ان المعنى في: ظننت لزيد قائم هو عين المعنى في ظننت زيداً قائماً، ولو اخذ المعنى بنظر الاعتبار لقيل بان (قائماً) في المثل المتقدم (حال) لادائها الوظيفة التي يؤديها الحال ولكونها وصفاً منتصباً لبيان الهيئة ، وهو رأي منسوب الى الكوفيين[2]. أو ان يقال بان لا دور للحركة الاعرابية في تمييز المبتدأ والخبر في المثل المتقدمة وان (زيداً قائماً) في : ظننت زيداً قائماً مبتدأ وخبر لا باعتبار الاصل كما هو مذهب النحاة انما باعتبار الواقع من جهة تعلق الوصف في الجملة المتقدمة (التي ترد بمنصوبين) في الاسم المنصوب الواقع قبله تعلق الوصف في جملة من نحو: ظننت لزيد قائم، وان فعل (الظن) لم يسلط من حيث المعنى على المنصوب الاول وحده أو الثاني وحده . وبمثل هذا يفسر ما كان متعدياً الى ثلاثة مفاعيل لان الثاني والثالث منهما انما هو مبتدأ وخبر كذلك.

رابعاً : الحرف

مثلما اختلف النحاة في حد الابواب المتقدمة اختلفوا كذلك في وضع حد مميز للحرف، وفيما ياتي ابراز لحقيقة هذا الباب النحوي من خلال تتبع الحدود عند النحاة مع مراعاة المعيارية المعتمدة في كل حد وما مدى انطباق ذلك على الواقع اللغوي:

1) **يفهم من كلام سيبويه ، ان الحرف** : ما دل على معنى ليس باسم ولا فعل[3]. ممثلاً له بثم وسوف وواو القسم ولام الاضافة، وكأنه لاحظ ان قوله: ما دل على معنى،

---

(1) ينظر : على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : 432/1 – 433 .

(2) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : مسألة : 119.

(3) الكتاب : 12/1.

مما يشترك به الاسم والفعل والحرف، ولذا افرده بقوله: ليس باسم ولافعل. وقصور هذا الحدّ متات من قصور الحدّ الذي رسمه لكل من الاسم والفعل، ولما كان حده للاسم مبنياً على اساس التمثيل بالرجل والفرس والحائط وترك بقية ما عدَّ اسماً عند النحاة كأسم الاستفهام واسم الشرط واسم الفاعل واسم الفعل وما الى ذلك مما لا اشارة له في تمثيله المتقدم، جعل ذلك من قبيل القصور في حد الاسم عنده كما هو موضح في مبحث الاسم. وكذا يمكن القول في حده للفعل وانه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء، وهو تحديد فيه من القصور، ما لا يمكن الاعتداد به لان من الافعال مالم يؤخذ من لفظ احداث الاسماء كما هو مبين في مبحث الفعل. ولذا لا يمكن القول بصحة حد الحرف الذي رسمه في قوله المتقدم.

هذا وفي موضع اخر من الكتاب جعل سيبويه ما كان معدوداً من الاسماء لانه ظرف والظروف اسماء عندهم جعله حرفاً قال : ((واما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو : خلف وامام وقدام ووراء))[1] .

ويمكن ان نحمل على تحديد سيبويه المتقدم تحديد أبي علي الفارسي في احد قوليه(2).

2) **للحرف عند خلف الاحمر مفهوم يختلف عن المفهوم العام المتعارف عليه، ففي المقدمة** المنسوبه اليه، جمع تحت باب: الحروف التي ترفع كل اسم بعدها ما كان حرفاً واسماً وفعلاً، قال : ((وهي : انما وكأنما وهل وبل وهو وأين وحيث ومتى وإنْ ولكن

(1) الكتاب : 419/1 – 420 .

(2) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : 85/1 .

الخفيفتان ولو وحبذا ونعم وبئس وكم وبكم ولمن وذاك وذلك، واولئك ونحن وما اشتق منها))[1].

وفي موضع آخر من مقدمته جمع تحت باب الحروف التي تنصب كل شيء بعدها: ((رأيت وظننت وخلت وحسبت ووجدت وابصرت وسمعت ولقيت وكلمت واكلت وشربت واخذت واعطيت وضربت وركبت ولبثت وعلمت وما اشتق منها))[2] ويلاحظ ان النص المتقدم جاء متضمناً للافعال لا الحروف ولعل اصطلاحه على هذه الالفاظ بالحروف من باب التجوز .

وكذا فعل في باب الحروف التي تخفض كل شيء ، بعدها : ((ويقال لها حروف الصفات، وهي من والى ونحن وعلى وتحت ودون وراء وعند وهذا وازاء وذو وذوا وكل وبعض وغير ومثل وسوى وحاشى [كذا] واعلى واسفل واطيب واكتب وافرس واشجع واركب واصوب واشرف واظرف وانصف واعلم واحكم واجود وامجد وأنطق ومعاذ وبين وسبحان وايّ ووسط واوسط ولدى ولدي والكاف واللام اذا كن زوائد))[3].

ويظهر ان حروف الصفات لا تختص عند خلف الاحمر بما سمي بحروف المعاني كحروف الجر، بل يتعداه كما هو واضح من النص المتقدم الى ما كان فعلاً واسماً وضميراً وما شابه ذلك . هذا من جانب ومن جانب آخر ، فان الضمائر والاشارات مما هو اسم

---

(1) مقدمة في النحو : 36 – 40 .

(2) المصدر نفسه : 41 – 42 .

(3) المصدر نفسه : 43 – 46 .

عند النحاة يعد عند الاحمر حرفاً[1] . ولعله في هذا قد ادرك الخلل الذي على اساسه جعل النحاة مثل ذلك من قبيل الاسماء . لا سيما ان العديد مما ذكر لا تنطبق عليه علامات الاسماء كما هو موضح في مبحث الاسم وانا وان كنا لا نميل الى هذا الطلاق الذي نراه عند خلف الاحمر لانه من قبيل الخلط في المفاهيم، والا باي شيء يفسّر كون الفعل (ضرب) أو (لبث) واشباه ذلك مما ذكر، حرفاً، وهما مما يدل على الحدث المقترن بالزمن، العنصران الاساسيان المميزان للفعل من سواه .إلا أننا نجعله من باب الخروج على المفهوم النحوي السائد في تلك الفترة .

3) **وحده سعيد بن مسعدة الاخفش بوضع علامة له هي:** ((ما لا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز ان يتصرف))[2]، معتمداً في تحديده معيار عدم صلاحية ائتلاف الحرف والفعل ولا الحرف والصفة، مضيفاً الى ذلك معياراً حرفياً تمثل بعدم صلاحية الحرف للتثنية والجمع وعدم جواز تصرفه .

هذا وقد اخذ على الاخفش ان ما ذكره يعد مشتركاً بين الفعل والحرف، قال البطليوسي: ((والفعل داخل تحت هذا التحديد ومن الافعال ايضاً ما لا يتصرف))[3]: فنعم وبئس لا يحسن لهما الفعل ولا الصفة ولا تدخلهما التثنية والجمع وليس لهما ان يتصرفا .

---

(1) المصدر نفسه : 65 .

(2) الصاحبي في فقه اللغة : 95 ، ينظر الحلل في اصلاح الخلل : 75 .

(3) الحلل في اصلاح الخلل : 76 .

4) **نقل البطليوسي عن المبرد انه حد الحرف بقوله** : ((ما كان وصلاً لفعل الى اسم أو عطفاً أو تابعاً ، لتحدث به معرفة أو كان عاملاً))[1]. ويظهر من ذلك ان المبرد ادرك الجانب الوظيفي الذي يؤديه الحرف في أثناء الكلام، وعلى هذا الاساس بنى حده الذي جعله تعداداً لوظائف الحرف في الجملة ، وان كان مما يؤخذ عليه عدم شمولية ما ذكره لوظائف الحرف، لانه ياتي استفهاماً ونفياً وشرطاً وما الى ذلك.

5) **وحده محمد بن الوليد بانه** : ((ما كان وصلة شيء الى شيء))[2]. ويظهر تركيز صاحبه على الجانب الوظيفي الذي يؤديه الحرف من كونه اداة ربط بين اجزاء الكلام الاخرى، ويؤخذ عليه ((ان من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه (بالذي) فانه وصلة الى وصف المعارف بالجمل وبقولك : يا ايها الرجل – فان (أي) ههنا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام، وينتقض عليه بقولك: مررت برجلٍ ذي مال ، فان (ذي) وصلة الى وصف الرجل بالمال))[3].

6) **والحروف عند ابن السراج** : ((ما لا يجوز ان يخبر عنها ولا يجوز ان تكون خبراً))[4] معتمداً في تحديده هذا على الجانب السياقي الذي يقع فيه الحرف وهو انه لا يقع خبراً،فلا يجوز القول: عمرو الى ولا بكر عن، ثم انه لا يخبر عنه فلا يقال: الى منطلق.وكذا اضاف ابن السراج سمة اخرى من سمات الحروف وهي قوله : ((الحرف لا ياتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت: (أمِنْ) تريد الف الاستفهام و (من) التي

---

(1) المصدر نفسه : 75 – 76 .

(2) المصدر نفسه : 75 – 76 .

(3) الحلل في اصلاح الخلل : 76 – 77 .

(4) الاصول في النحو : 1 / 39 .

يجر بها لم يكن كلاماً، وكذلك لو قلت: ثم قد ، تريد : ثم التي للعطف وقد التي تدخل على الفعل، لم يكن كلاماً، ولا ياتلف من الحرف مع الفعل كلام، لو قلت : أيقوم[1]، ولم تجد ذكر احد ولم يعلم المخاطب انك تشير الى انسان لم يكن كلاماً، ولا ياتلف ايضاً منه مع الاسم كلام، لو قلت: أزيد، كان غير كلام تام))[2].

ومما تجدر الاشارة اليه ان ابن السراج كان يذهب الى كون: (ليس وعسى) من الحروف[3]، وكانه ادرك عدم صحة انطباق الحدّ الذي رسمه للفعل، فان صح ذلك الذي نقل عن ابن السراج كان مدعاة للخلل في الحدّ الذي وضعه للحرف، ذلك ان (ليس) يمكن ان تقع خبراً في نحو: زيد ليس قائماً، ثم ان (عسى) يمكن ان تاتلف منها مع الاسم كلام في نحو: عسى ان يقوم زيد، في حالة تقديم المرفوع ، وكذا يجوز ان يأتلف مع الحرف في نحو: عسى ان يقوم زيد، تراها وقد دخلت على الحرف (ان) – ثم ان قوله: ايقوم، ممثلاً لعدم ائتلاف الحرف مع الفعل، قول مردود لان الصورة التي ذكرها يمكن أنْ تكون صورة من صور الاستفهام، ولو صح هذا لكان الحدّ مردوداً من هذه الجهة لامكانية اضمار فاعل في : يقوم .

7) **وحده الزجاج بانه :** ((ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته. الا ترى انك تقول: مررت برجل صاحبك، فصاحبك صفة لذاته. وتقول: مررت برجل في الدار، فتقول: في الدار صفة لما تحته لا لذاته))[4] وكانه يريد بذلك ان الحرف يقع صفة معنوية لا

---

(1) جعلت بلا علامة استفهام لانه لم يرد كونه استفهاماً .

(2) الاصول في النحو : 1 / 39 – 40 .

(3) ذكر ذلك ، ابن فلاح اليمني في : المغني في النحو : 3 / 341 .

(4) الحلل في اصلاح الخلل : 75 – 76 .

لفظية، مراعياً بذلك الجانب الوظيفي الذي يؤديه الحرف من كونه يقع صفة ولكن بوجود الفارق بينه وبين الصفة التي تاتي باعتبار اللفظ . ومما يمكن ان يؤخذ عليه ان التمثيل الذي ذكره باعتبارات المذهب البصري[1] تجعل من الجار والجرور متعلقاً بمحذوف والمحذوف هو الذي يقع صفة لا الجار والجرور، والصفة المحذوفة في نحو: مررت برجل كائنٍ في الدار انما هي صفة لفظية لا معنوية . نعم قد يجوز ذلك على مذهب ابن مضاء الذي لا يوجب التعليق في مثل ذلك، ولكن الحدّ انما يجب ان يكون بالفاظ متفق عليها على راي من اوجب ذلك[2].

8) **وهو عند الزجاجي:** ((ما دل على معنى في غيره))[3]، ممثلاً له بـ (من،والى، وثم) ويلاحظ ان الزجاجي قد ادرك المعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف اثناء التعليق.

ثم ان الزجاجي عد (مهما وحيثما وكيف وكيفما واين واينما وانى وايان ومن وما) عدها حروفاً، مع ان من المذكورة ما هو اسم عند النحاة، وكانه ادرك معنى التعليق الذي تؤديه الكلمات والعلاقة التي تعبر عنها بين الاجزاء المختلفة من الجملة العربية . لذا اخذ عليه البطليوسي بقوله: ((وانما لم يكن ما قاله ابو القاسم حداً لان من الاسماء ما معناه في غيره نحو: اسماء الاستفهام واسماء المجازاة ، لان هذه الاسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها ، وكذلك الاسماء الموصولة ، فان المعاني المقصودة انما هي في صلاتها. الا ترى انك اذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمراً، فانما غرضك ان تصف

(1) مذهب البصريين ان الجار والمجرور متعلق بمحذوف ومذهب ابن مضاء القرطبي لا يوجب التعليق ينظر : تسهيل الفوائد : 49 ، الرد على النحاة : 79 .

(2) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : 71 – 72 .

(3) الجمل : 17 .

الرجل بالجملة التي هي: ضرب عمراً والذي انما يجيء به وصلة الى وصف المعارف بالجمل))[1]. هذا وذهب ابن عصفور الى أنّ حدّ الزجاجي ليس مانعاً ((لأنّ الأسماء قد تدل على معنى في غيرها الا ترى انك إذا قلت : قبضتك بعض الدراهم ، أدت (بعض) من المعنى في الدراهم ما تؤديه (مِنْ) اذا قلت : من الدراهم))[2].

وزعم ابن يعيش ان الفارسي كان يقول : ((من زعم ان الحرف ما دل على معنى في غيره فانه ينبغي ان تكون اسماء الاحداث كلها حروفاً لانها تدل على معانٍ في غيرها . فان قال : فان القيام يتوهم متعدداً من القائم ، قيل له : فان الالصاق والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الاسمين، ولو كان هذا كما قال لوجب ان يكون (هو) الذي للفصل حرفاً لانه يدل على معنى في غيره، الا ترى انها تجيء لتدل على ان الخبر معرفة أو قريب من المعرفة أو لتؤذن ان الاسم الذي بعدها ليس بوصف))[3] . قال الفارسي ذلك وفاته ان احدى تحديداته للحرف هي: ما دل على معنى في غيره[4] .

هذا ويمكن ان نحمل على حد الزجاجي حد كل من الرماني[5] الزمخشري[6].

9) **والحرف عند ابي جعفر النحاس:** ((ما دل على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل))[7] وكانه لاحظ قصور حد كون الحرف ما دل على معنى في غيره، فاضاف

(1) الحلل في اصلاح الخلل : 75 .
(2) شرح جمل الزجاجي : 1 / 100 .
(3) شرح المفصل : 8 / 2 – 3 .
(4) المسائل العسكريات : 81 .
(5) ينظر رسالتان في اللغة : 67 .
(6) ينظر : المفصل في علم العربية : 283 .
(7) التفاحة في النحو : 14 .

اليه قيداً آخر وهو خلوه من دليل الاسم والفعل ، مراعياً في ذلك الجانب الوظيفي الذي يؤديه الحرف. ولما لاحظ تشابه الوظيفة المذكورة جاء بالمعيار الشكلي المتمثل بخلوه من دلائل الاسماء والافعال، وكانه لاحظ اداء بعض الاسماء أو ما عد منها الوظيفة التي ذكرها .

هذا وفي مجال آخر جعل النحاس ما كان معدوداً من الاسماء أو الافعال حروفاً، فعند ذكره لحروف الخفض جعل ذلك شاملاً لحروف الجر والظروف التي تخفض ما بعدها من نحو : مع وقبل وتحت ووسط وما شابه ذلك ، مع ان الظروف تعد اسماء عند اغلب النحاة وكذا تعامل مع كان واخواتها فهي حروف ترفع الاول وتنصب الثاني وكانه لاحظ عدم دقة القول بفعليتها لأنّ الفعل مشتمل من حيث الصيغة على الحدث المقترن بالزمن ولا حدث في كان . وان كان ما ذكره مما ينقض حده للحرف ذلك ان كان عند النحاة مشتملة على دليل الفعل لاتصالها بالضمائر وتصرفها واتصالها بتاء التانيث الساكنة ، وما الى ذلك من علامات ذكرت في مبحث كان واخواتها.

هذا ويمكن ان نحمل على حد النحاس حد ابن جني في اللمع[1] .

10) **وحده ابن مالك في التسهيل بانه:** ((كلمة لا تقبل اسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير))[2]، وقوله لا بنظير احتراز من الاسماء الملازمة للنداء من نحو: يا فل، فانها لا تقبل اسناداً وضعياً بنفسها ولكن لها نظير يقبله نحو : رجل، فيقال: في الدار رجل،

---

(1) ينظر : اللمع : 54 .

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 3.

والحرف لا نظير له يقبله. ويظهر من ذلك ان المعيار المعتمد عند ابن مالك هو معيار الاسناد الذي يقبله الفعل والاسم ولا يقبله الحرف.

ويؤخذ على ابن مالك :

- **جملة النداء في نحو** : يا زيد : مركبة من حرف نداء يليه اسم وهي جملة قابلة للاسناد والا لما كان لها مفهوم ، وعليه فقد حل الحرف (حرف النداء) محل المسند والمسند اليه في الجملة المتقدمة لان النحاة يقدرون ذلك بقولهم : يا أدعو زيداً ، فان لم يكن مسنداً فهو مسند باعتبار النظير الذي ذكره ابن مالك.
- **ان واخواتها معدودة** عند النحاة حروفاً مشبهة بالفعل لاسباب منها احتمالها معاني الافعال فان بمعنى اؤكد وليت بمعنى أتمنى ولعل بمعنى اترجى ولكن بمعنى استدرك وكأنَّ بمعنى اشبه[1] . فان لم تكن ان محتملة للاسناد فان نظيرها وهو ما تقدم محتمل لذلك. وعلى هذا فان الحدّ الذي ذكره ابن مالك ليس صحيحاً بل قل لا يمكن اعتماده اساساً لتميز الحرف عما سواه.

11) **وحده ابن فلاح اليمني بقوله:** ((كلمة دلت على معنى في غيرها فقط))[2] وذكر ايضاً : ((وخرج بقيد (فقط) الاسماء التي تدل على معنى في نفسها وفي غيرها

---

(1) ينظر على سبيل المثال : المقتضب : 4 / 108 .

(2) المغني في النحو : 1 / 172 .

كأسماء الشرط والاستفهام والموصولات))[1] . ويظهر ان المعيار المعتمد عند ابن فلاح اليمني هو معيار وظيفي تمثل بدلالة الحرف على معنى في غيره ، وهو عين المعيار المعتمد عند النحاة الذين سبقوه ممن حد الحرف بمثل هذا، لو لا ذلك الاختلاف البسيط باضافة قيد (فقط) لاخراج ما ذكر، وكانه احس بقصور الحدود المتقدمة ، مما جعل النحاة ممن جاء من بعده يفيدون من ذلك ليحاولوا بعدها اخراج الاسماء المتقدمة من حد الحرف كالذي نجده عند ابن كمال باشا[2] والفاكهي[3] وان كان ابن كمال باشا قد اختلف بعض الشيء عن اليمني من جهة اللفظ ، ذلك انه قد اضاف الى الحدّ المتعارف عليه قيد: أو باعتبار غيره وضعاً ، ليكون حده : ((ما دل على معنى في غيره أو باعتبار غيره وضعاً .

12) **نقل السيوطي عن بهاء الدين ابن النحاس انه كان يقول في حد الحرف:** ((ما دل على معنى في نفسه)) وتابعه على ذلك ابو حيان في شرحه على التسهيل[4]، وهو تعريف يشعر بشيء من التطور في مفهوم الحرف عند النحاة ، فالشائع دلالة الحرف على معنى في غيره. وقد وضح ابن النحاس تعريفه المتقدم – فيما نقله السيوطي – بقوله: ((والحق ان الحرف له معنى في نفسه لانا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة او لا، فان لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى انه لا معنى له، لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان

---

(1) المصدر نفسه : 1 / 172 .

(2) ينظر : اسرار النحو : 262 .

(3) ينظر : شرح الحدود النحوية : 51 .

(4) ينظر : الاشباه والنظائر : 3 / 2 – 4 .

كذلك،وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة ، كما اذا خاطبنا انساناً (بهل) وهو يفهم انها موضوعة للاستفهام ، وكذا باقي الحروف))[1].

وظاهر الكلام السابق ان الذي اورده ابن النحاس ينتهي الى ان للحرف معنى، ولكنه لم يبين كون ذلك معنى مستقلاً بنفسه ام لا ، اذا ما علمنا بان المعنى ياتي على نوعين معنى افرادي وهو الذي يمكن ان يقال عنه بانه مستقل بنفسه ، وقد يكون قريباً من الواقع اطلاق لفظ المعنى المعجمي عليه ، وعلى ما اظن انه من خصوصيات الاسم والفعل . اما المعنى الثاني فهو الذي يمكن ان يقال عنه بانه معنى تركيبي ، وهو سمة من سمات الفاظ متعددة كالحروف واسماء الاستفهام والشرط والاسماء الموصولة ، والقول بان الحرف يتضمن معنى بنفسه يعني انه ياخذ معنى معجمياً حاله بذلك حال (ضرب وضارب، ومستقيم) وما شابه ذلك، وكانه (ابن النحاس) يريد بذلك ايجاد ذاتية للحرف كما الحال في الاسماء والافعال فقال بتضمنها للمعنى في نفسها ، مع ان ذلك الذي ذكره انما هو لبيان ذاتية القسم الواحد كان يكون حرف الاستفهام أو العطف، وليس ذاتية عامة الحرف . والنحاة حينما قالوا بدلالته على معنى في غيره وان لم يكن ذلك من ذاتياته – انما ارادوا عامة الحرف لا جزئياته التي يكون فيها للوصل أو للجر أو للعطف أو ما شابه ذلك ، فهي اجزاء لها ذاتياتها باعتبار المعنى الذي تؤديه، ثم ان الحدّ المتقدم مردود من جهة ان الفعل والاسم يدلان على معنى في نفسهما .

ومن هذا يتبين ان الحدود التي وضعت للحرف جاءت على ثلاثة اشكال :
الشكل الاول اعتمد في بيانه للحرف على الاسم والفعل ، وكانه حينما وضع حداً لهما

---

(1) المصدر نفسه : 3 / 3 .

تميز الحرف بذلك ، ذلك انه جعل اقسام الكلام ثلاثة وتحديد اثنين منهما يخرج الثالث ليكون اخراجه بمثابة الحدّ له، ولذا قال فيه : ما ليس باسم ولا فعل. اما الشكل الثاني، فقد اراد اصحابه وضع ذاتية لهذا الجزء فقالوا بدلالته على معنى، ولما كانت الدلالة على المعنى صفة كل من الاسم والفعل قال هذا بقيد : في غيره تمييزاً له عن القسمين المتقدمين، وامّا الشكل الثالث فاراد صاحبه اعطاءه الدور الوظيفي ولكنه البسه بالاسم والفعل لدلالتهما على معنى في نفسهما كما مر ذكره .

وكل ذلك اتسم بالطابع الشكلي، والذي يمكن ملاحظة اثارة حتى في تحديداتهم لاقسام أو اشكال الحروف، ومما يمكن ابرازه بالاتي :

- **حدّت حروف الجر عند النحاة بانها:** ((ما وضع لأفضاء الفعل أو معناه الى ما يليه نحو: مررت بزيد))[1]، ولعل اصل الفكرة المذكورة يعود لسيبويه جاء في الكتاب: ((واذا قلت: مررت بزيد، فانما اضفت المرور الى زيد بالباء))[2]، وسار النحاة بعده على ذلك[3] .

ولذا اطلق على هذه الحروف مصطلح حروف الجر ذلك انها تجر معاني الافعال أو ما شابهها الى الاسماء التي تليها، وعلّة الجر تلك ان من الافعال ما كان ضعيفاً – على حد تعبيرهم – لا يستطيع الوصول الى مفعوله الا بواسطة الحرف المذكور[4]، وقد يطلق عليها مصطلح حروف الاضافة وعلة ذلك انها تضيف معاني الافعال قبلها الى الاسماء

---

(1) التعريفات : 46 .

(2) الكتاب : 1 / 421

(3) ينظر على سبيل المثال المقتضب : 4 / 136 ، المفصل : 383 ، شرح المفصل : 8 / 7 ، شرح الوافية : 380 .

(4) ينظر تفصيل المسالة في شرح المفصل : 8 / 8 .

بعدها[1]، وايا كان المصطلح فالحد الذي وضع له ، انما هو شكلي لا يعبر عن حقيقة حروف الجر، وهو حد مردود من وجوه :

أ. يعرب النحاة جملة من نحو : مررت بزيدٍ على الشاكلة الآتية :

مررت : فعل مع فاعل .

بزيد : جار و مجرور.

واطلاق مصطلح : (مجرور) على الاسم الذي بعد حرف الجر، مخالف للواقع، وكان الحق ان يكون الفعل المتقدم هو المجرور، لان وظيفة حرف الجر عند النحاة انما هي جر معاني الافعال الى الاسماء كما مر، فالفعل مجرور والحرف هو الجار.

ب. ذكر ابن خالويه ان الفراء كان يذهب الى ان موضع الباء في : بسم الله، نصب على تقدير: اقول بسم، أو قل بسم[2] . وهو قول يمكن ان ياخذ معنيين، اما ان يكون الجار والمجرور كله في موضع المفعول وعندها لا صحة للقول بان وظيفة حروف الجر ايصال معاني الافعال الى الاسماء والتي لا تستطيع الوصول اليها الا بالواسطة، لانه يجعل الاسم هو المفعول وحده لا الجار والمجرور بحسب اصطلاحهم، واما ان يكون الجار وحده هو المفعول ، وهو ظاهر الحديث السابق، واذا ما كان كذلك فمعناه ان لحروف الجر موقعا من الاعراب لها ان تقع مفعولاً ولها ان تقع فاعلاً وما شابه ذلك، وهو ما نميل اليه، وسياتي ايضاحه في الفقرة الاتية.

(1) ينظر تفصيل المسالة في شرح المفصل : 8 / 7 .

(2) ينظر : اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 20 .

ج. الجار والمجرور عند سيبويه والمبرد مضاف ومضاف اليه، جاء في الكتاب: ((واعلم ان المضاف اليه ينجز بثلاثة اشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً وباسم لا يكون ظرفاً. فاما الذي ليس باسم ولا ظرف، فقولك: مررت بعبد الله وما انت كزيد))[1]. وجاء في المقتضب: ((فمن المضاف اليه ما تضيف اليه بحرف الجر، ومنها ما تضيف اليه اسماً مثله))[2]. والى ذلك اشار الرضي في شرح الكافية ذاهباً الى انه خلاف ما هو المشهور من اصطلاح القوم ((فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه ... اما من حيث اللغة فلا شك ان (زيداً) في : مررت بزيدٍ مضاف اليه))[3]. وعليه يمكن القول بان الباء في التركيب المتقدم تقع مضافاً، ذلك اننا حكمنا اعتماداً على النصين المتقدمين بان الجار والمجرور مضاف ومضاف اليه. واذا كان الامر كذلك فان حرف الجر يأخذ موقعاً اعرابياً كما المضاف ياخذ ذلك لانا نقول على سبيل المثال: شاهدت نجم الثريا، فالمضاف وهو (نجم) قد اخذ موقع المفعول في التركيب المتقدم، ونقول: نجم الثريا نجم جميل ، وفيه حل المضاف محل المبتدأ فكان مبتدأ والثريا مضافاً اليه .

- **ظاهر كلام النحاة ان حروف العطف هي التي تشرك اللاحق بالسابق بالحركة الاعرابية**، من دون مراعاة لاشكال الاشتراك الاخرى بين المعطوف والمعطوف عليه. لذا جعلها سيبويه مؤدية لوظيفة التشريك باكملها قال: ((واعلم ان بل ولا بل ولكن يشركن بين النعتين فيجريا على المنعوت

---

(1) الكتاب : 1 / 419 .
(2) المقتضب : 4 / 136 .
(3) شرح الكافية : 1 / 272 .

كما اشركت بينهما الواو وثم واو ولا واما وما اشبه ذلك))[1]. وكذا فعل معظم النحاة ممن جاءوا بعده[2] وان اختلفوا في عدتها مما لا مجال لذكره هنا، ولكن الطابع العام هو الطابع الشكلي الذي مر ذكره . ويمكن ملاحظة اشكالية ذلك التحديد في :

أ. **مذهب ابن درستويه يقوم على ان حروف العطف ثلاثة فقط وهي:** ((الواو والفاء وثم، قال لانها التي تشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والاعراب، وليس كذلك البواقي لانهن يخرجن ما بعدهن عن قصة ما قبلهن))[3]. وهو مذهب نميل الى الاخذ به.

ب. **جملة من نحو** : ما قام زيد بل عمرو، تؤدي فيها (بل) وظيفة الاضراب، وهي وهذه الحالة تثبت لما بعدها ما لم يكن لما قبلها، ولا تشريك – اعتماداً على ذلك – في الجملة المذكورة الا على اساس الحركة الاعرابية المشار اليها.

ج. **جملة من نحو** : قام زيد لا عمرو ، تؤدي فيها (لا) وظيفة النفي، وهي وهذه الحالة تثبت للمتقدم ما لم يكن للمتأخر . وعليه فلا تشريك الا في الحركة .

د. **جملة من نحو** : لا تضرب زيداً لكن عمراً، تؤدي فيها (لكن) وظيفة الاستدراك وهي ـ وهذه الحالة ـ تثبت لما بعدها ما لم يكن لما قبلها.

---

(1) الكتاب : 1 / 435 .

(2) ينظرعلى سبيل المثال : مقدمة في النحو : 86 ، الاصول في النحو : 2 / 55 – 61 ، الجمل : 26 ،التفاحة في النحو : 22 ، المقتصد في شرح الايضاح : 2 / 945 ، شرح المفصل : 8 / 88 ، شرح الوافية : 401 .

(3) شرح المفصل : 8 / 89 .

ه. **مذهب ابي عبيدة** ان (ام) حرف استفهام لا عطف ، وتقدير الكلام في جملة من نحو : أقائم زيد أم عمرو ؟ أعمرو قائم ؟[1].

و. **مذهب الفارسي** ان (اما) ليست من حروف العطف ، بدليل دخول الواو عليها في نحو: واما عمراً، ولما كانت الواو عاطفة فلا يجوز بعدها اجتماع حرفي عطف في تركيب واحد[2].

ز. **مذهب ابن عصفور** ان الواو جامعة مشركة وجامعة غير مشركة، فلو قلنا : جاء زيد وعمرو جاز تقدير العامل في الثانية ليقال : جاء زيد وجاء عمرو. ولو قيل: اختصم زيد وعمرو ، لم يجز تكرير الفعل ليقال : اختصم زيد واختصم عمرو[3].

- **يفهم من كلام النحاة ان الحروف المشبهة بالفعل**، هي التي تدخل على الجمل الاسمية فتنصب الاول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها. وهو تحديد شكلي بعيد عن الوظائف التي تؤديها هذه الحروف، وعلى الاساس المذكور جمعت هذه الحروف فكانت : إنَّ وأنَّ وليت ولعلّ ولكنّ وكأنّ ، وكلها تؤدي عين العمل عندهم . وان كان النحاة قد اختلفوا بعض الشيء في العدة المذكورة ، فسيبويه وخلف الاحمر وابن السراج لم يذكروا (أنَّ) مفتوحة الهمزة بضمن الحروف التي ذكروها، جاء في الكتاب : ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ...

---

(1) ينظر : شرح الاشموني : 2 / 416 .

(2) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : 2 / 945 والحلل في اصلاح الخلل : 119 .

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 260 .

وهي: إنّ ولكن وليت ولعل وكان))[1] وذكر في مقام آخر: ((اما ان فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما ان الفعل صلة لان الخفيفة وتكون ان اسماً))[2]. وقد حاول السيرافي تاويل النص المتقدم بما يتناسب والواقع العام للنحو العربي فقال بان المراد من ذلك هو ان (إنّ) وما يقع بعدها تاتي بتاويل مصدر والمصدر هو الذي يقع اسماً[3]. والى مثل هذا ذهب كل من خلف الاحمر وابن السراج[4] .

هذا وفي مجال اخر ذكر سيبويه ان من العرب من ينصب بالالف واللام ومن ذلك قولك : الحمد لله، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون التراب لك ، والعجب لك))[5]، الا انه كان مؤمنا بعدة الحروف المشبهة بالفعل ولذا حاول توجيه ما تقدم بما يناسب الواقع فقال: ((فتفسير نصب هذا حيث كان نكرة كانك قلت: حمداً وعجباً ثم جئت بـ (لك) لتبين من تعني ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه))[6]، وكانه ابعدها من المشبهات لاسباب اهمها:

أ. مجيء مدخولها نكرة وليس للمبتدأ عندهم ان يقع نكرة الا بشروط ليس ذا مقام ذكرها.

---

(1) الكتاب : 2 / 131 .
(2) المصدر نفسه : 3 / 119 .
(3) نقلاً عن محقق الكتاب : 3 / 119 هـ .
(4) ينظر : مقدمة في النحو : 62 ، الاصول في النحو : 1 / 277 ، 284 .
(5) الكتاب : 1 / 329 – 330 .
(6) المصدر نفسه : 1 / 330 .

ب. ايمانه ابتداء بان الاف واللام تعد جزءاً لا يتجزا من الكلمة الداخلة عليها، وهي بهذا تفترق عن ان واخواتها اللواتي ياتين وهن زوائد باعتبار اللفظ. وهي مع كل هذا باقية اداة تعريف، مع ان الفكرة فكرة التعريف فيها من الغموض ما يجعل الدارس يقف عندها، ويقضي المنطق بان يكون اللاحق معرفاً السابق وليس العكس، كما الحال في المضاف اليه الذي يكسب المضاف تعريفاً ، وليس المضاف هو الذي يكسب التعريف للمضاف اليه ، ولكن تواضع النحاة على كون الالف واللام اداة تعريف جعلهم لا يحيدون عن ذلك الطريق.

قلنا ان اتباع النحاة للمنهج الشكلي في تحديدهم لهذا الباب النحوي جعلهم يعدون الدور الوظيفي لهذه الادوات ويحاولون ايجاد العلاقة بينها وبين الفعل في مزاعم افتراضية لخصها الجرجاني بقوله : ((اعلم ان هذه الحروف الستة شبهت بالفعل فجعل لها منصوب ومرفوع كما يكون ذلك في الفعل، فإنّ وأنّ بوزن: مدّ وآخرها مبني على الفتح كما ان آخر الافعال الماضية كذلك، وكذا لعل لان الاصل: علّ واللام داخلة عليه...ولكن اصلها كن ، ركب معها لا ، كما (لو) مع (لا)، وليت مثل ليس وكأن اصلها أنَّ دخل عليها الكاف ، فلما حصل بين هذه الحروف وبين الفعل مشابهة على الاطلاق اجريت مجراه في ان جُعل لها مرفوع ومنصوب، وقدم فيها المنصوب على المرفوع...وقد تقدم ان هذا مشبه بقولك : ضرب زيداً غلامه))[1]. مع ان الوظائف التي تاتي عليها هذه الادوات مختلفة تماماً. فإن وأن للتوكيد، مع اننا لا نسلم كون مفتوحة الهمزة للتوكيد انما هي اداة وصل، وليت للتمني، ولعل للترجي ، ولكن للاستدراك، وكأنّ

---

(1) المقتصد في شرح الايضاح : 1 / 343 – 344 ، وينظر : العوامل المائة : 147 ، وللاستزادة ينظر : شرح المفصل : 102/1 .

للتشبيه، ولها وظائف اخرى يمكن ملاحظتها في الازهية[1] ورصف المباني[2]، والجنى الداني[3] ومغني اللبيب[4] .

ومن امعانهم بالجانب الشكلي في هذا الباب حملهم لا النافية للجنس على ان واخواتها لمجرد الشبه في العمل تنصب الاول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها، ولكنهم مع ذلك لم يدخلوها في باب ان – وحملهم اياها على إنّ حمل النقيض، قال اليمني: ((انها نقيضة ان وهم يحملون الشيء على نقيضه ، حملاً لاحد الطرفين على الآخر لتلازمهما في الذهن))[5] : وكان حقها باعتبار الجانب الشكلي المعروف ان تسلك مع اخوات إنّ ولكن ظاهر الأمر ان ادراجها في باب بمفردها بسبب مجيء اسمها نكرة وهو مخالف لاسم ان واخواتها الذي ياتي معرفة، قال سيبويه: ((انها لا تعمل الا في نكرة من قبل انها جواب – فيما زعم الخليل بن احمد رحمه الله – في قولك : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما انه لا يقع في هذه المسالة الا نكرة))[6].

وليس في ذلك مراعاة للجانب الوظيفي فيها كونها لأستغراق نفي الجنس.

- **ويفهم من كلامه النحاة ان الحروف الناصبة للفعل هي** : التي تنصب ما بعدها من الافعال المضارعة ، مع فارق في العدة بين البصريين والكوفيين ، فأن ولن وكي واذن هي النواصب وحدها عند البصريين ، في حين يمد

(1) ينظر : الازهية : 226 – 227 ، وفيه اشارة الى معاني لعل .
(2) ينظر : رصف المباني : 278 ، 298 وفيه اشارة الى معاني : لكن وليت .
(3) ينظر : الجنى الداني 379 ، 388 ، 458 ، 518 ، 527 ، 555 .
(4) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 37 ، 39 ، 191 ، 285 ، 286 ، 290 .
(5) المغني في النحو : 3 / 242 .
(6) الكتاب : 2 / 275 .

الكوفيون في العدة المذكورة لتشمل اضافة لما قيل: لام التعليل والفاء السببية ولام الجحود واو وحتى[1]. وينطلق البصريون في عدم عدهم لما ذكر الكوفيون من النواصب من جهة كون ما ذكروه ليس مختصاً بالنصب بل ان ما بعده منصوب باضمار أن[2].

وعليه يمكن ملاحظة ان اهتمام النحاة في هذا الجانب قد انصب على جهة العمل الذي تؤديه هذه الادوات وهي انها تنصب ما بعدها من الافعال. ولذا جمعت في طائفة واحدة تحت اسم ادوات النصب (نصب الفعل) مع ان الجانب الوظيفي الذي تؤديه مختلف تماماً، ولا تتشابه اداة من هذا الجانب مع اداة اخرى[3]. ومن جهة اخرى، فقد اعتاد النحاة نسبة العمل الذي يقع على الفعل الى هذه الادوات، وكأنّ الذي يدفعهم الى ذلك مبدأ فلسفي قوامه: ان لكل اثر مؤثر، ولما لاحظوا تغير الحركة الاعرابية – ان صح كونها للاعراب – على نهاية الفعل المضارع راحوا يبحثون عن المؤثر أو العلة فقالوا بكونها اداة نصب تنصب ما يقع بعدها . وقد وضحت في مبحث الاعراب عدم صحة القاعدة المذكورة وارجعت ذلك التغير الذي يطرأ على نهاية بناء يفعل الى علل صوتية تاتي لمنع اللبس وليس للاداة أي اثر في ذلك .

ومثلما فعلوا في ادوات النصب فعلوا مع ادوات الجزم فقد عناهم من شانها جانب العمل الذي تؤديه من جزم الفعل الواقع بعدها[4]، وان كنا لا نعدم اهتمامهم

---

(1) ينظر : الراي البصري في : الكتاب : 3 / 5 ، 28 ، 52 ، 605 ، الاصول في النحو : 2 / 152 ، الانصاف في مسائل الخلاف : مسالة : 79 ، وينظر الراي الكوفي في نحو : مقدمة في النحو : 71 ،التفاحة في النحو : 19 ، الحلل في اصلاح الخلل : 90 – 91 .

(2) ينظر : تفصيل المسالة في شرح المفصل : 7 / 19 ، 21 .

(3) ينظر : التفصيل وظائف هذه الادوات في نحو : مغني اللبيب : 1 / 20 ، 27 ، 125 ، 148 ، 161 ، 182 ،207.

(4) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : 3 / 8 ، الاصول في النحو : 2 / 162 ، الجمل : 22 ، اللمع : 226 .

بالجانب الوظيفي لها الا انها لم تجمع في طائفة واحدة الا على اساس العمل الذي تؤديه، وقد بينت في مبحث الاعراب عدم دقة النظرة المذكورة .

- **وكذا يفهم من كلامهم ان (ما ولا ولات)** هي التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها، وهي محمولة على ليس من جهة افادة ليس النفي ودخولها على الجمل الاسمية لتؤدي العمل المذكور من رفع الأوّل ونصب الثاني[1]. وفي ذلك كله يتبين الجانب الشكلي الذي جمعت على اساسه، وهو جانب مردود من وجوه اهمها:

أ. انه لو كان المعنى هو المقصود بذلك لادخلوا بضمنها (ليس) ولا حاجة بعدها الى ان تحمل الحروف المذكورة عليها، ولكن ايمانهم بفعلية ليس وحرفية الحروف المتقدمة منعهم من ذلك[2] مع ان الواقع المذكور مردود براي من جعل ليس حرفاً لا فعلاً[3].

ب. وانه لو قصدوا المعنى بذلك لادخلوا بضمنها ما التميمية ، لادائها الوظيفة المتقدمة وهي النفي، ولكن لما كانت التممية لا تعمل بالذي يقع بعدها الرفع والنصب وانما ياتي ما بعدها مرفوعاً منعت من ان تكون بضمنها .

---

(1) ينظر على سبيل المثال : المفصل في علم العربية : 30 ، شرح المفصل : 1 / 108 .

(2) ينظر : شرح الاشموني : 1 / 121 .

(3) ينظر تفصيل المسالة في نحو : شرح جمل الزجاجي : 1 / 383 .

الفصل الثاني

المرفوعـــــــــات

- **أولاً** : المبتدأ.
- **ثانياً**: الخبر.
- **ثالثاً** : الفاعل.
- **رابعاً**: نائب الفاعل.

أولاً : المبتدأ

و ضعت لهذا الباب النحوي مجموعة من الحدود فيما يأتي بيان للشائع منها مع متابعة لسمة هذه الحدود و مدى انطباقها على الواقع اللغوي .

1) **حد سيبويه المبتدأ بأنه** " كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام"[1]، ويلاحظ عليه اهتمام صاحبه بمعيار الرتبة المتمثل بمجيء الاسم في بداية الكلام، والمعيار الصرفي الذي يكون فيه المبتدأ اسما. وقد يحمل عليه مفهوم المبرد للمبتدأ[2]

و يؤخذ على هذا الحد :

أ. اشتراطه الاسمية في المبتدأ مع ان المبتدأ يأتي اسما ويأتي فعلا من نحو: تسمع بالمعيدي خير من ان تراه [3]، ولم يذكر سيبويه في حده شرط التأويل الذي قال به النحاة فيما بعد.

(1) الكتاب : 126/2

(2) المقتضب : 126/4

(3) ينظر قصة المثل في أمثال العرب للمفضل الضبي : 55

ب. اشتراطه وقوع الاسم ابتداء من دون إشارة إلى كون ذلك الابتداء المزعوم يمكن أن يكون باعتبار الأصل. كما لو قلنا : في الدار رجل أو في الدار زيد.

ج. الأخذ بظاهر الحد يقضي ان يكون (زيد) في نحو : إذا زيد جاء أكرمته مبتدأ لأنه يقع في بداية الكلام وعليه يبنى الكلام ولكن الشرط سياق فعلي جعل النحاة يقولون بفاعلية زيد في مثل التركيب المتقدم ولكن لفعل محذوف يفهم من السياق [1].

د. ثم ان الحد المتقدم يعد مخالفا لرأيه في لا النافية للجنس التي تعد مع اسمها عنده في موضع رفع مبتدأ [2].

ه. لم يراع سيبويه في حده المتقدم الجانب الوظيفي الذي يؤديه المبتدأ في الجملة، مع انه في موضع آخر من كتابه قد راعى ذلك حينما جعل المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه مخالف بذلك السياق المعتاد الذي يجعل المبتدأ مسندا إليه والخبر مسندا. قال: ((فأمّا المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا... فهذا اسم مبتدأ مبني عليه وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه)) [3]. ومعنى هذا ان الوظيفة التي يؤديها المبتدأ في الجملة هي انه يأتي مسندا، ليؤدي وظيفة الإخبار، سواء كان مشتقا أم جامدا ((وذلك قولك: الحمد لله والعجب لك...وإنما استحبوا

(1) ينظر الأغراب في جدل الإعراب : 60-61

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 399/1

(3) الكتاب : 78/2 ، وقد يكون ذلك جانب من جوانب التأثر بالفارسية لغته الأم التي في سماتها تقدم الصفة على الموصوف.

الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لان الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام)) [1] . وكأنه أحس بعدم صحة كون المبتدأ عنوانا لباب نحوي منفرد لأنه مصطلح عام يمكن ان يشمل الاسم إذا ما وقع في بداية الكلام ويمكن ان يشمل الفعل إذا ما كانت صفته كذلك، ويمكن ان يكون شاملا للحرف أيضا، لأنه اسم مفعول في الفعل (ابتدأ). فهو صالح إذن لكل ما يقع في بداية الكلام، ولذا تجد سيبويه اعتمادا على ذلك قد استعمله مع المضارع الذي يقع موقع الاسم المبتدأ [2] .

2) **مذهب الكوفيين ان (فاعل)** المعتمد على نفي أو استفهام فعل دائم وليس مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر كما الحال عند البصريين، قال الزجاجي: " قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفرّاء يناقض ؛ يقول : قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإذا كان فعلا لم يكن اسما، وإذا كان اسما فلا ينبغي أن نسميه فعلا. فقلت: الفرّاء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ومعناه معنى الفعل... فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما " [3]. فأن لم يكن البناء المذكور معتمدا على شيء مما ذكر كان مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، كأن يقال : قائم

---

(1) المصدر نفسه : 328/1

(2) ينظر المصدر نفسه :9/3

(3) مجالس العلماء : 265 ، وينظر رأي الفرّاء في معاني القرآن: 165/1

الزيدان[1]. ومعنى ذلك ان حد المبتدأ عند الكوفيين يختلف عن حده عند البصريين، لإخراجهم الوصف المذكور عنه. وقد يكون الكوفي مصيبا في وجهة نظره هذه لان عد الوصف المتقدم مبتدأ مخالف للواقع من وجوه:

الوجه الأول : قد وضحه ابن الحاجب بقوله : ((لأنك إذا قلت : أقائم الزيدان؛ كان المعنى: أيقوم الزيدان ، فقولك أقائم؟ خبر عن الزيدين. ولذلك لو لم يضم الى المبتدأ هذه الصفات لخرجت عن حد المبتدأ لأنها مخبر بها لا مخبر عنها))[2] .

اما الوجه الثاني ، فهو ان جعل الوصف المتقدم مبتدأ يعني انه مسند إليه في مثل الجملة المتقدمة، وجعل ما بعده فاعلا يعني انه مسند إليه كذلك، مما يجعل الجملة المتقدمة بحسب وجهة النظر البصرية متركبة من :

مسند إليه + مسند إليه

وهو ما يخالف البناءاللغوي الذي اعتادته العربية والذي يقضي بتركيب الجملة من : مسند + مسند إليه (وقد يحصل بينهما تقديم وتأخير)

والوجه الثالث ، إن النحاة قد تكلفوا إدخال هذا في حد المبتدأ – على حد تعبير الاستراباذي ـ لأنه لا خبر له أصلا ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له[3] .

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل :193/1

(2) شرح الوافية :171

(3) ينظر : شرح الكافية : 86/1

3) **حدّه ابن السراج بقوله:** ((ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد منه ان تجعله أولا لثان ، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))[1]. ويلاحظ بناء الحد المتقدم على ثلاثة معايير معيار التجرد من العوامل الذي يظهر انه قصد اللفظية منها، ومعيار الرتبة الذي يقع فيه ابتداءاً ، ومعيار الحاجة إلى خبر ليتم به المفهوم مفهوم الجملة المتركبة منه.

هذا و يلاحظ عليه أيضا بناءه على أساس النظرة البصرية التي تذهب الى انه ارتفع بالابتداء، والابتداء عامل معنوي، من دون النظر الى الآراء الأخرى التي يذهب بعضها الى انه ارتفع بالخبر، والقول بارتفاعه بالخبر يعني انه مرفوع بعامل لفظي[2].مما يعد ذلك خروجا على الحد. زد على ذلك فان (زيدٌ) في قولنا : إذا زيد جاءني أكرمته متجرد من العوامل اللفظية لفضا وتقديرا، وكان حقه ان يعد مبتدأ إلا أنهم جعلوه فاعلا لفعل محذوف[3]، وهو ما يعد خروجا على الحد المتقدم.

زد على ذلك فان اشتراطه كون الذي بعد المبتدأ خبرا مخالف بقولنا : أقائم الزيدان ؟ فان الذي بعده بحسب وجهة النظر البصرية فاعل سد مسد الخبر. و يحمل عليه حد ابن جني[4] وابن يعيش[5] وابن عصفور[6] .

(1) الأصول في النحو : 1/62-63

(2) ينظر تفصيل المسألة في شرح ابن عقيل :1/201

(3) الأغراب في جدل الإعراب :60-61

(4) ينظر : اللمع :79 ، وشرح اللمع لابن برهان : 1/33

(5) ينظر : شرح المفصل : 1/83

(6) ينظر : المقرب : 88

4) **وحده ابن مالك بقوله :** ((هو ما عُدِمَ حقيقة أو حكماً عاملاً لفظيا . من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى)) [1] . وهو حد بني على معيار التجرد من العوامل اللفظية ومعيار حاجة المبتدأ الى خبر أو مرفوع به ليكتمل مفهوم الجملة المحتوية عليه ويؤخذ عليه ما أخذ على حد ابن السراج المتقدم فيما يخص قوله: التجرد من العوامل اللفظية وان كان ابن مالك قد زاد على ابن السراج قيد (الحكم) لإخراج ما كان على نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[2] وقولنا : بحسبك درهم، والذي جاء فيه المبتدأ في الأولى مجرورا بمن وفي الثانية مجرورا بالباء.

و يخرج على الحد المتقدم :

أ. أسماء الأفعال، التي ذهب فيها كثير من النحويين ومنهم الأخفش إلى أنها لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب ابن مالك – على ما نقل الأشموني – وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، وهو مذهب سيبويه والفارسي. وذهب بعض النحاة الى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر[3].

وأيا كان المذهب في ذلك فلا ينطبق حد ابن مالك المذكور على شيء منها. فالقول بأنها لا موضع لها من الإعراب يعني أنها ليست مبتدأ لان المبتدأ له موضع إعرابي وهو الابتداء، وكذا القول بأنها في موضع نصب بمضمر لأنه يقضي أن تكون في موضع مفعول لا مبتدأ. وهي ليست من الأوصاف لينطبق عليها الجزء الثاني من الحد المذكور وهو قوله: (أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى).

---

(1) تسهيل الفوائد :44

(2) فاطر : 3 .

(3)ينظر تفصيل ذلك في شرح الأشموني :484/1

ب. زيد في قولنا : إذا زيد جاءني أكرمته. فهو معرى من العوامل اللفظية ومع ذلك لا يعد مبتدأ (1).

ج. لم يراع الحد المتقدم المذهب القائل بأن المبتدأ مرفوع بالخبر (2)، والقول بأنه مرفوع بالخبر يعني انه مرفوع بعامل لفظي لا معنوي.

و يمكن أن يحمل على هذا الحدّ حدّ ابن الناظم (3) وابن هشام (4) وابن عقيل (5) والأشموني (6) والفاكهي (7) .

5) **وهو عبد ابن كمال باشا** : ((اسم حقيقة أو تقديراً مجرد من ملابسة العوامل اللفظية لفظاً ومعنى معاً، مسنداً إليه)) (8) . وقد بنى حده على معيارين هما التجرد من العوامل اللفظية، والوظيفة التي يؤديها وهي كونه مسنداً إليه في الجملة. أما المعيار الأول فمخالف بما ذكر مع حد ابن مالك والسابقين له ممن اخذ به، وأما معيار الوظيفة التي يؤديها وهي كونه مسندا إليه فمخالف بقولنا : أقائم الزيدان ؟ على رأي من ذهب الى كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسد الخبر، لأنّه يقضي أنْ يكون المبتدأ فيها مسنداً إليه

---

(1) ينظر : الأغراب في جدل الإعراب :60-61

(2) ينظر : شرح ابن عقيل :201/1

(3) ينظر شرح ابن الناظم :40

(4) ينظر : أوضح المسالك : 131/1-133

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 189/1

(6) ينظر : شرح الأشموني : 88/1

(7) ينظر : شرح الحدود النحوية : 95

(8) أسرار النحو : 104

والفاعل مسنداً إليه أيضاً، ولا دليل على رأي من ذهب الى كون المبتدأ والخبر مرفوعين بالابتداء [1]، لا دليل يفصل هذا عن ذاك.

زد على ذلك فأنه لم يذكر الوصف الرافع لما بعده وكأنه يخالف النحاة ممن ذهب إلى كونه مبتدأ ، في جعله مبتدأ ويوافق من ذهب الى فعليته واعني بذلك الكوفيين، على ما تقدم بيانه.

ويستفاد من الحدود المتقدمة في إثبات ما ياتي :

1) المبتدأ ليس وظيفة نحوية كالفاعلية والمفعولية والحالية وأشباه ذلك بل هو باب أوجدته مقتضيات نظرية العامل ولذا نجد ما كان مبتدأ عند النحاة يمكن ان يكون فاعلاً في المعنى قال الرضي ((والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو : شرٌّ أهر ذا ناب، وأمرٌ أقعده عن الحرب)) [2] ويمكن ان يؤدي وظيفة المفعولية، ولذا جوز بعض النحاة إعراب نحو: (هذا وكم) في : هذا ضربته ، وكم رجل لقيت ، مفعولا به مع إمكانية إعرابهما مبتدأ [3].

2) يرتبط مفهوم الابتداء عند معظم النحاة بحاجة المبتدأ الى خبر، ولذا حينما طبقوا هذا المفهوم وقعوا في إشكالاته فقالوا بابتدائية (زيد وهذا) في نحو: زيد قام وهذا ضربته، من دون مراعاة للوظائف التي تؤديها هذه الأبنية وأشباهها. وحينما لاحظ المحدثون من النحاة ذلك حاول بعضهم ان يضع تحديداً مبنيا على الأسس الوظيفية التي تؤديها الجملة المحتوية على المبتدأ. ولذا جمع إبراهيم مصطفى مثلا المبتدأ

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 201/1

(2) شرح الكافية : 89/1

(3) ينظر تفصيل المسألة في : مغني اللبيب : 556/2

والفاعل ونائب الفاعل. في باب واحد لأن كلاً من الأبواب المتقدمة يـؤدي وظيفـة المسند إليه في الجملة[1].وحاول المخزومي أن يضع تحديداً له منطلقـا مـن مفهومـه للجملتين الاسمية والفعلية، فالاسمية ما دل مسندها على الثبوت والفعلية ما دل مسندها على التجدد والحدوث [2] وهو مفهـوم أفـاده مـن السـكاكي [3] الـذي بدوره استفاد ذلك من مقتضيات نظرية النظم التي جـاء بهـا الجرجـاني. فموضـوع الاسم عند الجرجاني ((على ان يثبت به المعنى للشيء من غير أنْ يقتضـي تجـدده شيئا بعد شيء))، وأمّا الفعل ((فموضوعه على أنْ يقتضي تجدد المعنى المثبـت بـه شيئاً بعد شيء))[4] . فالمبتدأ عنده اعتماداً على ما تقدم : ((هـو المسـند إليـه في الجملة الاسمية نحو: خالد أخوك))[5] ويتميز بأنه ((يتصف بالمسند اتصـافا ثابتـا، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسما جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام)) [6] .

3) الجملة المحتوية على مبتدأ كما أوردها النحاة تأتي على إشكال متعددة من نحو :

أ . زيد قام : يؤدي وظيفة الفاعلية، والمسند فيها دال على التجدد والحدوث.

ب . زيد قائم : يؤدي وظيفة الفاعليـة أيضـا ولكـن العلاقـة الإسـنادية دالـة علـى الثبوت.

---

(1) ينظر : إحياء النحو :54

(2) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه :41-42

(3) قال السكاكي : ((أما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد ... وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان خلاف التجدد والتغير)) مفتاح العلوم : 419-420

(4) دلائل الإعجاز :182

(5) في النحو العربي نقد وتوجيه :73

(6) المصدر نفسه 73

جـ . أ قائم زيد؟ : يؤدي وظيفة الفاعلية أيضا، والمسند متقدم دال على الثبوت.

د . زيد في الدار : يؤدي وظيفة الفاعلية أيضا، اعتمادا على المتعلق سواء كان فعلا أم اسما: فهو ان كان اسما دل على الثبوت وان كان فعلا دلّ على الحدوث.

هـ . زيد أخوك : يؤدي وظيفة كون الاخوة منسوبة إليه، وقد جاء المسند فيها جامدا.

و . زيد ضربته : يؤدي وظيفة المفعولية.

ومن الصور أو الأشكال المتقدمة يفهم أن الشكل الوحيد الذي يصح أن يطلق عليه مصطلح المبتدأ والخبر هو ما أشبه قولنا : زيد أخوك، والتي قد يدخلها التقديم والتأخير لنقول مثلا : أخوك زيد ، ولكنها يمكن ان تكون شكلا واحدا. أما بقية الصور فهي كما ذكر تؤدي وظائف أخرى ولكن اعتبارات نظرية العامل هي التي جعلت النحاة يعدونها مبتدأ وخبراً.

ثانياً : الخبــــر

و سأقتصر هنا على بعض الحدود مما يظهر فيه فرق واضح لبيان خصوصية الباب المذكور:

1) **حدّه سيبويه بالتمثيل له ، قال :** ((فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً))[1] ومما تجدر الإشارة إليه أن تركيب جملة الخبر عند سيبويه يختلف عن تركيبها عند النحاة فالخبر عنده مسند إليه والمبتدأ مسند، ففي معرض حديثه عن قولهم: هذا عبدا لله منطلقاً قال: ((فهذا اسم مبتدأ

(1) الكتاب : 78/2.

يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه)) [1]، وقال أيضاً: ((لان الابتداء إنما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعراف وهو أصل الكلام)) [2]. وتفسير هذا، إن سيبويه ينطلق في مبدأ كون جملة من نحو : زيد ناجح، جملة خبرية أردت من خلالها الإخبار عن نجاح زيد ، ولذا قدمت المخبر عنه لغاية كأن تكون الاهتمام به ، ذلك ان مصطلح المبتدأ لا ينبئ عن كونه مصطلحاً وظيفياً [3] كما الحال في مصطلح الخبر أو مصطلح الفاعل الذين ينبئان عن وظيفة لغوية هي الإخبار والفاعلية .

ومن جهة أخرى فان التفسير المتقدم ان كان مقبولاً في الجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب فليس كذلك فيما كان إنشاء من الجمل كجملة الاستفهام وما شابهها . لعدم إمكانية جعل المتقدم في نحو : أزيد قائم ؟ إخباراً كما يفهم من صريح قوله : ((لان الابتداء إنما هو خبر)) .

2) **ذكر المبرد** : ((فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق، أو ما شابهه، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه قد كان يعرف زيداً كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيد، ولكنك قائلاً له رجل يقال له زيد ، فلما كان يعرف زيداً ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام، لان اللفظة الواحدة من

(1) المصدر نفسه : 78/2 .

(2) المصدر نفسه : 328/1.

(3) قال اليمني : ((وسمي المبتدأ لأوليته لأنّه من ابتدأت الشيء)) ، المغني في النحو : 2 / 250

الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصح حدث معنى واستغنى الكلام))[1]. ومن الفكرة المتقدمة استوحى ابن السراج حده الذي وضعه للخبر وهو قوله: ((الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً))[2]. وكأن ما قيل إنما جاء مراعاة للوظيفة التي يؤديها الخبر في الجملة.

ومما يمكن ان يؤخذ على التحديد المتقدم عدم اشتراط جمهور النحاة كون المتمم للفائدة مع المبتدأ خبراً، بل قد يكون فاعلاً وقد يكون حالاً فمن الأول قولنا: أ قائم الزيدان؟ وقد ورد فيه الخبر المتمم للفائدة فاعلاً سد مسد الخبر، ومن الثاني قول الزباء[3]:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

الذي جاء فيه لفظ (وئيدا) حالاً سدت مسد الخبر من وجهة النظر البصرية[4].وعلى ما تقدم من تحديد يمكن حمل حد كل من ابن يعيش[5] وأبن عصفور[6].

---

(1) المقتضب : 4 / 126 .

(2) الأصول في النحو : 1 / 67 .

(3) نسب البيت للزباء ملكة الجزيرة، ينظر بهذا الخصوص : أدب الكاتب : 170 ، شرح مقامات الحريري : 184/3: هذا وقد روي البيت بالرفع والجر للفظ (مشيها) والجر على إنها بدل من الجمال ، أما الرفع فعلى إنها مبتدأ خبره الحال التي سدت مسده. ينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي : 181.

(4) ينظر : مغني اللبيب : 582/2.

(5) ينظر شرح المفصل : 87/1.

(6) ينظر المقرب : 88.

3) **وحده ابن جني بقوله** : ((كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت بـه عنـه)) [1].مراعيـا في حده المتقدم الجانب الوظيفي الذي يقوم فيه الخبر بدور الإسناد في الجملة ليكون مسنداً وحديثا عن المبتدأ.

ويرد على الحد المتقدم ان الضرورة قد تبيح للنحوي أن يجعل ما كان حـديثا عـن المبتدأ مبتدأ كالذي يحصل في جملة من نحو : أ قائم الزيـدان؟ وفيهـا جـاءت لفظـة (قـائم) حديثا عن (الزيدان) وكان حقها باعتبار الذي ذكره ابـن جـني أن تعـد خـبراً مقـدما لـولا اشتراط النحاة المطابقة بين المبتدأ وخبره، ولا مطابقةِ في التركيب المشار إليـه [2]. زد علـى ذلك فان الحد المتقدم لا يستقيم إذا ما اخذ بنظر الاعتبار الـرأي الـذي يـذهب الى كـون (قائم) في أ قائم زيد؟ مبتدأ وليس خبرا. مع انه جاء حديثا عن لفظ (زيد) الذي جاء تاليا من حيث الرتبة [3] .

أما بالنسبة الى قوله : ((ما أسندته إلى المبتدأ)) فمخالف بالتركيـب المتقـدم وهـو قولنا: أقائم الزيدان؟ لأنا لا نلاحظ به – إذا ما اخذ بالرأي البصري – إلا المسند إليه، لان المبتدأ مسند إليه، والفاعل كذلك. ومن جهة أخرى فأن هناك من الألفاظ ما يسند إلى المبتدأ ومع هذا لا نحس معه بالفائدة، وذلك في نحو قولنا: النار المحرقة، فقد أسندنا الإحـراق إلى النار، ولكن مع هذا الإسناد لا نحس باكتمال المفهوم في التركيب المتقدم.

---

(1) اللمع :80
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 1/198-199
(3) ينظر : المصدر نفسه : 1/198-199

4) **وحده ابن الحاجب بأنه:** ((المسند ... المجرد من العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأ))[1] ويظهر بناؤه الحد على الأساس الوظيفي وأساس نظرية العامل.. المتمثل بتجرد الخبر منها. ولعلّه يريد بذلك العوامل اللفظية دون المعنوية. مضيفاً الى حده قيداً آخر وهو قوله (غير الصفات الواقعات مبتدأ) وكأنه أحس بأن مثل هذه الصفات تقع مسندا في الجملة ولكن النحاة أعربوها للضرورة التي ذكرت سابقا مبتدأ.

ويرد على الحد :

أ . ذكر الرضي أن حدّ ابن الحاجب مردود بصفة المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾[2] . فهي مجردة من العوامل من جهة ومسندة من المبتدأ من جهة أخرى[3].

ب . يشترط في الحد – فيما ذكر البطليوسي[4] – أن يكون شاملا لكل الآراء النحوية وليس من الصحيح وضع حد نحوي اعتماداً على رأي واحد أو مذهب واحد من المذاهب النحوية المعروفة . وقوله المجرد من العوامل مردود بالرأي المنسوب الى سيبويه، والذي جعل من المبتدأ عاملاً في الخبر[5].

(1) شرح الوافية نظم الكافية :171.
(2) البقرة : 221.
(3) ينظر : شرح الكافية :110/1.
(4) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل: 71.
(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 201/1.

5) **وهو عند ابن مالك :** ((الجزء المتمم للفائدة)) [1] . وفيه يظهر بناؤه الحد المشار إليه على المعيار الوظيفي الذي يكون فيه الخبر متمماً للفائدة . وقد اخذ عليه ابن عقيل شمولية الحد المذكور للفاعل أيضاً لإتمامه الفائدة مع فعله المتقدم [2].واعترض عليه الأشموني بعدم ورود الشبهة المتقدمة بدلالة المقام والتمثيل بقوله: كالله بر والأيادي شاهدة ، فلا يرد الفاعل ونحوه [3].

وأياً كان الرأي فالحد مردود من جهة كون الذي يتم الفائدة مع المبتدأ لا يشترط فيه أن يكون خبراً بل قد يكون فاعلاً وقد يكون حالاً على ما تقدم تفصيله [4].

6) **وهو عند ابن فلاح اليمني:** ((كل اسم جرد من العوامل اللفظية لإسناده إلى المخبر عنه)) [5]. معتمداً معيار العامل ومعيار الوظيفة . وتتمثل إشكالية الحد المتقدم في :

أ. قصره الخبر على الجانب الاسمي مع انه يأتي اسماً ويأتي فعلاً ويأتي ظرفاً وجاراً ومجروراً إذا ما اخذ بنظر الاعتبار مذهب ابن مضاء القرطبي والذي لا يجيز تعليق الظرف ولا الجار والمجرور بشيء [6] .

---

(1) المصدر نفسه : 240/1 ، وينظر : شرح الاشموني : 91/1.

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 240/1 .

(3) ينظر : شرح الأشموني : 91/1.

(4) ينظر : حد ابن السراج له .

(5) المغني في النحو : 250/2.

(6) ينظر : الرد على النحاة : 79.

ب. عدم مراعاته للآراء النحوية التي تذهب الى ان الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو رأي منسوب الى سيبويه على ما ذكر سابقاً . أو أن المبتدأ والخبر يترافعان، وهو ما نسب الى الكوفيين [1] .

ج. قوله بالإسناد مردود بصفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [2] فقد اسند فيه الإيمان إلى العبد ، ومع هذا لا يقال عنها أنها خبر .

ويحمل على الحد المتقدم تحديد الشريف الجرجاني [3] وابن كمال باشا وان كان ابن كمال قد جعل الفعل الذي يقع في بداية جملة من نحو : قام زيد ، خبراً، لان (زيد) في الجملة المتقدمة إنما هو مبتدأ باعتبار النية [4].

ونستفيد من العرض المتقدم في إثبات الحقائق الآتية :

1) يقصر معظم النحاة الخبر على الذي يكون خبراً عن المبتدأ ولا بأس ان يقدم أو يؤخر بحسب الشروط التي وضعها النحاة لذلك . مع ان الخبر مصطلحاً أوسع من أن يحصر بهذا المجال، فقد يكون فعلاً مقدماً على فاعله في نحو: قام زيد. ولكن المنهج الذي سار عليه النحاة منعهم من القول بخبرية ذلك، مع انه منهج بين التناقض ويمكن بيان التناقض المذكور فيما يخص التركيب المتقدم بالاتي:

---

(1) ينظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : 201/1.

(2) البقرة : 221.

(3) ينظر : التعريفات : 51.

(4) ينظر : أسرار النحو : 105 – 106 .

أ. **يعرب النحاة جملة**: قام زيد فعلاً مع فاعل ، وجملة : زيد قام، هي عندهم مبتدأ وخبر، مع ان الذي حصل في التركيب المتقدم إنما جاء مبيناً على التقديم والتأخير من دون تغير بالوظيفة المؤداة من كل ركن.

ب. **جملة** : قام زيد عند النحاة مركبة من مسند ومسند إليه، إذا ما أخذنا بذلك مقاييس الإسناد المعروفة ، أما جملة : زيد قام، فهي عندهم مركبة من جملتين، وهي بحسب مقاييسهم اعقد من الجملة الأولى ذلك أن تركيبها يكون :

مسند اليه + مسند + مسند اليه (هو)

يدفعهم إلى ذلك كله عدم تجويزهم تقديم الفاعل على فعله .

ج. **القول بان جملة** : زيد قام، مبتدأ وخبر، وان جملة : قام زيد ، فعل مع فاعل، يعني تعدد الجانب الوظيفي المؤدى من كل ركن فيها . وهذا مما يقضي ان يكون إعراب الجملة المتقدمة في حالتي التقديم والتأخير متعدد كذلك، إذ يجوز لك اعتماداً على المتقدم ان تقول في إعرابها:

زيد : مبتدأ وفاعل

قام : فعل وخبر وهذا بين الفساد .

2) يربط النحاة الخبر بالإسناد مع أن في الإسناد فائدة غير التي في الخبر ، يقول الجرجاني : ((اعلم أن الإسناد مجراه مجرى الإخبار ... على أن في الإسناد فائدة ليست في الإخبار وهي : إن من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار علية كفعل الأمر نحو : ليضرب زيد، إذ الأمر لا يكون من حيث أن الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح إن يطلق عليه الإسناد ، لان حقيقة الإسناد إضافة شيء

إلى شيء وإمالته إليه وجعله متصلاً ملامساً ...فالإسناد إذن يصلح لما يصلح لـه الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد)) [1] ، والأخـذ بـالنص المتقدم يعني أن (اضربه) في: زيد اضربه لا يصح إعرابها خبراً، وكـذا في: إن قـام قمت، في : زيد إن قام قمت، لأنها جمل إنشائية لا يصح الإخبار بها اعتماداً على ما سبق ذكره . وكذا يمكن ملاحظة ذلك في جملة من نحو : أقائم زيد ؟ لان الخـبر وان اختلف فيه ،أهو المتقدم أم المتأخر ؟ لا يجـوز وقوعـه خـبراً لمجيئـه اسـتفهاماً والاستفهام إنشاء.

3) الحدود التي وضعت للخبر جاءت لتبين خصوصية هذا الباب ومفهومه مـن دون الإشارة إلى كيفية معرفته في السياق الذي قد يصعب فيه أحيانـاً تميـزه عـن المبتـدأ كأن يكون كل منهما معرفتين . وقد حاول بعض النحاة إن يضع طريقة هي غير الحد المرسوم لهما ، وتقوم هذه الطريقة على اعتماد الرتبة أساساً لذلك ، قال ابن هشام : ((يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل : إحداها : أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو : الله ربنا ، أو اختلفت نحو : زيد الفاضل ... الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو : أفضـل منـك أفضـل مـني. الثالثة : أن يكونا مختلفتين تعريفاً وتنكيراً ، والأول هو المعرفة كزيد قائم)) [2].

واعتماد الرتبة أساسا للتميز بين المبتدأ والخبر في مثـل تلـك الإشـكالات قـد لا يكون له أساس من الصحة لاحتمالية كون قصد من تكلم العربيـة في عصـور الاحتجـاج غير هذا ومن ثم فان القول في الرتبة في هذا المقـام يبعـد دور المعنـى ويجـبر المـتعلم علـى الحكم بوظيفة لفظ ما لمجرد انه وقع هذا الموقع.

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 77/1.

(2) مغني اللبيب : 451/2 .

ولذا حاول بعض الباحثين ان يهتدي لنظام آخر غير الذي ذكر من دون مراعاة للرتبة . فإبراهيم أنيس كان يذهب الى ان المسند في هذه الحالة ((هو المتحدث عنه، أي الشخص أو الشيء الذي نعنى بالحديث عنه ونهدف الى نسبة صفة إليه. ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ﴾ (1)، تهدف الآية الكريمة الى الحديث عن الكافرين ومأوى الكافرين في الآخرة ولذا تعد (مأواه) في الآية المسند إليه والنار المسند. فإذا اخذ الحديث صورة أخرى كتلك التي في سورة الأنعام وهي: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (2)، لم يمنع هذا من اعتبار مثواكم في الآية مسنداً إليه والنار مسنداً)) (3) .

ومن جانب آخر فان تمييز الخبر الذي يقع مسنداً في الكلام يأتي عند النحاة وكأنه منقطع عن متعلقاته، في حين ان تمام الفائدة المرجوة من الخبر متوقفة على تلك المتعلقات ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ (4)، يظهر ان المسند إليه فيها قوم معينون من الناس وقد اسند إليهم ما يستحقونه من دخول الجنة والخلود فيها ، وقد جاء هذا الإسناد في صورة من الكلام مطولة معقدة . ولكن النحاة إذا ما أرادوا تميز المسند أو قل ذكره، اكتفوا بذكر الفعل (ندخل) وكأن الفعل السابق الذكر لا ارتباط له بما يليه من الكلام، ومع أن تمام الفائدة المرجوة تكون بالفعل المذكور وما يقع بعده مما يتعلق به.

---

(1) المائدة : 72.

(2) الأنعام : 128 .

(3) من أسرار اللغة : 323.

(4) النساء : 122 .

4) يجعل النحاة لكان وان ولا النافية للجنس وما ولا ولات المشبهات بليس وأفعال المقاربة، وما هو محمول على ما تقدم من أفعال أو حروف، يجعلون لها خبراً يدعوهم الى ذلك إيمانهم بفكرة دخول ما تقدم على الجمل الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر، لتكون عندهم من نواسخ الابتداء على حد تعبيرهم . ويحدّون ذلك كله بأنه: المسند بعد دخولها [1]. سواء كان ذلك في كان وما حمل عليها أو إن وما حمل عليها أو أفعال المقاربة أو المشبهات بليس أو النافية للجنس.

و هو تحديد يمكن مردود بالاتي :

أ. الأبواب المتقدمة عندهم أما أن تكون أفعالاً وأما أن تكون حروفاً ، والإخبار إنما هو صفة الاسم لا الفعل والحرف، كما هو واضح من تحديداتهم للاسم [2] .

ب. المسند في جمل من نحو : كان زيد أبوه قائم ، وإن زيد أبوه قائم، وما زيد قائماً أبوه، إنما هو – على التوالي – للمبتدأ الذي هو (أبوه) في الجملتين الأولى والثانية وللفاعل الذي هو (أبوه) في الجملة الثالثة ، لا الى زيد الذي يجعل عندهم اسماً لكان وإن وما المشبهتين بليس [3] .

ج. جعل كان على سبيل المثال – فعلاً يقضي ان يكون مسنداً، و (زيد) فيما لو قيل:كان زيدٌ قائماً مسنداً إليه ، بمعنى ان الجملة المتقدمة بحسب اعتبارات التحديد الموضوعية لها قد أخذت مسنداً ومسنداً إليه، وجعل (قائماً) مسنداً لزيد يستدعي ان يكون كل من (كان) و (قائماً) طالباً لزيد مسنداً إليه ، وهو تداخل غير مبرر.

---

(1) ينظر على سبيل المثال : شرح الكافية : 251/1، 266 ، أسرار النحو : 148، 151.

(2) ينظر مبحث الاسم من هذا الكتاب .

(3) ينظر الرد المتقدم في : شرح الكافية : 251/1 ، 266.

وبحسب اعتقادي أن الخبر في جملة (كان) على سبيل المثال إنما هو: المرفوع والمنصوب معاً، بمعنى ان (كان) مسند ، وجملة (زيد قائماً) مسنداً إليه، ولا اعتبار بعدها للحركة الإعرابية الظاهرة على الاسم والخبر ، وكذا يمكن القول في كاد وأخواتها.

ثالثاً: الفاعل

و فيما يأتي بيان لحدّه عند النحاة مع ملاحظة انطباق تلك الحدود على الواقع اللغوي :

1) **مثل سيبويه للفاعل بقوله:** ((فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو)) [1]، وقال في موضع آخر: ((وتقول: أبكيب قومك بعضَهم على بعض، فأجريت هذا على حد الفاعل ، إذا قلت : بكى قومك بعضهم على بعض)) [2].

ويفهم من كلامه ان الفاعل عنده ، ما كان مرفوعاً واقعاً بعد فعل مؤدياً لوظيفة الفاعلية، ودليل القيد الأخير ، وهو أداؤه وظيفة الفاعلية، اصطلاحه على ما سمي بنائب الفاعل عند النحاة بالمفعول مع انه يجتمع مع الفاعل بالحركة والموقع ولكن الوظيفة مختلفة، وهو وان جمعه مع الفاعل في باب واحد تحت عنوان ((باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولا يتعدَّ فعله الى مفعول

(1) الكتاب : 1/ 33 – 34.

(2) المصدر نفسه : 158/1.

آخر)) [1]. إلا انه لم يجرؤ على عده فاعلا كما هو مذهب بعض النحاة مما سيأتي بيانه في الصفحات القادمة [2].

فان صح الاستنتاج المتقدم وهو كون الفاعل عنده ما كان مرفوعاً بعد فعل مؤدياً لوظيفة الفاعلية، فانه مفهوم مردود من وجوه:

أ. إذا كانت الفاعلية مفهومة في نحو: جلس زيد، فإنها غير مفهومة في نحو: مات زيد واخضر الزرع وأشباه ذلك.

ب. عدم اشتراط وضع الفاعل بعد الفعل ، فقد تؤدي وظيفة الفاعلية بالاسم المتقدم على فعله بالشروط الموضوعة للمبتدأ وهو مذهب الكوفيين على ما سيأتي بيانه

ج. لا يشترط في الفاعل ان يكون معرباً فقد يأتي مبنياً كما الحال في الاسم الموصول والضمائر، وما القول بأنها في محل رفع فاعل إلا جانب من جوانب التأثر بنظرية العامل.

هذا ويمكن ان نجد عين النظرة عند المبرد ، قال : ((هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدا لله وجلس زيد)) [3] ، وقال : ((هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع ، نحو قولك : ضُرب زيد وظُلم عبدا لله)) [4] .

2) **وحده ابن السراج بقوله:** ((هو الذي يدل ببنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن،

(1) المصدر نفسه : 33/1.

(2) ينظر : مبحث نائب الفاعل .

(3) المقتضب : 8/1 .

(4) المصدر نفسه : 50/4.

كقولك: جاء زيد ومات عمرو)) [1]. ويلاحظ على حدّه بناؤه على معايير متعددة معيار صرفي متمثل ببناء الفعل المتقدم عليه والذي يكون فيه مبنياً للمعلوم أو للفاعل - على حد تعبيره- أما المعيار الثاني فهو معيار وظيفي متمثل بأدائه لوظيفة المسند إليه أو على حد تعبيره أن يكون الفعل حديثاً عنه، وأما المعيار الثالث فهو معيار الرتبة واشتراطه فيه التأخر عن فعله.

و يخرج على الحد المتقدم :

أ. الزيدان في : أقائم الزيدان ؟ فهو عند البصريين فاعل سد مسد الخبر، وإخراجه من الحد لان المتقدم عليه ليس فعلاً وقد اشترط في حده تقدم الفعل عليه .

ب. زيد ، في : أفي الدار زيد ؟ عند من جعله فاعلاً بالجار والمجرور [2]، وخروجه من جهة كونه المتقدم جاراً ومجروراً لا فعلاً .

ج. زيد في قولنا : زيد يقوم ، على مذهب في جوز تقديم الفاعل على فعله [3] وخروجه من جهة اشتراطه تقديم الفعل عليه .

د. العقيق في قولنا : هيهات العقيق ، على رأي من ذهب الى ان هيهات في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر [4]، وخروجها من جهة اشتراطه فعلية المتقدم .

---

(1) الأصول في النحو : 81/1.

(2) ينظر بهذا الخصوص : مغني اللبيب : 376/2.

(3) وهو مذهب الكوفيين ، ينظر : شرح جمل الزجاجي : 159/1 ، شرح الأشموني : 1 / 169.

(4) ينظر : شرح الأشموني : 485/2.

ومواضع أخرى اكتفي بما ذكر للتدليل على عدم سلامة الحد .

3) . وحده الفارسي بذكر صفته قال : ((وصفته ان يسند الفعل إليه مقدماً عليه))[1].

وقد بنى حده على معيارين يقوم الأول على أدائه وظيفة المسند إليه، ويقوم الثاني على الرتبة التي اشترط فيها التأخر عن فعله.

ويؤخذ على هذا الحد ما اخذ على حدّ أبن السراج المتقدم.

4) **وهو عند ابي جني:** ((كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. وإن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء))[2]. ويلاحظ على ذلك بناؤه الحد المتقدم على اعتبار الرتبة المتمثل بوجوب وقوعه بعد فعل واعتبار الوظيفة الإسنادية المؤداة به واعتبار نسبة الفعل إليه. ويؤخذ عليه ما أخذ على ابن السراج في حده المتقدم مع زيادة :

أ. زيد في : مات زيد، فان الفعل باعتبار الواقع ليس له، وكذا (الخد) في : أحمر الخد، ولكن اعتبارات الإسناد والحركة الإعرابية جعلت من النحاة يقولون بفاعليته. أضف إلى ذلك فان النسبة في الفعل المنفي غير النسبة في المثبت لأنك إذا قلت: ما قام زيد، إنما نفيت القيام عن زيد وهذا يعني أنك نفيت نسبة الفعل إليه وسلبتها منه.

ب. عدم اختصاص الفاعل بالجانب الاسمي، فقد يأتي جملة فعلية أو اسمية من نحو: يعجبني أنك قائم، ويعجبني أن تقوم، ولكن النحاة تماشيا مع الأصل الذي قرروه

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 325/1 .

(2) اللمع :88

راحوا يتأولون الجملتين المتقدمتين بالمصدر. مع اننا لو تأولنا ذلك لقلنا في الأولى والثانية، يعجبني قيامك من دون وجود فارق يدل على اختلاف المعنى بين الجملتين وفيه تضيع الدلالة التي تكون فيها الأولى أسمية مؤكدة – أن آمنا بأن مفتوحة الهمزة تفيد التوكيد كمكسورة الهمزة – وتكون فيها الثانية فعلية لا توكيد فيها.

5) **وحده ابن برهان بقوله** : ((الاسم الذي يجب تقدم خبره عليه بمجرد كونه خبراً، ومن حكمه أن يرتفع بالفعل ويستقل بالفائدة؛ ويصح السكوت عليهما))[1]. بانيا حده على مجموعة اعتبارات وهي: الرتبة المتمثلة بتقدم الخبر عليه، والحركة الإعرابية المتمثلة بمجيئه مرفوعا، والفائدة المتوخاة من التركيب الذي يأتلف به والفعل من حيث صحة السكوت عليه. أما اعتبار الرتبة فمردود بوجهة النظر الكوفية. التي تجوّز تقديم الفاعل على فعله. وأما اعتبار الحركة الإعرابية. فمردود بأن لا يشترط في الفاعل أن يكون معربا بل قد يأتي مبنيا كما لو كان اسما موصولاً أو ضميراً، وما قولهم برفع الفاعل إلا اثر من آثار العامل واقتراحهم سلفا بان الضمة علم الفاعلية.

وأما اعتبار الفائدة المتوخاة من التركيب الذي يرد فيه الفاعل فمردود أيضاً بالجملة الفعلية التي يأتي فعلها متعديا من نحو: ضرب زيد عمراً، فلا فائدة من الجملة لو وقف عند حدود الفاعل، ليقال : ضرب زيد.

---

(1) شرح اللمع :41/1

6) **وحده الزمخشري بأنه:** ((ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً))[1].

ويلاحظ اهتمام الزمخشري بالرتبة دون سواها من الاعتبارات الخاصة بهذا الموضع. ويرد على الحد المتقدم بجواز تقديم الفاعل على فعله عند الكوفيين.

ومن جانب آخر فأن الحد المتقدم يمكن أن يشمل ما سمي عند النحاة بنائب الفاعل: وهو مذهب الزمخشري فعلاً وقد صرح الرضي بذلك وقال: إن نائب الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً[2] وتمثل هذا الرأي فيما بعد ابن يعيش في شرحه للمفصل، بعد ان قسم الفاعل على قسمين: حقيقي وغير حقيقي، ويريد بغير الحقيقي ما هو مثل : مات زيد وسقط الحائط، وعليه يمكن حمل نائب الفاعل على هذا القسم[3]. ولعل عد نائب الفاعل فاعلاً إبعاد لدور المعنى في التركيب وتركيز على الجانب الشكلي الذي يدفعهم إليه قولهم بان الضمة على الفاعلية، وإلا فالواقع يقضي اعتمادا على المعنى اللغوي للمصطلح أن يكون الفاعل، هو الذي يفعل الفعل، والقول بان (زيد) و (الحائط) في : مات زيد وسقط الحائط ، فاعل، أبعاد عن ذلك الواقع لعدم قيام كل من زيد والحائط بفعل الموت والسقوط. وإذا ما كانت هذه الأمثلة مما لا يصح أن يطلق عليه مصطلح الفاعل، يكون حمل نائب الفاعل عليها من قبيل التجاوز على المفاهيم اللغوية .

---

(1) المفصل :18 ، شرح المفصل : 74/1

(2) ينظر : شرح الكافية : 71/1

(3) ينظر : شرح المفصل : 70/7.

7) **وهو عند ابن الحاجب:** ((الذي يدل على من قام به الفعل، وهو بمعنى من نسب الفعل إليه)) [1] ونقل عنه الرضي حدا آخر مفاده: ((هو ما اسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به ، مثل: قام زيد وزيد قائم أبوه)) [2].

ويلاحظ على حد ابن الحاجب الأول بناؤه على أساس المعنى أو الوظيفة وان كان قد اخل بها بالشطر الثاني من الحد ليدخل فيها ما كان منسوباً إليه الفعل . أما حده الثاني فقد بناه على معايير متعددة تمثل المعيار الأول بأدائه الوظيفة الإسنادية في إن يكون مسنداً إليه في الجملة وتمثل المعيار الثاني بالجانب الشكلي القائم على أن رتبته التأخير عن فعله، وكأنه لا يجوز عنده ان يكون متقدماً عليه . أما المعيار الثالث وهو معيار وظيفي أيضاً فجاء من جهة قيامه بالفعل . ويرد على هذا الحد :

أ. زيد في قولنا : أفي الدار زيد ؟ على رأي من ذهب الى كونه فاعلاً بالجار والمجرورعلى ما تم بيانه سابقاً في الحدود المتقدمة.

ب. زيد في قولنا : مات زيد ، لعدم قيامه بالفعل وقد اشترط فيه ان يكون قائماً بالفعل.

ج. زيد في قولنا : زيد قام، على رأي في جوز تقديم الفاعل على فعله، وقد مر ذكر ذلك وانه رأي الكوفيين .

هذا ويمكن ان نحمل على الحد المتقدم حد ابن كمال باشا في أسرار النحو [3] .

---

(1) شرح الوافية : 124.

(2) شرح الكافية : 70/1.

(3) ينظر : أسرار النحو : 41.

8) وحده ابن عصفور بقوله: ((هو اسم أو ما في تقديره مقدم عليه ما اسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فعل أو فاعل)) [1] . ويظهر اعتماده على ثلاثة معايير :

المعيار الاسمي الذي يدفعه إليه المنهج النحوي الذي يشترط الإعراب في الفاعل ولذا قال : أو ما في تقديره، لكي لا يخرج عن الأصل العام المشار إليه، والمعيار القائم على الرتبة والذي فيه يكون المسند مقدماً عليه، وهو شرط بني على الأصل الذي لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ولذا قال بقيد (النية) لكي لا يبتعد عن ذلك الأصل أيضاً. والمعيار القائم على أساس البناء الصرفي بان يكون فعله على طريقة (فعل) أو (فاعل) وهو يريد بذلك الفعل المبني للمعلوم ، ولذا اشترط ان يكون على ذلك البناء لإخراج ما كان مبنياً للمجهول أو ما كان على بناء (فعل) لأنه يأخذ حينئذ نائباً عن الفاعل – على حد اصطلاحهم – لا فاعلاً.

ويلاحظ على الحد المتقدم عدم اهتمام صاحبه بالجانب المعنوي وتركيزه على الجانب الشكلي الذي مثلته المعايير الثلاثة المتقدمة ، ولذا يمكن القول : ان جملاً من نحو : مات زيد واخضر الزرع ولم يضرب زيد علياً، يعد ما بعد الفعل فيها فاعلاً وان جملاً من نحو: زيد قام وزيد قائم ، وما شابهه ذلك، لا يعد المسند إليه فيها فاعلاً مع وضوح معنى الفاعلية فيها وعدم وضوحه في الجمل المشار إليها ابتداء .

---

(1) المقرب : 55 ، شرح جمل الزجاجي : 157/1 .

ومن جانب آخر فأنّه مما يؤخذ على الحد المتقدم هو ان معظم النحاة يشترط في بناء (فاعل) الذي يأخذ فاعلا اعتماده على نفي واستفهام وليس مطلق بناء فاعل [1] . وقد جعله ابن عصفور مطلقاً ، مما يعني ان (زيد) في : قائم زيد ، يعد فاعلاً عنده كما يعد في جملة : أقائم زيد ؟ أو ما قام زيد .

ويمكن أن يدخل في الحد (اسم كان) ، فانه اسم مقدم عليه فعل على طريقة فعل المشار إليها .

9) **وحده ابن مالك في التسهيل بأنه** : ((المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم غير مصوغ للمفعول)) [2] . ويلاحظ اهتمامه بالجانب الشكلي من دون مراعاة للمعنى ولذا جاء حده غير مختلف عن حد ابن عصفور المتقدم عليه إلا بإضافة قيد (التام) الذي أراد من خلاله إخراج اسم كان لأنه يأتي من الفعل الناقص، كأنه أحس بعدم اكتمال الحد عند ابن عصفور وان كانا متقاربين في الفترة الزمنية .

10) **اما حدّة عند ابن عقيل فهو:** ((الاسم المسند إليه فعل على طريق فعل أو شبهه)) [3] ويظهر عليه اهتمامه بالجانب الشكلي أيضا وان كان قد نقص من المعايير التي قال بها ابن مالك معيار التمام ومعيار تقدم الفعل عليه، مما يمكن ان يقال فيه: إن جملاً من نحو: زيد قام ، وكان زيد قائما، يعد مرفوعها فاعلاً اعتماداً على ذلك الأساس.

---

(1) وهو مذهب البصريين إلا الاخفش : وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا : قائم الزيدان، فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، ينظر تفصيل ذلك في : شرح ابن عقيل : 192/1 – 193 .

(2) التسهيل : 75.

(3) شرح ابن عقيل : 462/1 .

ويحمل عليه حد الشريف الجرجاني في تعريفاته [1]، وان كان قد اختلف عنه في لفظ القيد الخاص بإخراج نائب الفاعل فالقيد الذي ذكره الجرجاني هو: (على جهة قيامه به) والقيد الذي وضعه ابن عقيل هو: (على طريق فعل) ولا فرق بين الاثنين إلا من جهة اللفظ.

11) **وحده الأشموني بانه:** ((الاسم الذي اسند إليه فعل تام اصلي الصفة أو مؤول به كمرفوعي الفعل والصفة في قولك : أتى زيد منيراً وجهه ونعم الفتى)) [2] .

وفيه يظهر اهتمامه بالجانب الشكلي أيضاً من دون اختلاف بينه وبين ابن مالك إلا في قيد (تقدم الفعل عليه) الذي اشترطه ابن مالك ولم يشترطه الأشموني، مما يمكن القول ان تركيباً من نحو : زيد قام يعد فاعلاً مع فعل اعتماداً على ظاهر الحد.

ومن الحدود المتقدمة يظهر إن القيود المعتمدة في حد الفاعل انقسمت على: شكلية ومعنوية اهتمت بالجانب الوظيفي الذي يؤديه هذا الباب النحوي، وان كانت هذه القيود المعنوية قد أحيطت بالمعايير الشكلية المتمثلة بعدم جواز التقديم على الفعل من جهة وكونه مرفوعاً من جهة أخرى وكونه عمدة في الكلام من جهة ثالثة . مع أن الواقع يقضي بغير هذا . فالسياق الذي يأتي به الفاعل في الجملة العربية، يشير إلى جواز التقدم والتأخر – بالنسبة الى القيد الأول – ويمكن ملاحظة ذلك في الآية الكريمة: ﴿ ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ [3]. وفيها تقدم الفاعل على فعله، ولم يستطع النحاة بعد ذلك إعراب المتقدم مبتدأ كالذي يحصل في جملة من نحو: زيد قام، لأنهم لاحظوا أن

(1) ينظر : التعريفات : 88 .

(2) شرح الأشموني : 168/1.

(3) التوبة : 6 .

الشرط سياق فعلي وعلية يقضي ان يجعل (احد) في الآية الكريمة المتقدمة فاعلاً ، ولم يستطيعوا التخلص من القيد الذي وضعوه فقالوا بالتقدير وان الأصل في نحو الآية الكريمة: وان استجارك احد من المشركين استجارك فأجره [1]، زد على ذلك فان السياق يشير الى جواز وقوعه مخفوضاً ويمكن ملاحظة ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم ﴾[2] و﴿ أن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[3] و﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[4]، ولكي لا يخرج النحوي عن الأصل الذي قرره وهو كونه مرفوعاً لان الضم علم العمدة عندهم أو قل علم الفاعلية [5]، قالوا بزيادة (من) في الأمثلة التي وردت فيها (من) مع ان المعنى الذي تشعر به (من) هو إفادتها استغراق الجنس كله [6]، المعنى الذي لا يمكن إفادته من دون وجودها، واعتماداً على ذلك قرر النحوي ان تكون حركة التابع باعتبار اللفظ أو باعتبار المحل ، قال الأشموني: ((ويقضى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو : ما جاءني من رجل كريم وكريم))[7]، ولا أظن ذلك إلا من وضع النحاة لظهور المسحة العقلية عليه، تماشياً مع الأصل الذي قرروه.

وأما قيد كونه عمده في الكلام فهو قيد متأت من إيمانهم بتمام التركيب الذي يبني عليه بحيث لا يمكن الاستغناء عنه مع إمكانية الاستغناء عن مكملاته أو متعلقاته، بحسب

---

(1) ينظر : تفصيل المسألة المذكورة في نحو : المقتضب : 74/2.

(2) المائدة : 19.

(3) المائدة : 19.

(4) النساء : 79.

(5) ينظر : أسرار النحو : 78.

(6) ينظر : الجنى الداني : 320.

(7) شرح الأشموني : 169/1.

مفهومهم . وليس لنا ادعاء صحة هذا الأصل من وجهين : الأول هو إن الفائدة مثلما تكون في الفاعل تكون في سواه، وعليه فان كل لفظ في التركيب يعد عمدةً لا يمكن الاستغناء عنه، والثاني هو ان الأصل الذي وضعوه إنما كان باعتبار اللزومية في الفعل والتي من خلالها يكتفي الفعل بفاعله وإلا فان تركيباً من نحو ضرب زيد عمراً، لا يمكن مطلقاً الوقوف عند حدود الفاعل فيه لعدم تمام الفائدة ولحاجة الفعل (ضرب) وأشباهه إلى مفعوله

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القيود المتقدمة إنما وضعت بدليل كون الفاعل اسماً عندهم : وليس له ان يقع في جملة فعلية وان جاء كذلك أول بالمصدر مع ان هذا الواقع مردود عند الكوفيين فقد جوزوا مجيئه من الفعل مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[1] .

رابعاً : نائب الفاعل

انقسم النحاة في نظرتهم لذاتية هذا الموضوع النحوي الى قسمين : قسم يرى انه مفعول سواء كان حقيقة أم باعتبار الأصل ، وقسم نظر إليه من الجانب الشكلي فقال بفاعليته و فيما يأتي توضيح لذلك :

1) **جاء في الكتاب:** ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله الى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل))[2] . ويظهر من ذلك انه ينظر إليه على انه مفعول ولكنه يأتي مرفوعاً حاله في ذلك حال الفاعل وليس

---

(1) يوسف : 35 ، والرأي لهشام وثعلب ، واشترط الفراء لصحته ان يكون المسند قلبياً . ينظر : مغني اللبيب : 428/2 ، وينظر : الاعتراض على ذلك في : شرح جمل الزجاجي : 157/1 .

(2) الكتاب : 33/1 – 34.

القصد من ذلك أن يجعله فاعلاً ولكن جمعه لهما في باب واحد متأت من الشبه في الأحكام بين الفاعل ونائبه، وإلا من حيث الواقع فان المفعولية في هذا البناء واضحة وهي أوضح من الفاعلية لان التشابه في الحركة الإعرابية وقضايا التذكير والتأنيث وما غيرها إنما هي أشياء شكلية كثيراً ما يحصل التشابه في الموضوعات النحوية بها، ومع ذلك لا يحصل التوحيد بين المتشابهات على هذا الأساس.

ومذهب سيبويه هذا متأت من مراعاته للجانب الوظيفي المؤدى من هذا الموضع النحوي في أثناء الكلام . ومن جهة أخرى فان عين هذا المفهوم يمكن ان نجده عند الفراء والمبرد، جاء في معاني القرآن ما نصه: ((من ذلك قد ضُرِبَ القومُ حتى كيدُهم وحتى كبدهم وهو مفعول به في الوجهين قد أصابه الضرب)) [1]، ويظهر فيه اهتمامه بالمعنى المؤدى من التركيب السابق ولذا جعله مفعولاً به. وجاء في المقتضب ما نصه: ((هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله ، وهو رفع نحو قولك: ضرب زيد وظلم عبد الله)) [2]. ويلاحظ على ذلك انه يجعل المفعول على قسمين : ما يذكر معه فاعله وما لا فاعل معه، أما الأول فهو المفعول المنصوب وأما الثاني فهو المفعول المرفوع أو ما يسمى باصطلاح النحاة نائب الفاعل، ويمكن ان نجد عين هذا المفهوم عند ابن السراج الذي اصطلح عليه المفعول الذي لم يسم من فعل به [3] .

2) جعل الجرجاني وتابعه في ذلك الزمخشري وابن يعيش نائب الفاعل فاعلاً منطلقين من مبدأ ان الفاعل يأتي على قسمين : حقيقي وغير حقيقي،

---

(1) معاني القرآن : 137/1.

(2) المقتضب : 50/4 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 90/1.

فالحقيقي ما هو نحو: جاء زيد وذهب بكر، وغير الحقيقي ما هو نحو: مات زيد وسقط الحائط، والفاعل في القسم الثاني لم يفعل الفعل حقيقة، ولما لم يكن قد فعل الفعل حقيقة يكون ما سمي بنائب الفاعل فاعلاً ولكنه من القسم الثاني إذ لا فرق بين كسرالإناء وانكسر الإناء [1]، فالمسند إليه في الأولى والثانية لم يفعل الفعل.

ولعل الرأي الذي بنى عليه هؤلاء النحاة مذهبهم هذا متأت من إيمانهم بأنّ الرفع علم الفاعلية [2] ولما كانت هذه المواضع مرفوعة وجب ان تكون فاعلاً وان كان ذلك على حساب الواقع اللغوي ، لان الفاعل وكما يدل عليه المفهوم اللغوي للمصطلح إنما هو من يفعل الفعل أو يقوم به ، وعلية فان الحائط وزيد في نحو: سقط الحائط ومات زيد لا يفهم منهما القيام بالفاعل[3] ، وإذا لم يكن ذلك مفهوماً مما عد فاعلاً باعتبار الأصل كما في الجمل السابقة يكون من الخلل حمل نائب الفاعل على الفاعل اعتماداً على ذلك.

واعتماداً على نظرة الجرجاني ومن سايره من النحاة حاول بعض المحدثين أن يجعل ذلك أساساً يعتد به لبناء قاعدة تيسيريه للنحو العربي وهو ما نلاحظه عند إبراهيم مصطفى والمخزومي وإبراهيم السامرائي . وقامت نظرة إبراهيم مصطفى على التساوي بين الأحكام الموضوعة للفاعل والأحكام الموضوعة لنائبه معتمداً الجانب الشكلي في ذلك[4] . في حين فصل المخزومي في ذلك وأورد ((إنّ الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان: ضرب يفعل الفعل عن أرادة واختيار كقولنا : سافر خالد وخالد سافر،

---

(1) ينظر : تفصيل المسألة في : شرح المفصل : 70/7 وشرح الكافية للرضي : 71/1.

(2) ينظر تفصيل ذلك في شرح المفصل : 72/1.

(3) ينظر : مبحث الفاعل .

(4) ينظر : إحياء النحو : 54.

وضرب يتلبس بالفعل تلبساً وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار كقولنا : أنكسر الزجاج و كسر الزجاج))[1] وفاته ان معنى الفاعلية في انكسر الزجاج ليس واضحا ؛ وإذا ما كان كذلك يكون من العسير القياس عليه. ومثلما فات المخزومي ذلك فات السامرائي حينما قرر ((أن نائب الفاعل والفاعل مادة واحدة وكلاهما مسند إليه. وليس الفعل الذي أسموه بالمبني للمجهول إلا بناء من أبنية الفعل ، وأنت لن تستطيع أن تجد فرقا بين كسر وانكسر))[2].

ومن جانب الابتعاد عن الواقع في نظرة الباحثين المتقدمين تركيزهم على نائب الفاعل الذي يقع مفعولا به باعتبار الأصل. متناسين أن نائب الفاعل لا يشترط فيه أن يكون مفعولاً به فقط، بل قد ينوب عن الفاعل ما كان جاراً ومجروراً من نحو: جلس في الدار أو ما كان مفعولا فيه من نحو : صيم شهر رمضان ، أو ما كان مصدراً مفعولاً مطلقاً من نحو : ضرب ضرب شديد ، ولا أظن إن أحداً منهم يستطيع عد الجار والمجرور فاعلاً .

3) **وحده ابن الانباري بأنه:** ((اسم اسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب ان يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل))[3] . ويلاحظ اهتمام صاحبه بإيجاد الشبه بينه وبين الفاعل معتمداً الجوانب الشكلية من نحو الاسمية وتقدم الفعل عليه والرفع المتمثل بحركة الضمة وإسناد الفعل إليه لخلوه من الفاعل وحاجته الى شيء به يكتمل مفهوم الجملة الواقع بها. وإذا كان هذا الباب محمولاً على الفاعل فانه مردود بمذهب من جوز تقديم الفاعل على فعله[4] .

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه : 47

(2) في النحو العربي نقد وبناء :75

(3) لمع الأدلة : 93.

(4) وهو مذهب الكوفيين : ينظر : شرح الأشموني : 169/1.

4) **وهو عند ابن الحاجب:** ((كل مفعول لفعل حذف فاعله)) [1] وقد بنى حده على معيار الرتبة التي يحلها هذا البناء من غير ان ينس الجانب الوظيفي المتمثل بكونه مفعولاً في الجملة . وقد يرد على الحد ما كان جاراً ومجروراً نائباً عن الفاعل من نحو: جُلس في الدار ، فعدم صحة وقوع الجار والمجرور فاعلاً باعتبار الأصل يمنع جعله مفعولاً. هذا إذا ما أراد بان ما بعد حرف الجر إنما هو مفعول لا يستطيع الفعل ان يصل إليه إلا بالواسطة .

وتابعه في ذلك الشريف الجرجاني في التعريفات[2] .

ومن هذا كله يتبين ان نظرة النحاة لهذا الباب النحوي قامت على اعتبارين ، وظيفي يتمثل بكونه يؤدي وظيفة المفعول في الجملة وحتى عند من أطلق عليه اصطلاح النائب عن الفاعل إنما أراد بذلك أخذه للأحكام الخاصة بالفاعل وإلا من حيث الواقع فهو باقٍ على وظيفته . وأما الاعتبار الثاني فهو اعتبار شكلي قام على أساس إيجاد علاقات بين بعض ما عد فاعلاً عند النحاة بسبب المنهج الذي رسموه لدراسة النحو القائم على كون الضمة علم الفاعلية وبين ما سمي بنائب الفاعل .

والذي أراه أن المفعولية وظيفة نحوية لا علاقة لها بالجانب الشكلي ولا ضير من مجيء المفعول مرفوعاً أو منصوباً ، لان اعتبارات التمييز بين الأبواب النحوية قد لا يكون للحركة الإعرابية فيها أحياناً دور بل ان الحركة وسيلة من وسائل متعددة كالرتبة والوظيفة النحوية والتنغيم وما الى ذلك [3].

---

(1) شرح الوافية نظم الكافية : 167.

(2) ينظر : التعريفات : 118.

(3) تفصيل المسألة في : اللغة العربية معناها ومبناها : 181 وما بعدها ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 180 وما بعدها .

الفصل الثالث

الأفعـــال الناقصـــة

- **أولاً** : كان و أخواتها.
- **ثانياً** : أفعال المقاربة.

أولاً :كان وأخواتها

ركز النحاة في تحديدهم لكان وأخواتها على الجانب الشكلي المتمثل بأداء عمل الرفع والنصب فيما بعدها ، ليكون المرفوع اسماً لها والمنصوب خبراً، رابطين إياها بالفعل ومحاولين تفسير ما يرد من أحكامها تفسيراً قائماً على مقتضيات العامل والمنهج الذي رسموه لنحوهم ، وفيما يأتي بيان ذلك :

1) **جاء في الكتاب** : ((هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر))[1]
ويظهر من هذا النص أن الفعل الناقص عنده: مالا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج لتمام معناه الى المنصوب، ولذا حاول أن يربط هذا الباب النحوي بالمتعدي من الأفعال، لان الفعل المتعدي – كما يفهم من كلامه – لا يكتفي بحدود مرفوعه.

(1) الكتاب : 45/1.

ولا أظنه هنا أراد باصطلاح اسم الفاعل والمفعول ما يقابل بناء فاعل ومفعول عند النحاة، ولكنه أراد بذلك ما يشبه قولنا: اسم الفعل واسم المصدر، وكأنه لا يستطيع حمل مرفوع كان على الفاعل ولا منصوبها على المفعول لوجود الفارق الظاهر بين الطرفين، ولكن النحاة فيما بعد فسروا الأمر على كونه محمولاً على نحو: ضرب زيد عمراً، يدعوهم إلى ذلك إيمانهم بفعلية كان من جهة وقولهم بان الضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية[1] مع ان هذا القول يجعل كل مرفوع فاعلاً وكل منصوب مفعولاً. وليس كذلك.

ومن جانب آخر فقد جعل سيبويه الباب المذكور مفتوحاً بذكره لكان وصار وما دام وليس . وقوله : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. ومعنى ذلك إمكانية إدخال غير الذي ذكر من الأفعال مما له العمل نفسه..

هذا ويمكن ان نحمل على مفهوم سيبويه المتقدم مفهوم المبرد وان كان قد اختلف عن صاحبه في عدة أفعال هذا الباب ، فهي عنده كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات وأضحى ومادام ومازال وليس وما كان في معناهن[2].

ويفهم مما تقدم ان سيبويه ومن سار بهديه قد اهتم بالجانب الشكلي المتمثل بدخول هذه الأفعال على الجمل ورفعها للأول ونصبها للثاني ، والذي على أساسه جمع بعض الألفاظ التي مر ذكرها لأدائها الصورة الشكلية المذكورة مع ان الجانب الوظيفي لبعضها مختلف تماماً ، كما الحال في ليس وصار ، فليس أداة يستعملها العرب للنفي وهي تؤدي وظيفة نفي اتصاف المبتدأ بالخبر على العكس من كان التي تثبت اتصاف المبتدأ

---

(1) ينظر : تفصيل ذلك في : شرح المفصل : 72/1، شرح الوافية : 129- 130 .

(2) ينظر : المقتضب : 86/4.

بالخبر، أما صار فأمرها اغرب ، ذلك ان القاعدة العامة لهذه الأفعال هي دخولها على الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر وهي جملة يشترط فيها مبدأ الفائدة باعتبار الأصل ، فلو رفعت كان من جملة نحو : كان زيد قائماً لأصبح الكلام: زيد قائم ، وهو كلام مفهوم ومتحقق فيه شرط الفائدة ، وليس الأمر كذلك مع صار، إذ لو رفعت من تركيب نحو : صار الحق باطلاً، لبقي: الحق باطلٌ، وهو خلف من القول[1].

2) **جاء في معاني القرآن للفراء تفسيراً لقوله تعالى :** ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[2]: ((في الحق النصب والرفع، ان جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو، وان جعلها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتها ... وكل موضع صلحت فيه (يفعل) أو (فعل) مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل))[3] . وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[4]: ((نصبت عجباً بكان ومرفوعها ان أوحينا))[5]. ومعنى ذلك انه يجعل لكان مرفوعاً ومنصوباً وعلى هذا الأساس ذكر اصطلاح: أخوات كان، وكأنه إشارة إلى وجود بعض الأفعال مما يؤدي عين العمل

(1) ينظر تفصيل المسألة في : في النحو العربي نقد وتوجيه : 178 .
(2) الأنفال : 32.
(3) معاني القرآن : 409/1 ويريد بالفعل الخبر .
(4) يونس : 2 .
(5) معاني القرآن : 457/1.

الذي تؤديه كان من أخذها المرفوع والمنصوب ، وهي نظرة تشبه النظرة البصرية المشار إليها عند سيبويه والمبرد.

إلا أن أداء العمل المذكور – فيما يبدو – عند الكوفيين لا يشترط فيه أن يكون بالأفعال التي خصّها البصريون لذلك ، بل قد يؤدى عندهم بأسماء الإشارة هذا وهذه، قال ابن السراج: ((فيقولون (الكوفيين) ها هو ذا قائماً وها أنا ذا جالساً، وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب، وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء بعد هذا مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة، فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال))[1] .

هذا وقد ذكر صاحب الإنصاف : ان الكوفيين ينصبون خبر كان على الحال، وذلك لان كان عندهم فعل غير واقع : أي غير متعد ، ودليلهم على ذلك ان فعل الاثنين إذا كان واقعاً فانه يقع على الواحد والجمع نحو : ضربا رجلاً وضربا رجالاً، ولا يجوز ذلك في كان، إلا ترى أنّه لا يجوز أن تقول : كان قائماً وكانا قياماً[2]. ومعنى هذا يناقض الفكرة المتقدمة التي نقلت عن الفراء ، إذ أن القول بحالية المنصوب بعد كان ينقض كون الجملة الواقعة بعد كان اسمية أو قل أنها جملة تامة لها طبيعتها الإسنادية الخاصة بها، ذلك إن الحال فضله في الكلام –على حد تعبير النحاة– يأتي بعد الكلام التام المؤلف من المسند والمسند إليه، ولا تمام لكان مع مرفوعها إلا على اعتبار أن كان تامة، وليست ناقصة، فان صح مثل ذلك فهو من قبيل التناقض الذي وقع به النحاة نتيجة جعلهم كان فعلاً مما اضطرهم إلى الخوض بمثل هذه التعليلات والبحث عن طريق يدخلها في المتعدي أو اللازم من الأفعال بعد أن استقر رأيهم على أن الفعل متعد ولازم.

---

(1) الأصول في النحو : 181/1.

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة : 119.

3) **ركز ابن السراج على الجانب الشكلي المتمثل بالعمل الذي تؤديه كان وأخواتها من رفعها الأول ونصبها الثاني**، ولذا اصطلح عليها (كان وأخواتها) وهي كان وصار وأصبح وأمسى وظل واضحي ومادام ومازال وليس[1]. وتركيزه على هذا الجانب جعله يبعد الدور الوظيفي لهذه الألفاظ ويدخل فيها ما كان بعيداً عنها من حيث المفهوم كليس وصار، مما تم ذكره عند سيبويه والمبرد سابقاً ، ولكنه في موضع آخر تنبه على عدم صحة كون هذه الألفاظ أفعالاً حقيقية ، وان لم يستطع طرح فكرة الفعلية عنها إلا انه أطلق عليها مصطلح الأفعال اللفظية، وذلك لان الفعل الحقيقي إنما يتميز بالحدث المقترن بالزمن وكان وأخواتها إنما تدل على الزمن فقط[2].

ولعل أصل الفكرة المتقدمة إنما يعود للمبرد ، جاء في المقتضب : ((وكما ان كان في وزن الفعل وتصرفه وليست فعلاً على الحقيقة))[3].

ويمكن أن نجد الفكرة المتقدمة عينهاعند الرماني والفارسي وابن جني وابن يعيش. فقد ذكر الرماني ان الفعل اللفظي هو ((الذي لا يدل مصدره على حادث))[4]. ويريد بذلك إن مصدر (كان) على سبيل المثال ، وهو الكون لا يدل على حدث كما في الفعل (ضرب) على سبيل المثال، الذي يدل مصدره (الضرب) على الحدث. وقال الفارسي:

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 92/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 83/1.

(3) المقتضب : 33/3.

(4) رسالتان في اللغة : 80.

(فقلت في تخليص المقتضية للخبر من هذه (التامة) وما يعرف به احدهما من الأخرى: كان فعل يستعمل على ضربين : يكون بمعنى وقع وحدث فيدل على معنى وزمان كما يدل وقع وحدث عليهما، والضرب الآخر أن يكون دالاً على الزمان فقط غير دالٍ على الحدث، وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل[كذا] كان فيه الخبر منتصباً غير مفارق له وإنما لزمه الخبر عوضاً عن الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان))[1] . وقال ابن جني في تحديدها : ((وهي : كان وصار وأمسى وأصبح وظل وبات واضحى ومادام ومازال وما انفك وما فتئ وما برح وليس وما يتصرف منهن وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث))[2]، ويلاحظ جعل ابن جني الباب مفتوحاً ليشمل ألفاظاً أخرى لها عين الوظيفة والعمل، وقد حاول ابن يعيش أن يفسر اصطلاح أفعال العبارة أو اللفظ بقوله : ((لأنه تدخلها علامات الأفعال ... وليست أفعالاً حقيقية لان الفعل في الحقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث، وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر، فقولك : كان زيد قائماً ، بمنزلة قولك : زيد قائم أمس، وقولك : يكون زيد قائماً، بمنزلة قولك: زيد قائم غداً ... وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول))[3] ويلاحظ محاولة ابن يعيش ربط مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول بمعنى انه لم يصرح بفاعلية المرفوع ولا مفعولية المنصوب إنما جاء ذلك على سبيل الحمل لا غير . وعدم صحة كون المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً في جملة كان وأخواتها يعني فيما يعنيه ان جعل كان فعلاً يأتي من قبيل الخلل والابتعاد عن

---

(1) المسائل المشكلة : البغداديات : 113.

(2) اللمع : 95 .

(3) شرح المفصل : 96/2.

الرأي الصائب، لان اخذ الجملة للفاعل وللمفعول يعني ان البناء الذي تعلق ذلك به إنما هو بناء فعلي، وعلى هذا كان المذهب الكوفي حينما جعل بناء (فاعل) فعلاً دائماً[1] مع انه يأخذ علامات الأسماء التي لخصها ابن مالك في :

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل[2]

وهو ما يعني ان التزام العلامة للتدميز بين الأبنية إنما هو دليل البصريين لا الكوفيين وشرط الحد ان يكون بألفاظ متفق عليها كما مر بنا سابقاً.

4) **انكر الزجاجي فعلية كان وأخواتها، جاعلاً إياها حروفاً ترفع الاسم وتنصب الخبر**، فهو من جانب يخالف النحاة في فعليتها وكأنه أحس بعدم انطباق حد الفعل الذي وضعه عليها والذي جعله مبنياً على الحدث والزمن[3] ولا حدث في كان، ومن جانب آخر يتفق معهم في جمعها على الأساس الشكلي الذي ترفع به الأول وتنصب الثاني، وعدتها عنده : كان وأمسى وأصبح وصار واضحي وظل وبات وليس ومازال وما انفك وما فتئ وما برح[4] مما يمكن ان يأخذ عليه ما اخذ على ابن السراج ومن سار بهديه .

---

(1) ينظر معاني القرآن للفرّاء : 2 / 420 .
(2) شرح ابن عقيل : 16/1.
(3) ينظر : الجمل : 17 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 53.

ويمكن أن نحمل على مفهوم الزجاجي المتقدم مفهوم النحاس في عده لها حروفاً مع انه اختلف عنه في (ليس) التي لم يجعلها النحاس من أخوات كان[1] وكأنه أحس باختلاف المفهوم الوظيفي لهذه اللفظة عن كان وأخواتها .

5) **يفهم من كلام ابن الحاجب ان الأفعال الناقصة هي:** التي لا تكتفي بمرفوعها وتحتاج إلى منصوب[2]، وفيه يظهر اعتماد ابن الحاجب المعيار التركيبي للجملة والذي لا يكتمل مفهومه عند حدود المرفوع بالنسبة لجملة كان وأخواتها. وعلى هذا الأساس حاول أن يجمع الأفعال التي لها العمل عينه من رفع الاسم ونصب الخبر مضيفاً إليها أفعالاً لم يذكرها النحاة بضمن ما ذكروه من أفعال هذا الباب من نحو : آض وعاد وغدا وراح ، جاء في شرح الوافية[3] :

كان وصار ظل بات أصبحا — أمسى واضحي آض عاد

غدا وراح مافتئ وما برح — ما انفك مازال ومادام

ومما يمكن ان يرد عليه أن تسمية الفعل الناقص بالناقص لعدم اكتفائه بمرفوعه إنما هي تسمية عامة يمكن ان تنطبق على أخوات كان وعلى الأفعال الأخرى من التي تتصف بالصفة ذاتها كالفعل المتعدي الذي لا يكتفي بحدود مرفوعه، وكان يقضي باعتبارات الحد المتقدم ان تجعل الأفعال المتعدية بضمن الأفعال الناقصة والتي تواضع النحاة على جعلها مخصوصة بكان وأخواتها مما يدخل على الجملة الاسمية رافعاً الاسم وناصباً الخبر .

---

(1) ينظر : التفاحة في النحو : 18.

(2) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 363.

(3) المصدر نفسه : 363.

6) **ركز ابن عصفور على الجانب الشكلي المتمثل بدخول هذه الأفعال على الجملة الاسمية من جهة** ، ورفعها الاسم ونصبها الخبر من جهة أخرى ، ولكنه أفاد من القاعدة المتقدمة في إدخال أفعال أخرى غير التي مر ذكرها عند النحاة، فقد عدها في المقرب: ((كان وأمسى وأصبح واضحي وظل وبات وصار وليس وغدا وآض وما انفك وما فتئ ومابرح ومادام وقعد من قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وجاء في قولهم : ما جاءت حاجتك، وهي أفعال)) [1] ويلاحظ إبعاده الدور الوظيفي لهذه الأبنية مما يمكن أن يأخذ عليه ما اخذ على الحدود المتقدمة .

ويمكن مشاهدة الفكرة المتقدمةعند ابن مالك حينما جمع هذه **الأفعال** على الاعتبارين المذكورين عند ابن عصفور إلا انه اختلف عنه في جعله لها على ثلاثة أقسام .

القسم الأول وهو ما يعمل هذا العمل (يريد به رفع الاسم ونصب الخبر) مطلقاً وهي ثمانية، كان وهي أم الباب وأمسى وأصبح واضحي وظل وبات وصار وليس، أما **القسم الثاني** فهو ما يعمل العمل المتقدم بشرط ان يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة: زال (ماضي يزال) وبرح وفتئ وانفك وأفتأ وونى ورام. وأما **القسم الثالث** فهو ما يعمل بشرط تقدم ما المصدرية عليه وهو (دام) [2]. وتراه وقد أضاف إلى الأفعال المتقدمة: ونى ورام ، وترك ذكر بعض ما ذكره ابن عصفور من نحو : قعد وجاء وغدا .

---

(1) المقرب : 100.

(2) ينظر : تسهيل الفوائد : 52.

ولكنه مع ذكره للفعلين المتقدمين (ونى ورام) في التسهيل تراه وقد ترك ذكرهما في الألفية مقتصراً على ما مر من الأفعال بعد رفع (ونى ورام) . قال [1] :

ككان ظل بات أضحى أصبحا ... أمسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك وهذي الأربعة ... لشبه نفي أو لنفي متبعة

ومثل كان دام مسبوقا بـ (ما) ... كأعط ما دمت مصيباً درهما

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد حاول ابن مالك إثبات دلالة هذه الألفاظ على الحدث والزمن كما الحال في بقية الأفعال المحتملة لذلك من حيث الدلالة الصرفية لصيغها قال : ((فالأصح دلالتها عليهما (الحدث والزمن) إلا ليس))[2]. وهذا يشير إلى إن نقصانها متأت عند ابن مالك من عدم اكتفائها بمرفوعها [3].وعلية يمكن أن يرد عليه بما رد على ابن الحاجب في الصفحات السابقة [4]. ثم أن تصريحه بعدم دلالة (ليس) على الحدث يقضي إخراجها من النطاق الفعلي ولكنه مع تصريحه ذلك لم يجرؤ على إخراجها. وتماشياً مع ما ذهب إليه في دلالتها على الحدث اضطر الى القول : ((وكلها تدخل على المبتدأ ... فترفعه ويسمى اسماً وفاعلاً وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً))[5]، وهو قول بين التناقض ، ذلك ان دخولها على المبتدأ والخبر يعني عدم جواز جعل المبتدأ فاعلاً

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 261/1.

(2) تسهيل الفوائد : 53.

(3) المصدر نفسه : 52.

(4) ينظر : حد ابن الحاجب لكان وأخواتها .

(5) تسهيل الفوائد : 52.

ولا الخبر مفعولاً، ولكون المفعول فضله في الكلام يجوز الاستغناء عنه ، ولا يجوز الاستغناء عما كان خبراً عن كان .

7) ذكر ابن فلاح اليمني في المغني ان الدليل على فعليتها من خمسة أوجه [1] :

احدهما : اتصال ضمائر المرفوع البارز بها نحو : كنت وكانوا وكنا .

- الثاني : اتصال تاء التأنيث بها .
- الثالث : تصرفها نحو : كان ، يكون ، كن ، لا تكن .
- الرابع : دخول خواص الأفعال عليها نحو : قد كان وسيكون .
- الخامس : انه بنى من كان : تفتعل ، قال الشاعر[2] :

بني اتعظ ان المواعظ جمة ... ويوشك ان يكتان وعراً سبيلها

وذكر أنها سميت ناقصة لوجهين [3] :

- **احدهما** : لعدم دلالتها على الحدث .
- **والثاني**: انه لا يتم بها مع مرفوعها كلام بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع والمنصوب . فأنه يتم بها مع مرفوعها كلام .

وعدتها عنده ثلاثة عشر فعلاً : كان وأصبح وأمسى وظل واضحي وبات وصار ومازال وما انفك وما فتئ ومابرح ومادام وليس ، إلا انه ذكر ان بعض النحاة دون ذكر

---

(1) ينظر : المغني في النحو : 7/3.

(2) أورده ابن فلاح اليمني في المغني في النحو : 7/3 ، و لم اعثر على قائله .

(3) ينظر : المغني في النحو : 9/3 .

لأسمائهم الحقوا بصار ستة أفعال وهي : آض وعاد وغدا وراح وجاء وقعد، ممثلاً لكل واحد منها [1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن اليمني ذهب الى ان كاد وأخواتها هي في الحقيقة من أخوات كان قال: ((وهي (يريد كاد وأخواتها) في الحقيقة من أخوات كان لأنها لتقرير الفاعل على صفة من رجاء أو حصول أو اخذ . إلا أنها أفردت بباب لكون خبرها فعلاً ولكونها إذا دخلت على المبتدأ والخبر أعطت الخبر حكم معناها))[2]. مما يمكن أن يفهم من ذلك ان حده لكان وأخواتها باعتبار الذاتية التي ترد عليها هو ما وضع لتقرير الفاعل على منعه، وهو عين الحد الذي ذكره فيما بعد الشريف الجرجاني في التعريفات[3] وابن كمال باشا في أسرار النحو مع فارق بإضافة ابن كمال باشا لقيد (غير مصدره) ليكون حدها عنده: ((ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدره))[4] قائلاً : ((ولابد من هذا القيد لان (ضرب) مثلاً يقدر فاعله على صفة الضاربية وهو مصدر بخلاف الأفعال الناقصة فان كان في : كان زيد عالماً بقدر فاعله على صفة كونه عالماً لا على مصدر كان))[5]، مما يمكن ان يرد به على حد اليمني والشريف الجرجاني لعدم ذكرهما لهذا القيد، زد على ذلك ان الحد المتقدم يعد شاملاً لكان وأخواتها وكاد وأخواتها على ما ذكر اليمني وهذا من قبيل التداخل الشكلي القائم على اعتبارات نظرية العامل من جهة والدخول على الجمل الاسمية من جهة أخرى ، وإلا فان الجانب الوظيفي للبابين مختلف

(1) ينظر : المصدر نفسه : 13/3.
(2) المصدر نفسه : 339/3.
(3) ينظر : التعريفات : 18.
(4) ينظر : أسرار النحو : 246 – 247.
(5) المصدر نفسه : 246 – 247.

تماماً واختلافه هذا حتى من جهة الباب الواحد الذي جمعت أفعاله باعتبار الشكل المذكورلا على الاعتبارات الوظيفية وما يقتضيه السياق.

ثم أن اعتماد اليمني الأساس الذي يذهب إلى أن الناقصة إنما سميت كذلك لاعتبارين أما لعدم دلالتها على الحدث أو لعدم اكتفائها بمرفوعها مردود من جهتين : الأولى أن كون كان وما حمل عليها لا يدل على حدث هي صفة لا تخصها وما حمل عليها بل من الأفعال ما لا يدل على ذلك أيضاً كنعم وبئس وكاد وما حمل عليها وصيغة التعجب، ويقضي اعتماد ذلك إدخال هذه الأفعال مع أخوات كان . وأما الثانية فعدم الاكتفاء بالمرفوع هي صفة الفعل المتعدي وعليه يجب كون المتعدي من الأفعال ناقصاً وهو خلاف الواقع .

8) **ذكر الأشموني ان هناك أفعالاً حملت على صار ولم يعدها النحاة بضمنها وذلك عشرة وهي** : ((آض ورجع وعاد واستحال وقعد وصار وارتد وتحول وغدا وراح))[1].

ويمكن الإفادة مما تقدم في إثبات ما يأتي :

1) الوظيفة الصرفية التي تؤديها كان هي الدلالة على الزمن فقط دون الحدث، وقد تنبه بعض النحاة على ذلك – فيما مر ذكره سابقاً – وذهب بعضهم إلى حرفيتها من جهة وقال بعضهم بأنها فعل لفظي، وعز على بعضهم أن لا يجد لها حدثاً فقال باحتوائها على ذلك كما الحال عند ابن مالك ولكن ذلك كله من اجل البقاء في دائرة المنهج

(1) شرح الأشموني : 1/ 110 – 111 .

الذي رسم للنحو العربي وان أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف، وان الضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية والكسرة علم الإضافة.

أما من حيث الدلالة على الزمن فهي عند النحاة دلالة صرفية محضة هي عين الدلالة المثبتة للفعل بأقسامه الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) وأنها من قبيل حركات الفلك حركة ماضية وحركة آتية وحركة آنية [(1)]. في حين ان السياق اللغوي الذي ترد عليه كان وأخواتها يأتي على الإشكال الآتية :

أ. تفيد كان زمناً غير محدد بفترة كالصباح والمساء، وقد تكون دالة على الحال في أكثر الأحيان إن كانت بصيغة المضارع والمستقبل ان كانت بصيغة الأمر.

ب. أضحى وأمسى وأصبح وبات تدل على زمن معين ، وهو الضحى والمساء والصباح، واستغراق المساء كله في بات.

ج. الدلالة على الاستمرار، ويمكن ان يؤدى ذلك بظل ومازال وما انفك وما فتئ ومابرح، وغالبا ما يدل الماضي منها على الاستمرار في المضي والمضارع منها على الاستمرار في الحال .

د. تفيد صار التحول ، وهي بصيغة الماضي تفيد التحول في الزمن الماضي، وبصيغة المضارع تفيد التحول في الحال غالباً وبصيغة الأمر تفيد التحول في المستقبل في أكثر الأحيان .

ه. تفيد ما دام الدوام الاستمراري في الماضي المتصل بالحال .

و. ان دخلت كان في جملة شرطية غالباً ما تكون دلالتها مستقبلية .

ز. ان اتصلت كان بـ (لم) أفادت الماضي المنقطع .

---

(1) ينظر : تفصيل المسألة في شرح المفصل : 4/7 .

ح. تدل على الماضي المتوقع تحققه في وقت قريب من الحال ، وذلك إذا ما اتصلت بلما من نحو : ناديت قومي ولما يكن منهم مستمع . مع أنها جاءت بصيغة المضارع .

ط. تدل على الماضي القريب من الحال وذلك إذا ما اتصلت بقد من نحو : قد كان زيد يكتب.

ي. تنصرف دلالة كان الى الاستقبال في حالة مجيئها بسياق الدعاء من نحو: لا كان يوم الأربعاء يوماً .

ك. وتنصرف دلالة كان للاستقبال إذا ما كان السياق تحضيضاً من نحو: هلا كنت باراً بوالديك.

ل. تنصرف دلالة كان الى الاستمرار في كل الأزمنة من دون اختصاص بزمن معين ويمكن ملاحظة ذلك في قوله تعالى : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1] .

م. تأتي كان دالة على القدرة ، ولا دلالة لها على زمن مطلقاً، ويلاحظ ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾[2] أي ما قدرتم .

ن. قد تدل في السياق على المراهنة – إذا صح الاصطلاح – ولا دلالة لها على زمن، وذلك من نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً ﴾[3].

2) يجعل النحاة كان وأخواتها من نواسخ الابتداء ، بمعنى أنها تدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر لتنسخ حكمها الإعرابي من كونها مرفوعة الأول

---

(1) النساء : 100 .
(2) النمل : 60 .
(3) الإسراء : 93.

والثاني إلى كونها مرفوعة الأول ومنصوبة الثاني ، وظاهر الوظيفة المتقدمة أنها مرتبطة العامل لأنهم حينما حكموا بفعليتها اقتضى الأمر أن يعمل ذلك الفعل فيما بعده الرفع والنصب ولذا زال كون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء وكون الخبر مرفوعاً بالمبتدأ أو الابتداء على اختلاف المذاهب في هذا الموضع ، مما هو موضح في مبحث المبتدأ. مع أن الذي نلحظه على ما كان مبتدأ في جملة كان وأخواتها باعتبار الأصل انه باقٍ على حركته قبل دخول كان وبعد دخولها، ومع ان ذلك الأصل الذي اقروه وهو دخولها على الجمل الاسمية منتقض في نحو قولنا : كان يقوم زيد، وفيها دخلت كان على جملة فعلية وهي جملة : يقوم زيد، ولكي يستقيم ذلك مع الأصل الموضوع راحوا يقررون تقدم الخبر على المبتدأ في مثل هذا التركيب، كما هو واضح من قول ابن جني في الخصائص[1]. رغم استقامة الكلام وعدم وجود المبرر الذي يدعو لتقديمه .

ومن جهة أخرى فان المنهج الذي قال به النحاة وبالذات في هذا الموضع النحوي يجعل من جملة المبتدأ والخبر التي تدخل عليها كان مجزءة الى اسم وخبر، والقول بنظرية العامل يلغي النسبة القائمة بينهما والتي نلاحظها في نحو قولنا : زيد قائم، والذي فيه نسب القيام الى زيد ، فلو جعل – اعتماداً على المنهج المذكور – لفظ (قائم) في تركيب كان بمثابة المفعول أو مفعولاً صراحة عند بعضهم – كما مر – لخرج عن النسبة لان المفعول فضله في الكلام أو قل من مكملات الإسناد .

ثانيا : أفعال المقاربة

أخذ تحديد النحاة لأفعال المقاربة شكلين أساسيين، ارتبط الأول بالجانب الوظيفي المؤدى من ألفاظ هذا الباب، على اختلاف عدتها، وارتبط الثاني بمقتضيات العامل، فجاء مهتماً بالأثر الإعرابي الذي نلاحظه على ما بعد الأفعال المذكورة من جهة، ودخولها على

---

(1) ينظر : الخصائص : 1/273 – 274.

ما يسمى بالجملة الاسمية ، بحيث تكون محمولة من هذا الجانب على كان وأخواتها من جهة أخرى، ولكنا لا نستطيع مع هذا فصل الشكلين المتقدمين عن بعضهما لترابطهما حتى في المؤلفات النحوية الأولى كالكتاب والمقتضب، فإليهما يرجع ربط أفعال هذا الباب بكان وأخواتها ولكن بفارق يمكن ملاحظته من العرض الآتي :

1) **المقاربة عند سيبويه وظيفة يمكن اداؤها بأفعال من نحو:** كاد وكرب وأوشك وقارب ودنا وعسى واخلولق[1]، ويمكن أداؤها بأدوات من نحو: لعل، جاء في الكتاب: ((وقد يجوز في الشعر : لعلي ان افعل، بمنزلة: عسيت ان افعل))[2]. وهي الفكرة التي تمثلها المبرد فيما بعد، قال بعد ان ذكر أفعال المقاربة: ((ومن هذه الحروف[3] (لعل) تقول : لعل زيداً يقوم، ولعل حرف جاء لمعنى مشبه بالفعل كان معناه التوقع لمحبوب أو مكروه))[4] .

ولعل الرابط بين ما ذكر من أفعال هو أداؤها لوظيفة المقاربة أو الدنو من جهة ودخولها على الجمل الاسمية من جهة أخرى ، ولذا حملت هذه الأفعال عند سيبويه في موضع من مواضع الكتاب على كان وأخواتها ، قال : ((ومثل ذلك: عسى يفعل ذاك، فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنك قلت : كدت فاعلاً، ثم وضعت افعل

---

(1) ينظر : الكتاب : 157/3 ، 158 ، 159.

(2) المصدر نفسه : 160/3.

(3) يظهر ان كلمة حرف عنده ليس القصد منها الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل ، لان هذا يقضي – وقد جاءت الكلمة بصيغة الجمع – ان يجعل بقية الأفعال حروفاً ، وهو خلاف الواقع لتصريحه بفعليتها . ينظر : المقتضب : 68/3.

(4) المصدر نفسه : 73/3.

في موضع فاعل))[1] . ولكن حمله لهذه الأفعال على كان وأخواتها جاء من حيث الاعتبارات الشكلية ، وكأنه كان يدرك الفرق بين البابين من الجانب الوظيفي. ولذا ادخل بضمن أفعال هذا الباب ما كان آخذاً لمفعول به صراحة لا حملاً كالفعل (قارب) في : قاربت زيداً ، في بعض من استعمالاته. ولكن الفكرة المتقدمة (فكرة الحمل على الكان) استهوت النحاة فيما بعد فحاولوا إيجاد علاقات بين البابين المذكورين ، قال ابن يعيش: ((ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر . ألا ترى أن كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبركما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر))[2]. وذهب ابن فلاح اليمني إلى ابعد من هذا بحيث جعلها من أخوات كان، قال : ((وهي في الحقيقة من أخوات كان لأنها لتقرير الفاعل على صفة من رجاء أو حصول أو اخذ ، إلا أنها أفردت بباب لكون خبرها فعلاً ولكونها إذا دخلت على المبتدأ والخبر أعطت الخبر حكم معناها))[3].

مع أن هذا الذي ذكر إنما يذهب بالدور الوظيفي المؤدى من أفعال هذا الباب، وبعدها يؤدي إلى الجمع على الأساس الشكلي المبني على العامل، وبطبيعة الحال أن هذا سيجر الى البحث عن علاقات لا صحة لها من نحو ما ذكره كمال إبراهيم بدري في : الزمن في النحو العربي، وأنهما (كان وكاد) يلتقيان في جملة من الأمور، من نحو : دخولهما على الجملة الاسمية ونسخ حكم الجملة المذكورة، وعدم دلالة أفعال البابين على الحدث

(1) الكتاب : 3 / 11 .
(2) شرح المفصل : 115/7 .
(3) المغني في النحو : 339/3 ، وينظر : شرح ابن الناظم : 59.

واحتوائهما والمتصرف منهما على حروف المادة، ودلالتهما على الزمن، وقيام أفعال المقاربة بتقرير الفاعل على صفة رجاء أو حصول أواخذ ، وهي وظيفة تؤديها كان وأخواتها باختلاف وظيفة كل فعل من أفعالها [1]. وهي علاقات شكلية ليس من الضروري ان يؤخذ بها لأسباب منها:

أ. ضياع الدور الوظيفي المؤدى من أفعال البابين .

ب. انتقاض العلاقات المذكورة بكون سمة الدخول على المبتدأ والخبر ليست سمة خاصة بكان وكاد بل هي كذلك في ان ولا النافية للجنس وفي غيرهما. ثم ان عدم الدلالة على الحدث أمر لا يبرر العلاقة المذكورة لان ذلك من سمة افعل التعجب وأفعال المدح والذم وأفعال أخرى، والأخذ بهذا الظاهر يقتضي ان يجعل التعجب والمدح بضمن المقاربات أو الأفعال الناقصة ، وهو خلاف الواقع.

ج. وجود الفوارق بين البابين، من نحو : دلالة كان وأخواتها على الزمن الخالص لوجه الزمن – إن صح التعبير – مع تخصيص له في بعض الأفعال كأصبح وأمسى، في حين تدل أفعال المقاربة على الزمن المقترن بوظيفة المقاربة أو الرجاء أو الشروع، ومنه أيضاً مجيء خبر كان مشتقاً، ولا يجوز ذلك في أفعال المقاربة ولذا عد قول الشاعر [2]:

فأبت إلى فهم وما كدت آيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

(1) الزمن في النحو العربي : 112.

(2) البيت لتأبط شراً : ينظر : ديوان الحماسة : 18/1 .

نادراً لا يقاس عليه [1] . ومنها جواز مجيء خبر كان جامداً وعدم جواز كونه كذلك في خبر كاد ، وفوارق أخرى كافية للتدليل على عدم صحة دمج البابين .

2) **حاول معظم النحاة فيما بعد تجزئة أفعال هذا الباب على الاعتبار الوظيفي المؤدى من ألفاظه**، وان كانوا يجعلون ذلك كله تحت اسم (أفعال المقاربة) ليكون من باب تسمية الكل باسم الجزء [2]، وهم مع هذا مختلفون في العدة التي تكون عليها أفعال هذا الباب ، مما سيتضح أمره إثناء البحث.فابن الحاجب مثلاً جعلها على ثلاثة أقسام :((قسم يدل على المقاربة على سبيل الرجاء وهي : عسى ... وقسم على المقاربة على الحصول، كقولك : كادت الشمس تغرب ... وقسم يدل على المقاربة على سبيل الأخذ فيه وهي ما سواها كقولك : اخذ زيد يقول وجعل وطفق وكرب وأوشك))[3]. ومما يلاحظ على ذلك أن الوظيفة الأساسية لأفعال هذا الباب عند ابن الحاجب هي الدلالة على المقاربة ولكن على سبيل الحصول أو الترجي أو الأخذ على حد تعبيره، في حين جعلها ابن مالك على ثلاثة أقسام أيضاً مع فارق في العدة والمفهوم ، يمكن ملاحظته من قوله: ((منها للشروع في الفعل: طفق

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 324/1.

(2) ينظر : على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : 323/1.

(3) شرح الوافية نظم الكافية : 369، وسايره على ذلك ابن كمال باشا في : أسرار النحو : 251.

وطبق وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام ، ولمقاربته: هلهل وكاد وكرب وأوشك وألم وأولى، ولرجائه: عسى وحرى واخلولق))[1].

ويلاحظ على ذلك جعله المقاربة وظيفة أفعال محددة وهي: هلهل وكاد وكرب وأوشك وألم وأولى، وهو مفهوم أفاد منه بعض النحاة المحدثين كالمخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه وان كان قد خالف المفهوم المتقدم في ان جعل المقاربة في: كاد وكرب وأوشك دون سواها [2].

وبعد هذا العرض يمكن القول :

أ. وضع النحاة لهذا الباب مصطلحاً وهو: أفعال المقاربة، وهو مصطلح أوسع من المفهوم المتواضع عليه لأفعال هذا الباب، لاختصاص أفعال المقاربة عندهم بما دخل على الجملة الاسمية رافعاً الأول وناصباً الثاني، في حين ينبئ المصطلح المتقدم عن الجانب الوظيفي أو المعنوي المؤدى من طائفة من الأفعال ، قد يكون منها: كاد وكرب، وما ذكر سابقاً، وقد يكون منها اقترب ودنا، وما كان متصلاً بقرينة تجعل منه دالاً على المقاربة من السياق، كقولنا: يأتي قريباً، أو يحصل قريباً، وما شابه ذلك .

ولما كانت السمة المنطقية للحد والمحدود تطابق المفهوم بحيث لا زيادة ولا نقصان[3] عد ذلك من قبيل الخلل الذي يجعل الدارس يبتعد عن الفهم الصحيح لهذا الباب النحوي .

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 59 ، وينظر : شرح الأشموني : 130/1 .

(2) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 187.

(3) ينظر : على سبيل المثال : المنطق للمظفر : 115 – 116 .

ب. تنبه بعض دارسي العربية على الخلل الذي اتسمت به طريقة جمع أفعال هذا الباب. فقد ذهب الرضي الاسترآبادي مثلاً إلى عدم دلالة (عسى) من أفعال هذا الباب على المقاربة وقال: ((أرى أن عسى ليست من أفعال المقاربة إذ هو طمع في حق غيره تعالى. وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله))(1) . وذهب السامرائي من المحدثين الى عدم دلالة الفعلين:حرى واخلولق، على الرجاء ، ولذا فهم يمثلون لحري بمثال يصنعونه... وهو: حرى زيد يقوم، وأنا لا أحس الرجاء في هذه الجملة، وذلك لأني لم أر هذا الفعل بمعنى الرجاء في أي نص من النصوص القديمة)) (2)، والدلالة اللغوية للفعل (اخلولق) هي: الاستواء بمعنى استوى في الأرض، فهم يقولون : اخلولق الرسم إذا استوى في الأرض، وقد اعتمد النحاة في دلالتها على الرجاء على المثل الذي جاء به سيبويه : اخلولقت السماء ان تمطر (3). فإذا ما كانت دلالة الأفعال المشار إليها تبتعد عن الرجاء فحري بها ان تبتعد من حيث الدلالة عن المقاربة . وإذا ما كانت المقاربة حاصلة في بعض الأفعال دون سواها يكون من غير الصواب إطلاق اسم الجزء على الكل لان ذلك سيؤدي الى قصور الفهم وتعقيد المادة النحوية.

---

(1) شرح الكافية : 301/2 .

(2) في النحو العربي ، نقد وبناء : 85.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 85 .



مباحث الفضلة



الفصل الأول

المفعـــول و ما أشبهــــه

- **أولاً** : المفعول به.
- **ثانياً**: المفعول المطلق.
- **ثالثاً**: المفعول له.
- **رابعاً**: المفعول فيه.
- **خامساً**: المفعول معه.
- **سادساً**: الحال.
- **سابعاً**: التمييز.

أولاً : المفعــول بـــه

و سأقتصر هنا على ما كان مختلفاً من الحدود لإبراز ذاتية هذا الباب النحوي وكالآتي :

1) **يرتبط مفهوم المفعول به عند سيبويه ارتباطاً وثيقاً بالمعنى المستفاد من سياق التركيب الذي يرد فيه هذا الموضع النحوي . وهو أمر يمكن ملاحظته من أقواله الآتية :**

أ.**جاء في الكتاب** : ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع

الفاعل))[1]، ويلاحظ على ذلك انه جعل المفعول مرفوعاً ولم يجرؤ – إذا صح التعبير – ان يعد ما سمي بنائب الفاعل فاعلاً كما الحال عند الجرجاني والزمخشري[2]، ذلك ان المعنى الذي يؤديه هذا الوضع هو معنى المفعولية سواء جاء مرفوعاً أو منصوباً باعتبار الأصل .

ب. **وقال ايضاً** : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول وذلك قولك : ضرب عبد الله زيداً))[3]، وقد أورد المفعول في المثل المتقدم منصوباً رابطاً إياه بمفهوم التعدي عنده . وهي صورة من صور المفعول به الواردة في الكتاب .

ج. **وجاء في الكتاب**: ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، والفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها))[4]. ومن النص المتقدم يظهر ان سيبويه يجعل المفعول معه مفعولاً به يعمل فيه الفعل المتقدم أو ما حمل عليه بوساطة الواو، وهو مفهوم وضحه الجرجاني فيما بعد بقوله : ((اعلم انك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فان زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو ، وذلك انك لما قلت : ما صنعت ، لم يمكنك ان تعديه إلى زيد وتوقعه عليه إذ لا تقول: أي شيء صنعت زيداً... فلما جئت بالواو صار متوسطاً

---

(1) الكتاب : 1 /33 – 34 .
(2) ينظر : شرح الكافية : 1 / 71 .
(3) الكتاب : 1 / 34 .
(4) المصدر نفسه : 1 / 297 .

بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم))[1]. ومن هنا يتضح جعله كل من نائب الفاعل والمفعول معه مفعولاً به، بمعنى انه ركز على الجانب الوظيفي لهذا الباب، إلا أننا لا نعدم اهتمامه بالجانب الشكلي المتمثل بنظرية العامل ومحاولة البحث عن علة النصب في مواضع يقع منصوبها مفعولاً به باعتبار الأصل . كما الحال في المنادى المنصوب قال : ((ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله. وأما يا زيد ...حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله ، فحذف أريد ، وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان علم انك تريده))[2]. وكأنه أراد بذلك إيجاد توجيه للحركة الإعرابية التي تظهر على المنادى: وان كان التوجيه المتقدم مما يغير طبيعة الجملة المحتوية على المنادى من كونها إنشائية إلى كونها خبرية ، ثم ان التأويل المتقدم إذا كان يصلح بشيء من التوسع فيما كان منصوباً كالمضاف وشبيه المضاف : فانه لا يعد مقبولاً فيما كان مرفوعاً كالمفرد المعرفة والنكرة المقصودة .

2) **حاول المبرد ان يضع تفسيراً لهذا الموضع النحوي على أساس التفرقة بينه وبين المفعولات أو ما عد مشبهاً لها كالحال ولذا قال:** ((فإذا قلت : ضربت زيداً أو كلمت عمراً، فأنت لم تفعل زيداً ولا عمراً، إنّما فعلت الضرب والكلام فأوقعت الضرب بزيد، وأوصلت الكلام إلى عمرو، فزيد وعمرو مفعول بهما لأنك فعلت فعلاً أوقعته بهما وأوصلته إليهما))[3] .

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 1/ 660 .
(2) الكتاب : 1 / 291 .
(3) المقتضب : 4 / 299 .

ويمكن ان نجد المفهوم المتقدم عينه عند الزجاجي وعبد القاهر الجرجاني حينما جعلا المفعول المطلق هو المفعول الوحيد الذي تصح عليه التسمية تسمية المفعولية . قال الزجاجي : ((والمفعول به قولك : ضربت زيداً ، فزيد ليس بمفعول لك إنما فعلت فعلاً أوقعته به))[1] ، وجاء في المقتصد : ((إن المفعول المطلق هو أولى المفاعيل أن يسمى مفعولاً ألا ترى انك إذا قلت : قمت قياماً كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود وفعلته على الحقيقة وليس كذلك سائر المفعولات))[2] . إلا أننا ومع هذا الذي نلحظه من تفسير يبين حقيقة الباب المتقدم لا زلنا نجد عند النحاة عامة من يجعل (زيداً) في نحو: ضربت زيداً ، مفعولاً مع ان مصطلح المفعول إنما يخص الحدث لا الاسم المنتصب الذي يقع بعد الفعل ، وهو في التركيب المتقدم لفظ (زيد) .

3) **وحده ابن برهان بأنه:** ((الذي يكون في جواب قولك: بمن مررت؟ فيقال : بزيد))[3]. وفيه يعتمد المعيار الشكلي الخارج عن ذاتية الموضع المذكور، وهو صلاحيته للوقوع جواباً للسؤال الذي ذكره أو مثيله. هذا ما يعني ان الأخذ بظاهر الرسم المتقدم يجعل من المجرور في نحو : مررت بزيدٍ مفعولاً به، في حين يخرج من حد المفعول به ما كان مفعولاً لأعطى وعلم وأشباههما، وما كان مفعولاً لفعل منفي أو منهي عنه، لعدم صحة انطباق الرسم المذكور عليه .

---

(1) الجمل : 305 .

(2) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 580 .

(3) شرح اللمع : 1 / 106 .

4) **وهو عند ابن الحاجب:** ((الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وعنى النحويون بالوقوع التعلق، ليدخل نحو: علمت وأردت وقصدت ونحو ذلك))[1]. وبالحد المتقدم نفسه حده الفاكهي في شرح الحدود النحوية [2]، مضيفاً الى ذلك قوله : ((ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو على الاختصاص أو الإغراء أو التحذير والنداء))[3]. ويلاحظ على ذلك بناء الحد المتقدم على أساس المعيار الوظيفي المتمثل بكون المفعول به ما وقع عليه فعل فاعل .

و تتمثل إشكالية المعيار المتقدم في :

- القول بأنه ما وقع عليه فعل فاعل يدخل في الحد ما سمي عند النحاة بنائب الفاعل لان فعل الفاعل واقع عليه إلا أن الفاعل فيه مجهول ، ولا يخرجه ذلك عن الوظيفة التي يؤديها.
- المجرور بحرف من حروف الجر في نحو : مررت بزيدٍ ، يقع عليه الفعل: إلا إن وقوعه عليه بالواسطة ، ومع هذا يصح إطلاق المفعول به عليه، لأدائه الوظيفة المذكورة من جهة وتعلقه بالفعل المتقدم عليه من جهة أخرى.
- لا صحة للقول بان مقصد النحويين بالوقوع التعلق، ذلك ان التعلق أوسع مفهوماً من الوقوع لشموله كلاً من الاسم والفعل والحرف، فقد يتعلق الاسم بالاسم وقد يتعلق الاسم بالفعل وقد يتعلق الحرف بالاسم أو بالفعل[4]. وإذا ما

---

(1) شرح الوافية نظم الكافية : 189 .

(2) ينظر : شرح الحدود النحوية : 97 .

(3) المصدر نفسه : 97 .

(4) ينظر : تفصيل المسالة في نحو دلائل الأعجاز : 49 – 50 .

صح هذا الاعتراض فان تركيباً من نحو: لم يضرب زيد محمداً ، ولا يضرب زيد محمداً، لا يعد منصوبه – باعتبار ظاهر الحد – مفعولاً به ، وهو خلاف الواقع لإجماع النحاة على مفعولية ما شابه ذلك .

5) **وحده ابن عصفور بانه** : ((كل فضلة انتصب عن تمام الكلام ، يصلح وقوعها في جواب من قال : بأي شيء وقع الفعل ؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه))[1]، وقال في موضع آخر : ((هو كل فضلة انتصب بعد تمام الكلام ، يكون محلاً للفعل خاصة))[2] .

وذكر أيضاً : ان قيد يكون محلاً ((يخص المفعول به والمفعول فيه ، وقولنا الفعل خاصة يخص المفعول به دون ظرف الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل .... والمفعول (يريد المفعول به) إنما هو محل من حيث وقع الضرب به لا فيه))[3]. وقد اعتمد في حده الأول على معايير شكلية تمثلت بكونه فضلة في الكلام– بحسب المفهوم النحوي للفضلة – ويكون منصوباً ، وكأنه يريد بذلك إخراج ما سمي بنائب الفاعل لأنه ليس فضلة وإخراج المجرور لأنه ليس منصوباً ، مضيفاً الى ذلك معيار صلاحية وقوعه جواباً لنحو قولنا : بأي شيء وقع الفعل ؟ أما حده الثاني فقد أضاف فيه للقيود المذكورة في حده الأول قيد (يكون محلاً للفعل خاصة) مفسراً إياه بالقول الذي ذكرناه سابقاً .

وتتمثل إشكالية الحدين المتقدمين فيما يأتي :

---

(1) المقرب : 125 .

(2) شرح جمل الزجاجي : 1 / 161 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 1 / 161 – 162 .

- معارضتهما بما ذكر من حدود سابقة تجعل نائب الفاعل والمجرور بحرف الجر مفعولاً به.
- تشعر (الباء) التي ذكرها في مقياسه لمعرفة المفعول به وهو قوله : بأيّ شيء وقع الفعل؟ بأنّها لإرادة بيان الآلة التي وقع بها الفعل، وليست لبيان الشيء الذي وقع الفعل عليه. والمقياس وإنْ كان متضمناً للمعنى الثاني، إلا أنَّ دلالته عليه اضعف من دلالته على المعنى الأول الخاص بالآلية .
- عدم وضوح قيد (ما كان محلاً للفعل خاصة) من جهة كون المفعول به محلاً للفعل والفاعل والمفعول أيضاً، ولا يخص ذلك ما كان ظرفاً زماناً أو مكاناً– على حد قوله – ذلك ان قولاً من نحو : ضربت زيداً ، وقد جاء منصوبه مفعولاً به، إنما يقدر عندهم[1] : فعلت ضرباً بزيد ، فالفعل والفاعل والمفعول الذي هو الضرب محله باعتبار الكُلّيَّة هو لفظ (زيد) في التركيب المتقدم، ذلك ان زيداً ليس هو المفعول بالحقيقة ، وإنما المفعول هو الحدث الذي يفهم من الفعل المتقدم عليه .

6) **وهو عند ابن كمال باشا** : ما تعلق به الفعل وقوعاً أو كفاً بلا واسطة حرف، فلا يرد خلق الله العالم وطلبت العلم وما ضربت زيداً ومررت بزيدٍ))[2]. ويظهر أن المعيار المعتمد عنده هو معيار التعلق ولكن لا كل تعلق بل هو تعلق المفعول بفعله، من دون ذكر لقيود المفعول كالفضلة ، والنصب مما يمكن أن يدخل في الحد ما كان نائباً عن الفاعل لتعلقه بالفعل من جهة وعلى سبيل الوقوع والكف من جهة أخرى لانا نقول :

---

(1) ينظر على سبيل المثال : المقتضب : 4 / 299 .

(2) أسرار النحو : 120 .

ضرب زيد ولا يضرب عمرو (بالنهي)، ثم أن ما قاله معارض برأي من جعل المجرور مفعولاً فيما تقدم من حدود .

واعتماداً على ما تقدم يمكن القول بما يأتي :

أ. **يحاول النحاة الربط بين المفعولية وبين حركة الفتحة** ، مع ان المفعولية وظيفة نحوية، لا يشترط في أدائها اختصاص الموضع بالنصب ، فقد يكون مرفوعاً وقد يكون مجروراً، كما لو قيل: ضرب زيد ومررت بزيدٍ ، فقد جاء لفظ (زيد) في الأولى مرفوعاً وفي الثانية مجروراً، وهو في الحالتين مفعول به باعتبار المعنى، ولذا لو عاد الفاعل في الأولى ونزع الخافض في الثانية عاد الاسم الى وضعه الشكلي المتمثل بكونه منصوباً . وقد مر بنا سابقاً عد نائب الفاعل عند بعض النحاة مفعولاً لان المعنى هو الذي شغلهم دون الشكل. وأما المجرور فهو مفعول في الحقيقة، قال الزجاجي: ((وكذلك إيصال الفعل بحرف الخفض الى مفعوله كقولك: مررت بزيدٍ وركبت الى عبد الله ، غير جائز مثله في الأفعال، لان هذه المخفوضات مفعولات في الحقيقة))[1].

وقد اضطرهم منهجهم القائم على الاعتبارات المتقدمة الى البحث عن علاقات وأسباب يعللون بها نصب موضع من مواضع اللغة . كما الحال في المنادى والمنصوب على الاختصاص وعلى الإغراء والتحذير والمنصوب على الاستثناء فهي مواضع حملت عندهم على المفعول به ، وكان حملها مدعاة لتأويل تركيب لغوي تضمن واحداً من الموضوعات

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 109 .

المتقدمة . فقالوا بان الأصل في النداء: (يا أدعو أو أنادي)[1] مع ان ذلك إنما يصلح – لو سلمنا بصحة التأويل المتقدم – مع ما كان منصوباً من المناديات ولا يمكن القول به في حالة كون المنادى مرفوعاً .

وكذا تأولوا النصوص المحتوية على معنى الإغراء والتحذير والاختصاص، جاء في الكتاب في معرض حديث صاحبه عن الاختصاص : ((وكذلك قولك: إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، وكأنه قال : اعني ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب))[2]. وجاء في المقتضب: ((فلما كانت (إياك) لا تقع إلا اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر، لأنّ الأمر كله لا يكون إلا بفعل ، وذلك قولك: إياك والأسد يا فتى، وإنما التأويل: اتق نفسك والأسد، وإياك منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان))[3]. وهي نصوص يظهر من خلالها بحث أصحابها عن العلة التي جعلت الاسم منصوباً فيما كان تحذيراً أو إغراء أو اختصاصاً مع أنّ ذلك التأويل مما يغير في معنى النص المحتوي على الأسلوبين المتقدمين.

وبمثل ذلك حاولوا تعليل ما كان منصوباً على الاستثناء فاضطرهم الأمر إلى تحديد ذلك الموضع وفقاً للفكرة المتقدمة فقالوا في حده بأنه : ((إخراج بعض من كل بمعنى إلا))[4] أو ما شابه ذلك من حدود مستوحاة من الفكرة التي قال بها سيبويه ونسبها للخليل بن احمد من أنّه إنما نصب (يريد المستثنى) لأنّه مخرج مما دخل فيه غيره[5]. وقد جرت الفكرة المتقدمة على تأويل تركيب من نحو : جاءني القوم إلا زيداً،

---

(1) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : 1 / 291 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 327 .
(3) المقتضب : 3 / 212 .
(4) وهو حد الرماني ، ينظر : رسالتان في اللغة : 70 .
(5) ينظر : الكتاب : 2 / 303 .

بأعني زيداً أو استثنى زيداً ، فكانت إلا فيه بدلاً من الفعل على حد تعبير المبرد[1]. مع إن الاستثناء مثلما يكون إخراجاً يكون إدخالاً ، وقد تنبه بعض النحاة الى عدم صلاحية الفكرة المتقدمة فقال في حد الاستثناء : ((ان تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره))[2] .

ب. **يجعل النحاة المنصوب الذي في تركيب من نحو** : ضربت زيداً وأشباهه مفعولا به، وقد دفعهم ذلك التواضع الى القول بمفعولية الاسم المنصوب وهو لفظ (زيد) في التركيب المشار إليه ، مع ان الواقع يشير الى انه ليس مفعولاً بل التقدير على حد مفهوم بعض النحاة : فعلت ضرباً بزيد ، والمفعول هو الحدث وليس الاسم المنصوب. وقد يكون ذلك جانباً من جوانب عدم دقة المصطلح الموضوع لهذا الباب النحوي. وفي مجال آخر قد يكون قريباً من الواقع أنْ يصطلح عليه (الموقوع عليه) أو ما شابه ذلك ، وقد مرّ بنا تحديد بعض النحاة له ، وانه: الذي يقع عليه فعل الفاعل[3].

ثانيا : المفعول المطلق

و فيما يأتي بيان لوجهة نظر النحاة فيه :

1) **ذكر سيبويه في كتابه** : ((هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره . وإنّما يجيء ذلك على ان تبين: أي فعلٍ فعلت ؟ أو توكيداً ، فمن ذلك قولك على قول

(1) ينظر : المقتضب : 4 / 390 .

(2) وهو حد ابن جني في اللمع : 139 .

(3) ينظر حد ابن الحاجب له .

السائل: أي سيرٍ سيرَ عليه ؟ فتقول : سير عليه سيرٌ شديدٌ، وضرب به ضرب ضعيف ، فأجريته مفعولاً والفعل له. فان قلت: ضرب به ضرباً ضعيفاً فقد شغلت الفعل بغيره عنه...وتقول سير عليه سيرتان أيّما سيرٍ كأنك قلت: سير عليه بعيرك أيّما سير فجرى مجرى: ضرب زيد أيّما ضرب وضرب عمرو ضرباً شديداً. وتقول على قول السائل: كم ضربة ضُرب به؟ وليس في هذا إضمار شيء سوى كم، والمفعول كم ، فنقول: ضرب به ضربتان، وسير عليه سيرتان، لأنَّه أراد أنْ يبين له العدة))[1] . ومن النص المتقدم نستشف ما يأتي:

أ. عدم اختصاص المفعول المطلق بالمنصوب فقط بل قد يأتي مرفوعاً بدليل قوله: ((ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا تعلق الفعل به)).

ب. العلاقة التي ذكرها وهي : أي فعل فعلت؟ لا تشمل أنواع المفعول المطلق بأكملها بدليل قوله ، ((وذلك على ان تبين : أي فعل فعلت أو توكيداً)).

ج. إذا ما صح اعتماد العلامة دليلاً للمفعول المطلق فان ذلك يمكن ان يشمل ما كان مفعولاً من مادة فعله أو لم يكن كذلك كـ : فعلت ضرباً ، وأنشأ الله العالم[2].

د. المصدر المعدود مفعولاً مطلقاً يمكن ان يتعلق بالفعل السابق له ، أو ان لا يتعلق به، وهو معنى عبارة سيبويه: ((فيرتفع كما ينصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره)). واعتماداً على ذلك المفهوم فان المفعولية إنما هي وظيفة تؤدى في بعض الجمل المحتوية على ما سمي مفعولاً مطلقاً دون غيرها .

---

(1) الكتاب : 1 / 229 – 230 .

(2) سيأتي بيان ذلك في حد عبد القاهر الجرجاني للمفعول المطلق .

فجمل من نحو : ضربت ضرباً شديداً ، وضرب ضرب شديد إذا أخذت بمعنى فعلت فعلاً، تكون المفعولية في مصدرها واضحة بارزة، أما في نحو : ضربت زيداً ضرباً شديداً، فان المصدر فيها جاء لإفادة وظيفة البيان، والبيان غير المفعولية، وذلك لتعلق الفعل بالمفعول به لا بالمصدر الذي تلاه .

2) **وحده ابن السراج بقوله** : ((ويعنى به المصدر ...والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين))[1] . ويلاحظ على ذلك اهتمامه بالمعيار الصرفي الذي يتمثل بمجيء الباب المذكور مصدراً، ويؤخذ عليه أن المصدر لا يختص بالمفعول المطلق بل قد يأتي مفعولاً لأجله من نحو، وقفت إجلالاً للعالم، وفيها جاء الإجلال مصدراً، وقد يأتي مفعولاً فيه بالنيابة من نحو: جئت قدوم الحاج، وقد يأتي مفعولاً به من نحو: ما أحسن وقوفك ! فضلاً عن ذلك فإنّ المفعول المطلق لا يشترط فيه ان يأتي مصدراً على رأي من جوز كون خلق الله العالم، وأشباهها مما يعد المنصوب فيها مفعولاً مطلقاً زال عن قيده، وسيأتي بيان ذلك في حد الجرجاني لهذا الباب.

هذا ويمكن أن يحمل على هذا الحد مفهوم الزجاجي[2] وابن برهان[3] .

3) **وحده الرماني بأنه**: ((اسم لحادث يوجد فيه الفعل))[4]. وقد جعل حده مبنياً على المعيار الصرفي الذي يكون فيه المصدر المقابل للمفعول المطلق عنده اسماً لحادث، وعلى المعيار الوظيفي الذي مثلته عبارة (يوجد فيه الفعل).

(1) الأصول في النحو : 1 / 190 .

(2) ينظر : الجمل : 305 .

(3) ينظر : شرح اللمع : 1 / 99 .

(4) رسالتان في اللغة : 69 .

أما قوله : اسم لحادث فمردود بما اخذ على الحدود المتقدمة، وأما قوله : يوجد فيه الفعل، فان ذلك من قيود الظرف لا المصدر المقابل للمفعول المطلق. وقد يكون الحد مستقيماً مع المصادر التي جعلت نائبة عن المفعول فيه من نحو: خرجت مطلع الفجر، وجئتك قدوم الحاج .

4) **وهو عند الفارسي:** ((الذي لم يقيد بحرف من حروف الجر وهو أسماء الإحداث))[1].

وقد جعل حده على شطرين جاء الشطر الأول توضيحاً لسبب تسميته بالمفعول المطلق، وهو أمر خارج عن التحديد الذي أراد منه بيان ذاتية الباب المذكور. أما الشطر الثاني فهو مبني على أساس المعيار الصرفي الذي يأتي فيه المفعول المطلق مصدراً أو اسم حدث على حد تعبيره . ويؤخذ عليه ما اخذ على حد ابن السراج ومن سار في هديه، وقد تقدم ذكر ذلك.

5) **واخذ حد المفعول المطلق عند ابن جني طابعاً جديداً لم يكن مألوفاً في الحدود المتقدمة، فهو عنده:** ((كل اسم دل على حدث وزمان مجهول ، وهو وفعله من لفظ واحد))[2]. وفيه يظهر اعتماد صاحبه على المعيار الصرفي المتمثل بكونه اسماً دالاً على حدث وزمان مجهول، ومعيار التشابه اللفظي بينه وبين فعله، بمعنى ان يكون من مادة فعله. أما المعيار الأول وهو دلالة المصدر على الحدث والزمان المجهول، لان كل حدث لا بد أن يقع بزمن ما ومجهوليته متأتية من عدم تخصيصه بالمضي أو الحال أو الاستقبال كما يحصل للأفعال من بناء فعل أو يفعل أو افعل، ولعل القول باحتوائه على

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 580 .

(2) اللمع : 114 .

الزمن المذكور هو الذي دفع بالفراء الى إطلاق مصطلح الفعل عليه. جاء في معاني القرآن في معرض حديث صاحبه عن الآية الكريمة : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[1]: ((تنصب الهدى الرحمة على القطع من الهاء في فصلناه وقد تنصبهما على الفعل))[2]، وهو يريد بالفعل هنا المصدر المقابل لما سمي بالمفعول المطلق[3]. ويظهر من حد ابن جني المتقدم انه يجعل الزمن مدلول الصيغة الصرفية للمصدرمع أن الواقع يقضي أنْ يكون الزمن الذي يتمثله المصدر إنما هو مدلول السياق الذي يرد فيه ، ففي نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ ﴾[4]. يظهر أنّ الزمن الذي أخذه المصدر في الآية الكريمة المتقدمة متأت من لفظة (يوم) التي تدل على الزمن ولكنه ليس زمناً صرفياً بحال.

أما المعيار الثاني الذي تمثل بالتشابه اللفظي بين المفعول المطلق وفعله، فهو معيار شكلي لا يشترط فيه ان يكون كذلك دائماً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن ما سمي نائباً عن المفعول المطلق لا صلة له بالجانب اللفظي بينه وبين المتقدم عليه مما عد عاملاً به،

---

(1) الأعراف : 52 .
(2) معاني القرآن : 1 / 380 .
(3) المصدر نفسه : 1 / 380 هامش ، وينظر تفصيل المسألة في : ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) مهدي المخزومي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1972 .
(4) البلد 14 - 15 .

ومن جهة أخرى فان القول بالتشابه المذكور مردود برأي من جوز كون ما هو نحو : خلق الله العالم مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به مما سيأتي ذكره في حد الجرجاني ان شاء الله .

6) لا يشترط الجرجاني في المفعول المطلق ان يكون من مادة فعله ولا ان يكون مصدراً .

جاء في أسرار البلاغة ما نصه: ((فالمتعدي على ضربين: ضرب يتعدى الى شيء هو مفعول به كقولك: ضربت زيداً (زيداً) مفعول به لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه، وضرب يتعدى الى شيء هو مفعول على الإطلاق، وهو في الحقيقة كـ (فعل) وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع وعمل وأوجد وأنشاء. ومعنى قولي : من فعل خاص انه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب أو (اعلم) الذي هو مأخوذ من العلم ، وهكذا كل ما له مصدر ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني، فهذا الضرب إذا اسند إلى شيء كان المنصوب به مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: فعل زيد القيام: فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به، وأحق من ذلك أن تقول: خلق الله الأُناسي وأنشأ العالم وخلق الموت والحياة، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى خلق العالم، فعل الخلق به، كما تقول في: ضربت زيداً، فعلت الضرب بزيد ، لأنّ الخلق من خلق كالفعل من فعل. فلو جاز أنْ يكون المخلوق كالمضروب لجاز ان يكون المفعول في نفسه

كذلك حتى يكون معنى فعل القيام ، فعل شيئاً بالقيام ، وذلك من شنيع المحال))[1] .

وكأنّ الجرجاني ينطلق من مبدأ كون مصطلح المفعول به يختص الجزء الأول منه بالحدث أما الجزء الثاني منه وهو (به) إنما يختص بالمنصوب الواقع بعد الفعل. فجملة من نحو: ضربت زيداً، المفعول فيها هو الضرب ، الحدث الحاصل من الفعل (ضرب). ففي الجملة السابقة يكون التقدير: فعلت الضرب بزيد ، فالضرب هو المفعول و(بزيدٍ) خاص بقيد (به) الجزء الثاني من المصطلح . ففي حالة عدم استقامة التقدير المتقدم في الجمل التي عد منصوبها مفعولاً به يكون ذلك المنصوب مفعولاً مطلقاً وان لم يحتو على القيود الخاصة بالمفعول المطلق كالمصدرية والتشابه مع مادة الفعل. ففي جملة من نحو: خلق الله العالم يكون منصوبها وهو لفظة (العالم) مفعولاً مطلقاً عنده لاستحالة التقدير بـ (فعل الله الخلق بالعالم) .

وعليه يمكن القول أنّ المفعول المطلق عند الجرجاني هو المفعول بنفسه سواء كان ذلك بالقيود المعروفة للمفعول المطلق أو من دونها . وهي نظرة قائمة على المعنى بعيدة عن الجوانب الشكلية التي وضعها النحاة لهذا الباب النحوي والتي جعلت منه مقصوراً على جانب واحد هو المتشابه وفعله المتقدم عليه بالجذور المكونة لهما .

7) **وحده ابن الحاجب بأنه** : ((اسم ما فعله فاعل فعل باعتبار المعنى))[2]. ويظهر انه بنى حده على اعتبار الوظيفة المؤداة وهي كونه مفعولاً بفعل أو ما فعله

---

(1) أسرار البلاغة : 340 – 341 ، وينظر : مغني اللبيب : 2 / 660 – 661 ، فقد ذكر صاحبه ان ذلك مذهب الجرجاني وابن الحاجب ، وقد اخذ به هو نفسه ، وعد السماوات في نحو قوله تعالى : ((خلق الله السموات)) مفعولاً مطلقاً .

(2) شرح الوافية نظم الكافية : 185 ، شرح الكافية للرضي : 1 / 113 .

فاعل فعل على حد تعبيره، وعلى الاعتبار الشكلي الذي جعل منه قيداً لإخراج بقية المفاعيل – إذا ما آمنا بمفعوليتها – وأعني بالجانب الشكلي التشابه من حيث المعنى بين المفعول وعامله المتقدم . وان كان في الحد شيء من التوسعة لعدم اشتراطه التشابه اللفظي بين المفعول وعامله وكأنّه أراد بذلك إدخال ما سمي عند النحاة بالنائب عن المفعول المطلق.

هذا ويرد عليه جعله الحد بصيغة الإيجاب مما يمكن أنْ يخرج من حده ما هو نحو : ضرباً في : ما ضربت ضرباً ، لعدم وقوعه من الفاعل .

ويمكن أن يحمل عليه حد ابن كمال باشا[1] والشريف الجرجاني[2] .

8) **وهو عند ابن عصفور :** ((اسم الفعل نحو : قيام : أو العدد : عشرين ضربة أو ما قام مقامه نحو قولك: سرت قليلاً ... أو ما أضيف إليه بشرط أنْ يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه نحو قولك : سرت كل السير...ويشترط في جميع ذلك ان يكون منصوباً بعد فعل من لفظه أو من معناه))[3]. ويظهر من ذلك أن ما ذكره ابن عصفور جاء بياناً للإشكال التي يرد عليها المفعول المطلق مع انه قيد تلك الأشكال بالنصب وان تكون من مادة الفعل لفظاً أو معنى. وعليه فان ما كان مؤدياً لوظيفة المفعولية المطلقة من نحو: ضرب ضرب عجيب وخلق الله العالم وأشباه ذلك لا يعد عنده مفعولاً مطلقاً لمجيئه مرفوعاً في الأولى ولانعدام المصدرية في الثانية .

(1) ينظر : أسرار النحو : 117 .

(2) ينظر التعريفات : 118 .

(3) المقرب : 160 .

ومع هذا فانه لم يذكر أنواع المفعول المطلق عامة، بل ترك بعضها من نحو : الضمير النائب عن المفعول المطلق كما في قوله تعالى:

﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [1]. ومن نحو الآلة في مثل قولنا: ضربته سوطاً . واسم الإشارة في نحو: ضربته ذلك الضرب.

9) **وحده أبن هشام بقوله** : ((اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً... وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل)) [2]، ويظهر ان ابن هشام قد ركز على الأشكال الثلاثة التي يأتي عليها المفعول المطلق وهي أن يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، مضيفاً الى ذلك جانباً صرفياً وهو كونه مصدراً في أكثر حالاته ، ولم يشترط في ذلك ان يكون منصوباً لذا أمكن إدخال ما كان مرفوعاً مؤدياً للوظائف الثلاثة المذكورة إذا ما أنيب عن الفاعل .

10) **وحده ابن عقيل بانه** : ((المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده)) [3]، وقد جعل حده مبنياً على ثلاثة معايير : الأول هو المعيار الصرفي المتمثل بكونه اسماً والثاني هو معيار كونه منصوباً ليبعد عن حده ما كان مرفوعاً مؤدياً للوظائف المذكورة . أمّا المعيار الثالث فهو معيار وظيفي تمثل في أداء ذلك المصدر وظيفة التوكيد لعامله أو بيان نوعه أو عدده.

---

(1) المائدة : 115 .

(2) أوضح المسالك : 1 / 113 .

(3) شرح ابن عقيل : 1 / 557 .

هذا ويمكن أن يرد عليه بالمصدر المنتصب الذي يقع حالاً من نحو: بغتةً في: زيد طلع بغتة [1]، لأنّه مصدر منتصب جاء لبيان نوع الطلوع.

ويتبين لنا من الحدود المتقدمة ان المفعول المطلق إنما كان مطلقاً لعدم إلزامه بقيد من القيود التي نراها في بقية المفاعيل فهو مفعول بنفسه على حد تعبير الجرجاني، وتخصيص النحاة له بالقيود التي ذكرت في الحدود السابقة إنما هو إبعاد عن الطبيعة اللغوية التي يرد عليها الموضع النحوي المتقدم الذكر . وما قول النحاة بمصدرية هذا الموضع وكونه منصوباً – على ما ورد في بعض الحدود – إلا إبعاد عن ذلك الواقع ولا دليل على منع ما لم يكن مصدراً وما لم يكن منصوباً من أجرائه مفعولاً مطلقاً. وعليه فان جملاً من نحو :

- ضربت زيدا ضرباً .
- ضرب ضرب شديد .
- خلق الله العالم، وما شابه ذلك .
- ضربته ذلك الضرب .

يكون الضرب في الأولى والثانية ولفظة العالم في الثالثة واسم الإشارة في الرابعة يكون كل ذلك مفعولاً مطلقاً لأدائه الوظيفة المرجوة من المفعول المطلق بالاعتبار الذي يمكن إفادته من مصطلح المفعول المطلق نفسه .

ثالثا : المفعول له

وأجمل تحديد النحاة لهذا الموضع النحوي بالآتي :

1) **ركز سيبويه في تحديده له على الجانب الصرفي المتمثل في كونه من المصادر،** والجانب الوظيفي المتمثل في كونه يؤدي وظيفة التفسير لما تقدمه وكونه

(1) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 632 .

عذراً لوقوع الفعل. أما الجانب الآخر الذي ظهر اهتمامه به فهو كونه منصوباً وفيه يظهر تأثره بنظرية العامل . جاء في الكتاب : ((هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله، لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر...فهذا كله ينصب لأنه مفعول له . كأنّه قيل له لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا))[1]. ويظهر من كلامه السابق ان المفعول له عنده: ما كان مصدراً منصوباً يؤتى به لتفسير وقوع الفعل أو بيان لعلة وقوعه.

واعتماداً على ذلك الاستنتاج يمكن القول :

أ. تخصيص هذا الباب بالمصادر يضطر النحوي الى التأويل في حالة عدم وقوعه كذلك ومجيئه جملة من نحو : ما جئتك لأنك كاذب[2]، ليقال في تقديره بعد ذلك: ما جئتك لكذبك. مع ان التأويل سيجعل من التركيب الذي دخله مخالفاً للأصل، لأنّ الأصل مؤكد ولا تأكيد فيما جاء بالتأويل. ولعل حمل سيبويه لهذا الباب على المصادر إيماناً منه باسميته، وانّه معرب منصوب ليقول بعد ذلك بمفعوليته ؛ لان الفتحة على المفعولية.

---

(1) الكتاب : 1 / 367 – 369 .

(2) جعل المثل مجروراً باللام اعتماداً على الرأي الذاهب إلى كون المفعول له لا يشترط فيه ان يكون منصوباً مما سيأتي بيانه.

ب. يظهر من العلاقة التي ذكرها وهي قوله: ((لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا)) انه لا يشترط فيما كان مفعولاً فيه ان يكون منصوباً بل قد يأتي مجروراً بلام التعليل.

ج. القول بأنه تفسير لما قبله يبعده عن المفعولية لعدم وجود التعلق القائم بين المفعول وفعله، حاله في ذلك حال (درهما) من: عشرون درهماً : وقد اصطلح عليه تمييزاً ولم يقل فيه بأنه مفعول إلا في حالة إرادة تفسير الحركة الظاهرة عليه ليكون فيها محمولاً على المفعول. وقد يكون سيبويه متنبهاً على ذلك، لان العبارة التي ذكرها في النص وهي قوله: ((فهذا كله ينصب لأنه مفعول له)) لا توحي بأنها مختصة بنحو: (حذار) من : فعلت ذاك حذار الشر ، من جهة كون الجزء الأول من مصطلح (المفعول له) وهو عبارة (مفعول) إنما تختص بالفعل المتقدم على المصدر المنصوب وهو ما يوحي به تفسيره المتقدم لا بالمصدر المنصوب ذاته .

2) **يوحي قول الفراء بعد انْ ذكر: أعطيتك خوفاً،** انه لم يجعله مفعولاً، جاء في معاني القرآن: ((فأنت لا تعطيه الخوف إنما تعطيه من اجل الخوف، فتنصبه على التفسير ليس بالفعل))[1] . فهو عنده منصوب على التفسير لا على المفعولية .

3) **مذهب الجرمي ان ما سمي مفعولاً له ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً،** فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ

---

(1) معاني القرآن : 1 / 17.

ٱلْمَوْتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1]. محاذرين الموت[2]. وتقديره المتقدم لحذر الموت يشعر بأنّه يجعل المفعول له حالاً. وقد يكون ذلك قريباً من الواقع إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنّ من وظائف الحال مجيئه توضيحاً وبياناً لما تقدم عليه من صاحب الحال، ولكن استقامة التقدير المتقدم إنما تأتي مع ما كان منصوباً، فإذا ما ظهرت لام التعليل معه امتنع ذلك التقدير لامتناع جر الحال بها.

4) **يفهم من كلام ابن السراج إنَّ المفعول له ما كان مصدراً ليس من لفظ الفعل المتقدم عليه يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر**[3]. وكأنه يريد بذلك أنْ يجعله مختلفاً عن المفعول المطلق الذي يأتي من لفظ فعله لاسيما أنّ الموضعين من المصادر ومما يدخله النصب. ويظهر مما تقدم اعتماده الشكل والوظيفة. أمّا المعيار الشكلي فهو ما ذكره للتفرقة بينه وبين المفعول المطلق مما تقدم ذكره، وأمّا المعيار الوظيفي فكونه عذر لوقوع الأمر. ويرد على ما تقدم عدم اشتراط كون المفعول المطلق من مادة فعله ليكون بعد ذلك أساساً يعتد به لإيجاد حد مناسب للمفعول له . ولتوضيح ذلك لا بد من ان أعرض هنا لرأي الجرجاني في هذه المسالة وإن كنت قد ذكرته في مبحث المفعول المطلق، قال: ((فالمتعدي على ضربين: ضرب يتعدى الى شيء هو مفعول به ، كقولك: ضربت زيداً (زيداً) مفعول به لأنك فعلت به الضرب، ولم

---

(1) البقرة : 19 .

(2) ينظر : شرح الكافية : الرضي الأسترآبادي : 1 / 192 .

(3)ينظر : الأصول في النحو : 1 / 249 .

يفعله بنفسه، وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق وهو في الحقيقة كـ (فعل) وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص، كصنع وعمل وأوجد وأنشا. ومعنى قولي من فعل خاص، أنّه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب و اعلم الذي هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما له مصدر ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني، فهذا الضرب إذا اسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك : فعل زيد القيام : فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به، وأحق من ذلك أنْ تقول خلق الله الأناسيَّ وأنشاء العالم وخلق الموت والحياة ، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال ان يكون معنى (خلق العالم) فعل الخلق بـه، كما تقول في: ضربت زيداً، فعلت الضرب بزيد ، لأنّ الخلق من خلق كالفعل من فعل، فلو جاز ان يكون المخلوق كالمضروب لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك حتى يكون معنى: فعل القيام ، فعل شيئاً بالقيام وذلك من شنيع المحال))[1].

فلما لم يكن المفعول المطلق مشروطاً فيه ان يكون من مادة فعله اعتماداً على ما سبق، يكون اعتماده في توضيح المفعول له أمراً فيه نظر.

وأما كونه مصدراً فهو أمر متأتٍ من إيمانهم باسمية هذا الباب لأنه في أكثر حالاته يكون معرباً والإعراب من خصائص الأسماء، فإذا ما جاء عكس ذلك من نحو: ما

(1) أسرار البلاغة : 340 – 341 .

جئتك لأنك مخادع، حاولوا تأويله بالمصدر، وهو أمر تمت الإشارة إليه سابقاً. ثم أن ذلك مخالف برأي يونس بن حبيب الذي جوز إتيان المفعول له من غير المصدر[1].

ويمكن أن نحمل على حد ابن السراج حد الزجاج[2] وابن جني[3].

5) **وهو عند الفارسي**: ((الاسم المنتصب بالفعل الذي قبله، وإنما تذكره ليعرف الغرض الذي من اجله فعلت ذلك الفعل، فهو جواب: لمَ))[4]، معتمداً معيار العمل في انه منتصب بالفعل الذي قبله، ومعيار الوظيفة المؤداة منه في انه يؤتى به لبيان الغرض الذي فعل الفعل من اجله.

مضيفاً إلى ذلك جانباً شكلياً أوعلامة تميزه عن سواه، وهي كونه: جواب لِمَ.

أما قوله: الاسم المنتصب فهو قيد عام يشمل بقية المفاعيل، وتخصيصه هذا الباب بالجانب الاسمي من اجل ان يقول بإعرابه لان الإعراب سمة خاصة بالاسم. ومن جانب آخر فان ظاهر الحد يشير الى إبعاد ما كان مجروراً بحرف التعليل من المفعولية المشار إليها في نحو قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[5]، وما لم يكن مصدراً من نحو: جئتك للسمن والعسل. وإدخال ما لم يكن قلبياً من نحو: جئتك قراءة للعلم، لانطباق

(1) ينظر : أوضح المسالك : 2 / 44 .
(2) ينظر : تحديد الزجاج في شرح الكافية للرضي : 1 / 191 .
(3) اللمع : 130 .
(4) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 665 .
(5) الإسراء : 78 .

الحد عليه، مع ان بعض النحاة قد اخرج ذلك من المفعول له كابن الخباز[1]. وابن هشام[2].

6) **وحده ابن برهان بقوله:** ((هو غرض الفعل وعذره، ولذلك يجاب به من يقول: لأي علة فعلت ؟ فتقول: لإكرامك))[3]. وهو حد اعتمد فيه صاحبه على المعيار الوظيفي المؤدى من هذا الباب. وعليه يمكن ان يدخل في الحد:

أ. ما كان مجروراً من نحو: جئت لإكرامك.

ب. ما كان عمدة من نحو: جئتك، لي رغبة في الخير.

ج. ما لم يكن قلبياً من نحو: جئتك قراءةً للعلم.

د. ما لم يتحد مع عامله في الوقت والفاعل من نحو : تهيأت اليوم للسفر غداً، وقمت لأمرك إياي.

ويحمل عليه حد الجرجاني[4] والزمخشري[5] وابن الحاجب[6].

7) **وهو عند ابن عصفور :** ((كل فضلةٍ انتصب بالفعل أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة))[7] . وقد بنى حده على اعتبار الرتبة التي يكون فيها المفعول له خارجاً عن نطاق الإسناد ، وكأنه يريد بهذا القيد إخراج ما كان عمدة

---

(1) ينظر : شرح الحدود النحوية : 106 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 2 / 44 .

(3) شرح اللمع : 1 / 126 .

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 666 .

(5) ينظر : المفصل في علم العربية : 60 .

(6) ينظر : شرح الوافية : 216 ، وشرح الكافية للرضي : 1 / 192 – 193 .

(7) المقرب : 178 .

مفيداً للتعليل من نحو: جئتك ، لي رغبة في الخير ، فرغبة وان وقعت مصدراً مفيداً للتعليل إلا أنها جاءت مسنداً إليه في الجملة المتقدمة. أما المعيار الآخر المعتمد عنده فهو معيار بناه على اعتبارات نظرية العامل والذي من خلاله يكون منصوباً ، والنصب كما يوحي به ظاهر الحد شرط من شروط كون اللفظة مفعولاً له ، وكأنه يريد بهذا القيد إخراج ما كان مجروراً، بدليل ذكره (على تقدير لام العلة).

واعتماداً على ذلك فان جملاً من نحو :

أ. جئتك للقراءة .

ب. جئتك للعلم .

ج. جئتك لإكرامك .

لا يعد فيها ما بعد اللام عند ابن عصفور ، مفعولاً له .

وإن جملاً من نحو :

أ. وقفت إجلالاً للعالم .

ب. جئت قراءة للعلم .

يعد المنصوب فيها مفعولاً له ، وان كان المصدر في الجملة الثانية ليس قلبياً مما اضطر بعض النحاة كابن الخباز وابن هشام الى إخراجه من دائرة المفعول له، كما أشير إليه سابقاً[1] .

---

(1) ينظر : حد المفعول له عند الفارسي .

8) وعند ابن مالك يأخذ حد المفعول له انعطافاً جديداً ليدخل فيه معايير جديدة لم يشر إليها النحاة من قبل إلا على سبيل كونها من الشروط، فهو عنده:

((المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدراً والفاعل تحقيقاً أو تقديراً))[1] . وهو حد بناه على معايير متعددة معيار، صرفي تمثل بكونه من المصادر، ومعيار وظيفي متمثل بأداء المصدر وظيفة التعليل، ومعيار كون المصدر المتقدم الذكر مشتركاً مع ما تقدمه من حدث في الوقت والفاعل .

وعليه فان جملاً من نحو :

أ. جئت للسمن والعسل.

ب. جئتك اليوم للإكرام غداً.

ج. جاء زيد لإكرام عمرو له.

د. فعلت قياماً.

لا يعد ما بعد لام التعليل في الثلاثة الأولى والمصدر المنصوب في الرابعة مفعولاً له عند ابن مالك، لعدم كونه مصدراً في الأولى، وعدم كون المصدر في الثانية متحداً مع الحدث المتقدم في الوقت، أما الثالثة فلكون المصدر غير متحد مع الحدث السابق له في الفاعل، وأما الرابعة ففيها جاء المصدر غير مفيد للتعليل.

(1) تسهيل الفوائد : 90 .

ويظهر من ذلك ان ابن مالك يخلط بين ذاتية المفعول له وبين كونه منصوباً فهو يشترط فيه حتى يكون مفعولاً له ان يكون منصوباً ، مع ان هذا الذي ذكره من اتحاد في الوقت والفاعل وأشباه ذلك إنما هو شرط نصبه لا شرط كونه مفعولاً له[1].

وحتى لو أخذنا بنظر الاعتبار ان الاتحاد في الوقت والفاعل هو شرط نصبه لا شرط كونه مفعولاً له، فان ذلك لم يكن مطرداً عند النحاة عامة لعدم اشتراط ذلك عند بعضهم، جاء في شرح ابن عقيل : ((وزعم قوم انه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدراً، ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل))[2].

ومما يرد على الحد المذكور قولنا: جئتك لي رغبة في الخير ، فرغبة مصدر أفاد التعليل متحدد مع الحدث المتقدم في الوقت والفاعل ، ويقضي باعتبار ظاهر الحد أن يجعل مفعولاً له : ولكنه خلاف المعتاد عند النحاة.

9) **وحده الفاكهي** : ((المصدر القلبي الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً))[3].

معتمداً المعيار الصرفي في كونه مصدراً بقيد (القلبي) ومعيار الرتبة الذي يكون فيه فضلة في الكلام ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، ومعيار الوظيفة الذي فيه يكون المصدر القلبي معللاً لحدث سابق، ومعيار الاتحاد في الوقت والفاعل بين المصدر والحدث المتقدم عليه .

(1) قال الرضي الأسترآبادي : ((تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له ، فنحو : للسمن ولإكرامك الزائر في قولك ، جئتك للسمن ولإكرامك الزائر عنده (يريد ابن الحاجب) مفعول له)) شرح الكافية : 192/1 .

(2) شرح ابن عقيل : 1 / 574 .

(3) شرح الحدود النحوية : 106 .

وأراد بكونه مصدراً إخراج ما أفاد التعليل ولكنه غير منتصب بالمصدرية من نحو : جئتك للسمن والعسل. وبالقلبي إخراج ما لم يكن قلبياً من نحو: جئتك للقراءة، وبالفضلة ما كان عمدة مفيداً للتعليل من نحو: جئتك ، لي رغبة في الخير، وبقيد المشاركة بالوقت والفاعل ما كان غير ذلك من نحو: جاء زيد لإكرام عمرو له، وجئتك اليوم للإكرام غداً.

وهو بهذا كله ينطلق من مبدأ كون هذا الموضع النحوي من المنصوبات وليس لنا ادعاء المفعولية فيه إذا ما جاء مخفوضاً، وكأن الحركة الإعرابية هي شرط كونه مفعولاً، من دون مراعاة للجانب الوظيفي واعتبارات المفعولية الأخرى، إذا ما سلمنا بصدق تسمية هذا الموضع بالمفعول .

هذا ويمكن الإفادة مما تقدم في إثبات ما يأتي :

أ. تواضع النحاة على تسمية هذا الموضع النحوي بالمفعول له أو المفعول لأجله على اختلاف المصطلح مع أن الجزء الأول من الاصطلاح المتقدم وأريد به (المفعول) إنما يخص المفعول المطلق، لأننا إذا قلنا : وقفت إجلالاً ، كنا قد فعلنا وقوفاً، والوقوف حدث بمعنى أننا فعلنا حدثاً معيناً ، أما الجزء الثاني من الاصطلاح المتقدم وهو (له أو لأجله) فيؤتى به تفسيراً أو تعليلاً لذلك الحدث المفعول، ولعل اصطلاح سيبويه والفراء على هذا الموضع بالتفسير أو المفسر أمر واقعي بعيد عن اعتبارات المنطق التي جعلته بحكم الحركة الإعرابية مفعولاً.

ب. وإذا ما أخذنا بالرأي المتقدم أمكننا جعل كل ما كان تعليلاً لحدث سابق مفعولاً له، سواء كان متحداً مع ذلك الحدث في الوقت والفاعل أم لم يكن، وسواء كان قلبياً أم غيره، وقد لاحظنا سابقاً اختلاف النحاة في هذه الجملة وعد ما كان

متصفاً بواحدة دون الأخرى من الصفات المتقدمة مفعولاً له. أمّا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مصطلح التفسير فقد يكون قريباً من الواقع إدخال ما كان عمدة مؤدياً للوظيفة المتقدمة فيه لسعة هذا المصطلح دون المفعول له.

رابعاً : المفعول فيه

و سأعرض هنا لحدّه عند النحاة مع مراعاة لمعيارية الحدود المعتمدة ومدى انطباقها على الواقع اللغوي و كالآتي:

1) **المفعول فيه عند سيبويه الظرف والحال والتمييز ، جاء في الكتاب :** ((هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى . فمن ذلك قولك : متى يساء عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً ، فيقول : اليوم أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة))[1]، وقال في موضع آخر: ((فكأنما ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على انه حال مفعول فيها ... وصار فيها كما كان الظرف موضعاً))[2]. وفي موضع آخر قال: ((وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقأت شحماً ولا تقول: امتلاته ولا تفقاته ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة))[3].

---

(1) الكتاب : 1 / 216 .

(2) المصدر نفسه : 2 / 87 ، وعين الفكرة قال بها المبرد فيما بعد ، ينظر : المقتضب : 4 / 328 .

(3) المصدر نفسه : 1 / 204 .

ويفهم من النصوص المتقدمة ما يأتي :

أ. ارتباط المفعولية بحركة الفتحة التي تظهر على آخر الكلمة وهو أمر يمكن ملاحظته في أطلاقة مصطلح المفعول على الحال والتمييز والظرف مع ان مصطلح المفعول لا ينطبق من حيث الواقع إلا على المفعول المطلق، لان المفعول حقيقة ما أخرجه الفاعل من العدم الى الوجود، ولا ينطبق هذا المفهوم إلا على المفعول المطلق:((ألا ترى انك إذ قلت : قمت قياماً كنت قد أخرجت القيام من العدم الى الوجود وفعلته على الحقيقة وليس كذلك سائر المفعولات))[1].

ب. ومثلما تكون المفعولية غير واضحة في المواضع التي ذكرها في النصوص السابقة، تكون الظرفية كذلك فإذا ما كانت واضحة في اليوم وغد، وأشباه ذلك، لا يمكن القول بوضوحها في (راكباً) من قولنا : جاء زيد راكباً، ولا تفقأت شحماً وامتلأت ماءً . والقول بان معنى جاء زيد راكباً ، جاء زيد في مثل هذه الحال[2]: لا يفهم منه الظرفية بقدر ما تفهم منه بأنه جاء بياناً للحال التي يكون عليها زيد، ثم أن الاشتقاق الذي نراه في (راكباً) وأشباهه مما يرد حالاً يمنع الدلالة على الظرفية التي من سماتها الجمود لا الاشتقاق ، وأما قولنا : امتلأت ماء وتفقأت شحماً، فإن كان فيه شيء من الظرفية فهو مفهوم من دلالته الفعل امتلأ وتفقأ لا من (ماءً وشحماً).

ج. يفهم من كلامه ان الظرفية عنده مختصة بما كان منصوباً من الظروف، وكأن ليس لنا الحق في إطلاقها على ما كان مرفوعاً أو مخفوضاً ، من نحو: صيم يوم الجمعة، وزرتك في يوم الجمعة، وكأن امتناع الظرفية في الأولى متأت من وقوع الظرف عمدة

---

(1) ينظر تفصيل المسألة في : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 580 ، شرح الكافية للرضي : 1 / 113 .

(2) ينظر تأويل الزجاجي لها في : الجمل : 305 .

في الكلام، وفي الثانية متأت من كونها مخفوضة والشرط في الظرف ان يكون منصوباً.

2) **وضع ابن السراج علامة لمعرفة ما اسماه بالظرف ، قال:** ((وتعتبره بحرف الظرف،أعني (في) فيحسن معه، فتقول: قمت اليوم وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى في))[1].

معتمداً في ذلك المعيار الشكلي المتمثل بصلاحية دخول الأداة المذكورة على التركيب، وكأنه وبدلالة القول السابق يخص الظرف بما كان منصوباً بدلالة القيد الذي ذكره (فأنت تريد معنى في)، ويرد على الحد السابق بما يأتي:

أ. العلاقة التي ذكرها للتدليل على هذا الباب النحوي يمكن ان تنطبق على تركيب من نحو: سكنت الدار، ودخلت البيت، لان التقدير يكون: سكنت في الدار ودخلت في البيت. ومع صحة التقدير لم يجعل النحاة الدار والبيت وأشباههما مفعولاً فيه ، جاء في شرح ابن عقيل : ((واحترز بقوله (يريد ابن مالك) باطراد من نحو: دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام، فان كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى (في) ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطرداً لان أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها. فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لان الظرف هو ما ضمن معنى في بإطراد))[2]، إلا إذا كانت الأمثلة المتقدمة معدودة مفعولاً فيه خلافاً لما قيل، وهو بحث آخر سنأتي عليه إن شاء الله.

---

(1) الأصول في النحو : 1 / 228 .

(2) شرح ابن عقيل : 1 / 579 – 580 .

ب. ويؤخذ عليه جعله المفعول فيه ضرباً واحداً وهو ما جاء منصوباً من دون مراعاة للجانب الوظيفي الذي يمكن رؤيته في تراكيب متعددة من نحو : صمت في شهر رمضان، وصمت شهر رمضان، وصيم شهر رمضان، والواقع يقضي عد التركيب الأول والثالث مما تقدم من الأمثلة مفعولاً فيه ، وقد صرح الرضي الأستراباذي بما هو مشابه لذلك القول ، جاء في شرح الكافية : ((وشرط نصبه تقدير في، يعني إن المفعول فيه ضربان: ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرط نصبه تقديره، وأما إذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يطلقون المفعول فيه، إلا على المنصوب بتقدير في))[1] .

3) **المفعول فيه عند الزجاجي الظرف والحال**، وقد مثل لكل طرف منهما، قال: ((والمفعول فيه الظرف والحال، نحو قولك: جاء زيد راكباً، معناه: جاء في مثل هذا الحال ... وكذلك : خرجت يوم الجمعة))[2]. ويظهر أن المعيار المعتمد عنده هو المعيار الشكلي المتمثل بصحة تقدير حرف الظرف (في)ولذا ادخل مع الظرف ما كان حالاً باعتبار الوظيفة يدفعه إلى ذلك إرادته حمل الحال على مفعول من المفاعيل بعد أن حكم بمفعولية الحال إبتداء؛ لان الحركة التي تظهر عليه الفتحة والفتحة عندهم علم المفعولية[3].

---

(1) شرح الكافية : 1 / 183 .

(2) الجمل : 305 .

(3) ينظر على سبيل المثال : المفصل في علم العربية : 18 ، شرح الوافية نظم الكافية : 129 .

و يفهم من تمثيله أنه يحصر المفعول فيه بما كان منصوباً سواء كان حالاً أو ظرفاً، من دون مراعاة لإمكانية وقوع الظرفية فيما كان مجروراً في حالة ظهور حرف الظرف المذكور من نحو: خرجت في يوم الجمعة . فان صح ما قيل يمكن ان يأخذ عليه ما اخذ على سيبويه من قبل.

هذا ويمكن ان نحمل على مفهوم الزجاجي المتقدم مفهوم الأزهري مع وجود الفارق البسيط بينهما في ان الأزهري جوز مجيء الظرف من المجرور بفي، قال: ((المفعولات على وجوه في باب النحو، فمفعول به كقولك: أكرمت زيداً وأعنت عمراً وما أشبهه ومفعول له كقولك: فعلت ذلك حذار غضبك...ومفعول فيه، وهو على وجهين: احدهما الحال والآخر في الظروف ، فأمّا الظروف فكقولك: نمت البيت وفي البيت، وأما الحال فكقولك : ضُرب فلان راكبا))[1].

4) **والظرف عند ابن جني**: ((كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد منه معنى (في) وليست في لفظة ...فان ظهرت (في) الى اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً))[2]. ويلاحظ اهتمام صاحبه بالمعيار الصرفي المتمثل بكون اللفظ الذي يقع ظرفاً مفعولاً فيه باصطلاح النحاة إنما هو اسم زمان ومكان بشرط ان يتضمن معنى في . ويؤخذ على الحد ما يأتي :

أ. المصادر التي تؤدي وظيفة الظرفية من نحو : مطلع وقدوم في: جئتك مطلع الفجر وقدوم الحاج ، وليس في الحد ما يشير إلى وجود محذوف في التراكيب المتقدمة إذا ما آمنا بصحة ما قيل، وان الأصل فيه: وقت قدوم الحاج، ووقت طلوع الفجر،

---

(1) التهذيب : 14 / 373 .

(2) اللمع : 125 .

فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه[1] وان كـان القـول بالحـذف في مثـل التراكيب المتقدمة جاء من اجتهاد النحاة لئلا يخرج ما كان مَثَلُه كذلك عـن الأصـل الذي قرروه وهو اختصاص المفعول فيه بالظرف، وإلا من حيث الواقع فـان مطلـع وقدوم وأشباههما قد أدت الوظيفة المرجوة وليس القول بالحذف في مثل ذلـك ممـا يوضح أسلوباً أو يضيف له معنى لم يكن ليقال من دونه

ب. يمكن ان يدخل في الحد ما كان ظرفاً واقعاً نائباً عـن الفاعـل مـن نحـو: صـيم شـهر رمضان لتضمنه معنى (في) وعدم اشتراط صاحب الحد النصب فيما ذكر .

ج. جعله ما كان مجروراً بحرف الظرف من نحو: صـمت في يـوم الجمعـة اسمـاً صـريحاً مبعداً الجانب الوظيفي الذي يؤديه الظرف المتقدم مع ان الواقع يقضي جعل الظرف في التركيب السابق مفعولاً فيه لولا اعتبارات المنهج النحوي التي تجعل الفتحة علماً للمفعولية وصرح بمفعولية الظـرف، ولمـا أصـبح الظـرف مجـروراً لـدخول الحـرف المذكور عليه كأنما أبعده عن الدور الوظيفي الذي يؤيده . وقد اشرنا سـابقاً إلى مـا قاله الرضي في مذهب النحاة وجعله المفعول فيه على ضربين: ما يظهر فيه الحـرف وما ينتصب بتقديره.

5) **وحده الزمخشري بقوله:** ((هو ظرف الزمان والمكان))[2]. معتمـداً المعيـار الصـرفي دون سواه، ويؤخذ عليه:

أ. عدم اشتراط كون المفعول فيه ظرفاً بل قد يأتي مصـدراً مـن نحـو: جئتـك مطلـع الفجر وأشباهه، وقد يأتي اسم عدد من نحو : سرت عشرين ميلاً.

---

(1) ينظر : تفصيل المسالة في : شرح ابن عقيل : 1 / 588 .

(2) المفصل في علم العربية : 55 ، وينظر : شرح المفصل : 2 / 41 .

ب. يدخل في الحد ما كان مجروراً ومرفوعاً لعدم اشتراطه النصب وتقدير (في) أو ظهورها .

6) **وهو عند ابن الحاجب :** ((ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان))[1]. معتمداً المعيار الوظيفي المتمثل بأدائه وظيفة المفعوليّة والمعيار الصرفي المتمثل بكون المفعول فيه ظرف زمان أو مكان . أما كونه مفعولاً فمتأت من الحركة التي تظهر عليه، وقد اشرنا الى ان المفعول مصطلحاً لا ينطبق إلا على المفعول المطلق، وأما كون المفعول فيه ظرفاً، فهي الصفة الغالبة ولا يعني ذلك انه لا يأتي من غير الظرف، كما مر.

7) **لاحظ ابن عصفور عدم دقة الحدود السابقة** ولذا حاول ان يجعل حده للمفعول فيه مفصلاً وان كان ما ذكره لا يخرج عن النظرة العامة المتعارف عليها، والتي خضعت لاعتبارات نظرية العامل والقول بأنّ الفتحة علم المفعولية. جاء في المقرب : ((هو اسم الزمان أو عدده أو ما قام مقامه نحو: سرت قدوم الحاج أي وقت قدومه ... ويشترط ان يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في. وأما ظرف المكان فهو اسم المكان أو عدده نحو: عشرين ميلاً، أو ما قام مقامه نحو: قعدت قريباً منك ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في))[2]، وقد بنى حده على معايير متعددة بدأها بالمعيار الصرفي وكونه اسم زمان أو مكان أو ما حمل عليهما بالتقدير الذي ذكر في الحدود المتقدمة ، وبعدها جاء بمعيار كونه منصوباً وهو معيار خاضع لنظرية

---

(1) شرح الكافية : 1 / 183 .

(2) المقرب : 160 – 161 .

العامل، أما المعيار الآخر فهو معيار اعتمد فيه الجانب المعنوي في انه يكـون بمعنى في.

ويرد عليه ان الشام والبيت في : ذهبت الشام وسكنت البيت ، مما يتضمن معنى في، ومع ذلك يعده بعض النحاة شبيهاً بالمفعول به لا مفعولاً فيـه،لان تضـمنه معنـى في لم يأتِ مطرداً[1] . إلا أن يكون ذلك عنده مما يعد ظرفاً.

8) **وحده ابن مالك** : ((ما ضمن – من اسم وقت أو مكان – معنى في بـاطراد ، لواقـع فيه مذكور أو مقدر ناصب له))[2] . معتمداً معيار المعنى الذي يـأتي فيـه الظرف متضمناً لمعنى (في) والمعيار الصرفي المتمثل بكون ما تضمن معنـى (في) اسم زمان أو مكان . ويرد على الحد :

أ. **ما هو نحو** : ذهبت الشام وسكنت البيت التي نصبت عند بعض النحاة[3]على الظرفية وجعلها ابن مالك مما هو شبيه بالمفعول به .

ب. **تخصيصه ما تضمن معنى في باطراد، بأسماء الزمان والمكان** ، مـع ان هنـاك مـن الألفاظ ما يؤدي تلك الوظيفـة وقـد عـد عنـد النحـاة ممـا ينـوب عـن الظرف، والقول بالنيابة لئلا يخرجوا عن الأصل الموضـوع . ومـن هـذه الألفاظ : لفظ بعض وكل، مضافين الى الظرف نحـو: بحثـت عنـك كـل مكان وسرت كل اليوم أو بعضه. وصفة الظرف من نحو: سرت طويلاً

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 579 .

(2) تسهيل الفوائد : 91 : وينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 579 – 580 .

(3) ذكر ذلك ابن عقيل دون تحديد لأسماء النحاة : شرح ابن عقيل : 1 / 585 .

شرقي بغداد، واسم العدد المميز بالظرف من نحو: صمت ثلاثة أيام، ولفظ (أحقاً) من نحو قول الشاعر[1]:

ألا أبلغ بني خلف رسولاً   أحقاً إنّ أخطلكم هجاني

ج. **ظاهر الحد يقضي جعل كل اسم مكان متضمن معنى (في) باطراد منصوباً على** الظرفية مع ان الذي يقبل النصب منها ما كان مبهماً فقط ، أما ما كان مختصاً فلا يقبل النصب عليها وما جاء من ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، من نحو: هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب، وفيهما يظهر التخصيص بالإضافة ، والقياس : هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب[2] .

9) **وهو عند ابن كمال باشا:** ((زمان أو مكان وقع فيه فعل مذكور، حقيقة نحو: خرجت يوم الجمعة، أو تقديراً نحو : يوم الجمعة جواباً لمن قال أي يوم خرجت))[3] .

والمعيارية المعتمدة في الحد المتقدم في ان ذلك الظرف مما يقع فيه الفعل. زد على ذلك فقد جعل ابن كمال باشا لظرف الزمان علامة عرضية وهي انه يكون جواباً لمن قال: أي يوم خرجت ؟ بالنسبة للمثل الذي ذكره . وكأنّ تفصيل التركيب الذي يعرف به الظرف المذكور يكون على الشاكلة الآتية:

(أداة استفهام + ظرف زمان + فعل + فاعل ؟)

---

(1) نسبه البغدادي في الخزانة الى النابغة الجعدي . ينظر : خزانة الأدب : 10 / 275 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 583 .

(3) أسرار النحو : 133 .

و يؤخذ عليه تخصيصه المفعولية المذكورة بالظرف مع أنها تقع بالظرف وغيره مما ذكر سابقاً في الحدود المتقدمة، وما القول بالمحذوف إلا تماشياً مع الأصل المقرر لهذا الباب.

واعتماداً على ما تقدم يمكن إثبات الآتي :

1) مصطلح الظرف مرتبط بالسياق ارتباطاً وثيقاً ، ولذا لا يصح إطلاقه إلا على ما كان خارجاً عن نطاق المسند والمسند إليه، فإذا ما وقع مسنداً أو مسنداً إليه ابتعد عن كونه ظرفاً مع مراعاة ان جملة من نحو : صيم شهر رمضان تكون لفظة (شهر) فيها ظرفاً صريحاً ، لأنّ الوظيفة سيكون لها دور أساسي في إثبات الظرفية مع أن النحاة في مثل هذا التركيب يجعلون لفظة (شهر) المتقدمة مسنداً إليه لأنهم لم يجدوا من حيث الظاهر مسنداً إليه في التركيب المتقدم وما شابهه والواقع يقضي اعتماداً على المعنى ان تكون اللفظة المذكورة وما شابهها خارجة عن نطاق الإسناد وحقها اعتماداً على المعنى أيضاً أن تكون مفعولاً وقد صرح بذلك سيبويه والفرّاء والمبرد[1].

2) لا يمتنع من حيث الواقع الوظيفي كون الظرف من نحو : صمت يوم الجمعة، وصمت في يوم الجمعة مفعولاً فيه، لأدائه وظيفة الظرفية في التركيبين المتقدمين، وقد صرح بذلك الأزهري والرضي على ما تقدم ذكره . ولا دور للحركة الإعرابية في تغيير الوظيفة النحوية في مثل ذلك.

3) ويمكن الإفادة مما ذكره ابن كمال باشا في وضع تركيب معين به يعرف ظرف الزمان والمكان وكالاتي:

---

(1) ينظر : الكتاب : 1 / 33 – 34 ، معاني القرآن : 1 / 137 ، المقتضب : 4 / 50 .

أ. يكون ظرف الزمان جواباً لسؤال من نحو :

ظرف متضمن معنى الاستفهام + فعل + فاعل ؟

(متى جئت ؟ جئتُ يومَ الجمعة).

أداة استفهام + ظرف زمان + فعل + فاعل ؟

(أيّ يوم خرجتَ ؟ خرجتُ يومَ الجمعة).

أداة خفض + اسم استفهام + ظرف زمان + فعل + فاعل ؟

(في أيِّ يومٍ جئتَ ؟ : جئت في يوم الجمعة) .

ب. يكون ظرف المكان جواباً لسؤال من نحو :

ظرف متضمن معنى الاستفهام + فعل + فاعل ؟

(أينَ جلستَ : جلستُ فوقَ الدار)

أداة خفض + اسم استفهام + مكان + فعل + فاعل ؟

(في أيِّ مكانٍ جَلَستَ : جلستُ فوقَ الدار)

هذا إذا ما آمنا بان الظرف ما كان منصوباً أو مخفوضاً بحرف الظرف (في) ، إيماناً بما قرره الرضي الأستراَبادي سابقاً .

خامساً : المفعول معه

و سأقتصر هنا على ما أراه مناسباً من الحدود لإثبات هذا الباب النحوي و كالآتي :

1) **حده سيبويه بالتمثيل له مشبهاً إياه بقولنا :** امرأ ونفسه. جاء في الكتاب: ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول

به، كما انتصب (نفسه) في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضيعها. إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، والفصيل مفعول معه))[1]، ويفهم من النص المتقدم:

أ. مراده من المثل الذي شبه المفعول معه به – فيما أظن – وهو قوله : امرؤاً و نفسه ، ليس لكون نفسه مفعولاً معه، لان شرط المفعول معه ان ينتصب بعد تمام الكلام – على حد تعبير النحاة – بل أراد من ذلك التدليل على المصاحبة كما المصاحبة بين المرء ونفسه بحيث لا افتراق لأحد عن الآخر . اللهمّ إلا إذا ما كان يجوزكون المفعول معه لا يشترط فيه ذلك الشرط وحينها لا اعتراض على رأي الصيمري وقد جوز كون (ضيعته) في نحو : كل رجلٍ وضيعته مفعولاً معه مع عدم مجيئها بعد تمام الكلام[2] .

ب. يلاحظ ان سيبويه يحاول الربط بين المفعول معه والمفعول به وكأنه بهذا التفسير يجعل من الواو واسطة للفعل المتقدم أو شبهه للوصول الى منصوبه . قال الجرجاني: ((اعلم انك إذا قلت : ما صنعت وزيداً، فان زيداً ينصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو وذلك انك لما قلت: ما صنعت، لم يمكنك ان تعديه الى زيد وتوقفه عليه، إذ لا تقول: أي شيء صنعت زيداً، وكذا جاء البرد والطيالسة، كان لا يمكنك ان تقول: جاء البرد الطيالسة فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما وأوصل

(1) الكتاب : 1 / 297 .

(2) نقل الاعتراض المذكور ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي : 2 / 452 .

الفعل الى الاسم))[1]. ولذا نجد من النحاة من يشبه هذا الموضع النحوي بمنصوب معدى الهمزة[2].

ج. استعمل سيبويه في تمثيله للباب المذكور أمثلة جاءت أفعالها متعدية باعتبار الأصل، من نحو: صنع وترك، وكأنه يريد بذلك إبراز معنى المفعولية في هذا الباب النحوي فاختار ما كان آخذاً للمفعول باعتبار الأصل وترك ما كان مقتصراً على بحدود الفاعل وجائزاً أخذه للمفعول معه من نحو : قمت وزيداً وخرجت وعمراً، ولكنه مع هذا يأت بالجملة التي أوردها مشتملة على مفعول به، وكأنه يرى إن المفعول معه ما صاحب الفاعل لا المفعول ولذا حينما أورد الفعل (ترك) أورده وهو مبني للمجهول ليجعل مفعوله باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ.

د. جاء في النص المتقدم: (والفصيل مفعول معه) مع ان مصطلح المفعول إنما ينطبق على الحدث الحاصل من محدث (بكسر الدال) وفي المثالين المتقدمين إنما الحدث هو (الصنع والترك) وليس الفصيل على حد قول سيبويه . قال الجرجاني: ((والمصدر أولى الأشياء إن يطلق عليه لفظ المفعول. إلا ترى انك إذا قلت : قمت قياماً ، كنت قد أخرجت القيام من العدم الى الوجود وفعلته على الحقيقة وليس كذلك سائر المفعولات))[3] .

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 660 .
(2) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 99 .
(3) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 580 .

2) **وحده ابن جني بقوله:** ((هو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك : قمت وزيداً))[1]. معتمداً في حده على معيار وظيفي، وهو إفادة الموضع المذكور معنى المصاحبة، وهو معيار، قاصر لا يستطيع المتعلم معرفة ذاتية الباب من خلاله لأسباب أهمها.

- مجيء المصاحب نائباً عن الفاعل ، والنائب باعتبار المعنى مفعول لا فاعل .
- دخول ما كان مخفوضاً بـ (مع) من نحو : سرت مع زيدٍ ، وما كان منصوباً على المفعول به ، من نحو: صاحبت زيداً ، في الحد، وهذا خلاف الواقع. وليس في المثل الذي ذكره ما يسد تلك الفجوة إذ قد يكون المراد منه جانباً من الجوانب دون الشمولية لذلك الموضع النحوي .

3) **وهو عند الزمخشري :** ((المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع. وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك : ما صنعت وأباك))[2]. معتمداً في ذلك معيار العامل المتمثل بكونه منصوباً ومعيار الموقعية المتمثل بمجيئه بعد واو بمعنى مع، واختصاصه للواو المذكورة إنما يعطيه معنى المصاحبة، ولكن الذي يفهم من كلامه في مقام آخر أنّ ما ذكره هو شرط نصبه لا شرط كونه مفعولاً معه، ولذا قال: ((فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار، كقولك : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه، وما شأن قيس والبرٌ تسرقه، والنصب جائز))[3].

---

(1) اللمع : 132 .

(2) المفصل في علم العربية : 56 .

(3) المصدر نفسه : 58

وقال أيضاً : ((وأما قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد، فالرفع ... إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل : ما كنت أنت وعبد الله، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد))[1] . فجواز النصب فيما ذكره من المثل دليل إمكانية حملها على المعية أو المصاحبة سواء كان ما بعدها مرفوعاً أو مخفوضاً، ولكن إبعاد كون الواقع بعدها مفعولاً في حالتي الرفع والخفض إنما هو أمر متأت من كون الفتحة عندهم علم المفعولية والضمة علم الفاعلية والكسرة علم الإضافة، وإلا من حيث المعنى فلا شك ان : أخيه ، في : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه، و (البر) في : ما شان قيس والبر (بالكسر) تسرقه، وعبد الله في : ما أنت وعبد الله (بالرفع) إنما احتمل معنى المصاحبة بما كان متقدماً عليه .

4) **وهو عند ابن الحاجب :** ((المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى))[2]. وفيه يظهر جانب التطور الذي سلكه حد المفعول معه، فقد اشترط فيه ابن الحاجب معايير جديدة غير التي لحظناها سابقاً من نحو: وقوعه بعد واو المصاحبة، وجعل المصاحبة المذكورة لمعمول الفعل سواء كان ذلك المعمول لفظاً أم معنى، وهما معياران يقوم الأول على الموقعية بعد واو تعطيه معنى المعية ويقوم الثاني على التعلق بالمعمول الذي لم يشترط فيه كونه فاعلاً أو مفعولاً ، مما يمكن إن يقال– باعتبار ظاهر الحد – أن (زيداً) في: قمت وزيداً، وضربت عمراً وزيداً،ومفعول معه لعدم اشتراطه كون المصاحب فاعلاً أو مفعولاً مما

(1) المصدر نفسه : 58 – 59 .

(2) شرح الكافية : 1 / 194 .

يمكن إن يعد ذلك مأخذاً على الحد الذي ذكره لاتفاق معظم النحاة على كون (زيداً) في نحو المثل الثاني وهو: ضربت عمراً وزيداً معطوفاً لا مفعولاً معه[1]. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ما قاله مخالف برأي الصيمري وقد جوز كون (ضيعته) في نحو : كل رجل وضيعته، مفعولاً معه[2]، وليس هناك من فعل أو ما شابهه صاحب ضيعته معموله .

5) **وحده ابن عصفور بأنّه :** ((الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع) المتضمن معنى المفعول به))[3] . وقد أضاف إلى حده قيدين هما : قيد النصب وقيد أخذه لمعنى المفعول به ، وقد وضح القيد الأخير بقوله : ((واصل المفعول معه أن يكون معطوفاً إلا انه عدل به الى النصب لما لحظ فيه من معنى المفعول به ، فإذا قلت: استوى الماء والخشبة ، فانك لحظت معنى : ساوى الماء الخشبة، وكذلك : جاء البرد والطيالسة، إنما نصبت لما لحظت : جاء البرد بالطيالسة ، ولولا ذلك لرفعت))[4] .

ويرد على الحد المتقدم :

أ. ان معنى المفعولية بقيد (به) إذا ما كان واضحاً في نحو : استوى وجاء لإمكانية التأويل بالشكل الذي قدمه ، فهو ليس بواضح في نحو : حسبك وزيداً، ولا في:

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 194 – 195 .

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 2 / 452 .

(3) المقرب : 175 .

(4) شرح جمل الزجاجي : 2 / 452 وينظر هامش رقم (2) من الصفحة ذاتها فيه تصحيح للنص ذكره الأستاذ المحقق .

قام وصام، من: قام زيدٌ وعمراً . وفي المثالين المتقدمين يكون معنى الفاعلية اقرب منه الى المفعولية لأنه دل على المصاحبة بين المفعول والفاعل ومصاحبة المفعول للفاعل تجعل منه فاعلاً من حيث المعنى

ب. مخالفته برأي من جوز مجيء المفعول معه قبل تمام الكلام، وقد مر ذكر ذلك.

6) **وهو عند ابن مالك:** ((الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدىً بالهمزة))[1]. وهو بهذا يبنى حده على اعتبار المعنى المتمثل بالمشابهة بين منصوب واو المعيّة ومخفوض (مع) واعتبار المشابهة بينه وبين منصوب معدى الهمزة، وهو جانب لفظي على حد زعمه، وان كان اختياره لهذه الشكل دون سواه كأنما يريد من خلاله إبراز معنى المفعوليّة فيه ؛ لان الفعل إذا ما كان لازماً يصير متعدياً بدخول الهمزة المذكورة عليه ، وكذا المفعول معه يصل الفعل إليه بوساطة الواو الدالة على المعية بعد ان كان مفعولاً به باعتبار الأصل على حد فهم الجرجاني وابن عصفور[2] .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحد الذي ذكره يبرز فيه جانب من التناقض، إذ لا صلة بين مخفوض (مع) ومنصوب معدى الهمزة ، لاسيما انه جعل الشطر الأول وهو قوله (معنى مجرور مع) قائماً على أساس المعنى ، في حين جعل الشطر الثاني منه وهو قوله : (منصوب معدى الهمزة) قائماً على أساس اللفظ .

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 99 .

(2) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 660 ، شرح جمل الزجاجي : 2 / 452 .

7) وحده ابن هشام بانه : ((اسم فضلة تال لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كسرت والطريق))[1]. وقد جعل حده مبنياً على معايير متعددة هي : معيار الاسمية ، وكأنه يريد بذلك إخراج ما كان فعلاً من نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وقد جاءت الواو فيه للدلالة على المصاحبة ، أو جملة اسمية من نحو: سرت والشمس طالعة، وبمعيار الفضلة ما كان عمدة من نحو: اشترك زيد وعمرو وكأنه يرى أن الواو في مثل التركيب المتقدم تفيد المصاحبة أيضاً مثلما تفيد العطف، قال الرضي : ((لان العطف في: جاءني زيد وعمرو، يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويجهل حصول مجيء احدهما قبل الآخر))[2]. وبمعيار التالي لواو بمعنى (مع) ما هو نحو : بعتك الفرس بلجامه، وفيه جاء اللجام مصاحباً للفرس، ومع هذا لا يقال عنه انه مفعول معه . وبمعيار تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، ما كان نحو : كل رجلٍ وضيعته لسبقه بمفرد، وهذا لك وأباك، لعدم وجود حروف الفعل.

والحد مع كونه قد قطع شوطاً في مرحلة الاكتمال لاستفادة صاحبه مما وقع به النحاة من قبله، إلا انه يبقى عرضة للرد من جهة عدم ذكره لوجوب كون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول فاعلاً ، ولذا يحق لمن أراد تطبيق الحد المتقدم أن يعد (عمراً) في نحو : ضربت زيداً وعمراً مفعولاً معه، مع ان ذلك مخالف برأي النحاة ، قال الرضي:

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 53 .

(2) شرح الكافية : 1 / 194 – 195 .

((وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول فاعلاً كما في: سرت وزيداً ، نظراً الى ان (عمراً) في قولك : ضربت زيداً وعمراً : معطوف اتفاقاً لا مفعول معه))[1] .

هذا ويمكن ان نحمل على الحد المتقدم ما ذكره الفاكهي في شرح الحدود النحوية[2].

8) **وحده ابن كمال باشا بانه:** ((الاسم المذكور بعد الواو بمعنى (مع) بعد فعل أو معناه لفظاً أو تقديراً، مشارك الاسم في معمولها في وقت واحد نحو: سرت وزيداً، أو في مكان واحد نحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها))[3]. وهو وان كان قد أفاد من الحد الذي وضعه ابن هشام، فيما هو ظاهر النص، إلا انه أضاف إليه قيد مشاركة الاسم في معمولها في وقت واحد أو في مكان واحد بالتمثيل الذي ذكره، وكأنه أراد إن يفرق بين صنفين من الأفعال التي تقع عوامل للمعمول المصاحب، فالسير يخص الوقت والترك يخص المكان ، ولا أرى فائدة لهذا القيد الذي ذكره لإمكانية كون: سرت وزيداً مشاركاً مفعوله بمعمول فعله في المكان، ولإمكانية حصول العكس في : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

---

(1) المصدر نفسه : 1 / 194 – 195

(2) ينظر : شرح الحدود النحوية : 108 .

(3) أسرار النحو : 135 – 136 .

و يمكن الإفادة من الحدود المتقدمة في إثبات ما يأتي :

1. يربط النحاة الوظيفة التي يؤديها هذا الباب النحوي وهو الدلالة على المعية أو المصاحبة بوظيفة المفعولية، بمعنى أنهم يريدون من اللفظ الذي تقع عليه الوظيفة المذكورة أن يكون مفعولاً: ولذا نجدهم يبعدون بعض الصور التركيبية مما يؤدي الوظيفة المذكورة من نحو: جاءني زيد وعمرو ، مع ان الواو في التركيب المتقدم يمكن ان تؤدي الوظيفة المتقدمة : ((لان العطف في : جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر))[1] .
2. المعية أو المصاحبة عندهم هي مصاحبة الفاعل أو نائبه ، ولذا منعوا كون (عمراً) في ضربت زيداً وعمراً مفعولاً معه[2] . وكان الذي يدفعهم الى ذلك ان المفعول معه يأتي بمعنى المفعول به، واخذ الفعل المتقدم لمفعول به مرتين أمر محال على حد فهمهم لأنه لم يتعد الى اثنين ، مع ان المعيّة – لو أريد فهم المثل المتقدم على أساسها – واضحة لإمكانية حصول الضرب مرة واحدة لكل من زيد وعمرو.
3. شرط المفعولية المرتبط وحركة الفتحة عندهم ، جعلهم يمنعون كون (زيد) في نحو: سرت مع زيدٍ مفعولاً معه ، مع ورود التشابه في المعنى بينه وبين قولنا: سرت وزيداً، ولكن القول بمفعولية (زيد) في التركيب الأول الذي جاء به مخفوضاً يعني مخالفة أصل موضوع قوامه ان الفتحة علم المفعولية والكسرة علم الإضافة.

---

(1) شرح الكافية : 1 / 194 – 195 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 194 – 195 .

4. اشتراطهم كون المفعول المشار إليه بعد واو بمعنى (مع) جعلهم يبعدون صوراً من نحو قوله تعالى :﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[1] وفيه جاء لفظ (الطير) مرفوعاً ومنصوباً ، قال المبرد : ((أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع... وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب))[2]. وهذا بدوره جرهم الى التأويل لتخرج القراءة المتقدمة بما يناسب الأصول الموضوعة، ولا إشكال في قراءة الرفع لأنها معطوفة على الجبال وقد جاءت الجبال مرفوعة، وإنما وقع الأشكال في النصب ، فلو جعلت لفظة (الطير) منصوبة على المعية لكان هذا يقضي ان الفعل قد اخذ مفعولاً معه مرتين ، على حد قول أبي حيان، ولذا خطّا الزجاج في جعله له مفعولاً معه، قال: ((وقال الزجاج: نصبه على انه مفعول معه ، وهذا لا يجوز لان قبله (معه)[3].وذهب بعدها الى كونه معطوفاً على المحل.

سادساً :الحال

و فيما يأتي بيان لحده عند النحاة مع بيان المعيارية المعتمدة في كل حد، و مدى انطباق ذلك على الواقع اللغوي :

1) **حده سيبويه بالتمثيل له: جاء في الكتاب:** ((هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول... وذلك قولك : ضربت عبد الله

---

(1) سبا : 10، وذكر ابن خالويه ان الرفع قراءة ابن عباس والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 121 .

(2) المقتضب : 4 / 212 .

(3) البحر المحيط : 7 / 263 .

قائماً وذهب زيد راكباً))[1]. جاعلاً حده مبنياً على اعتبار المعنى الذي يأتي به مفعولاً فيها، ولذا قال في موضع آخر: ((فكأنما ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على انه حال مفعول فيها ...وصار فيها كما كان الظرف موضعاً))[2].

ويفهم من الكلام المتقدم ربط سيبويه هذا الموضع النحوي بالمفاعيل وكأنه حاول إن يجد تفسيراً لحركة الفتحة التي على آخره . مع ان هذا يؤدي الى التداخل الوظيفي بين الموضوعات النحوية، فتركيب من نحو : ذهب زيد راكباً، يكون فيه المنصوب حالاً وهي وظيفة بينة والدمج بينها وبين وظيفة الظرف أو المفعول فيه في تركيب من نحو: صمت شهر رمضان، جانب من جوانب الخلط في المفاهيم.

ويمكن ان نجد المفهوم المتقدم عند المبرد أيضاً . جاء في المقتضب: ((فالحال مفعول فيها. إنما أخبرت أنّ مجيئه وقع في حال مشى (يريد المثل: جاءني زيدا ماشياً) وكذلك مررت بزيد ضاحكاً وصادفت أخاك راكباً))(3).

2) **مذهب الفراء ان (قائماً وقاعداً) من**: رأيت القوم قائماً وقاعداً ، منصوب على الحال، وكان يقول: ((كل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال))[4].

وكأنها رؤية مشابهة للرؤية البصرية على الأقل في مثل هذا الموضع . إلا أن صاحب الإنصاف ينقل عن الكوفيين رأياً مفاده أنهم ينصبون خبر كان وثاني مفعولي ظن

---

(1) الكتاب : 1 / 44 .

(2) المصدر نفسه : 2 / 87 ، 118 .

(3) المقتضب : 4 / 300 .

(4) معاني القرآن : 1 / 193 ، وأظنه يريد بالفعل هنا اسم الفاعل وبالأفاعيل الأفعال .

على الحال[1]. فان صح هذا فان نظرة الكوفيين للحال ستكون مختلفة عن النظرة البصرية، فالبصريون لا ينصبون على الحال إلا ما كان حاضراً من جهة الدلالة الزمنية. قال ابن السراج : ((وإنما سميت الحال لأنه لا يجوز ان يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر، ولا يجوز ان يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال))[2].في حين يتجاوزالكوفيون الحدود المذكورة ليجعلونه في الحال وغيره.

3) **وحده ابن السراج بأنه:** ((هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه))[3]. ثم ان ابن السراج وضع لمعرفة ذلك علامة عرضية يعرف من خلالها الباب المذكور وهي: ((إدخالك لكيف على الفعل والفاعل، تقول : كيف جاء عبد الله ؟ فيكون الجواب راكباً))[4]. ويلاحظ على ذلك اعتماد ابن السراج المعيار الوظيفي في حده للحال والذي يكون فيه بياناً لهيئة الفاعل والمفعول، ولكنه جعل ذلك في الزمن الحاضر من دون مراعاة لإمكانية مجيء الهيئة المذكورة فيما كان ماضياً أو مستقبلاً ولعله يريد بذلك إخراج خبر كان وثاني مفعولي ظن، وان كانت العلامة التي ذكرها مما ينطبق على الخبر المذكور، لإمكانية قولنا في : كان زيدٌ راكباً: كيف كان زيد ؟ ليجاب بعدها : راكباً، وهو بيان للهيئة واضح.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن السراج جعل الحال شاملاً لما كان هيئة أو صفة أو بتعبير أدق أن الحال عنده وصف . وكأن ذلك مما يشير الى كون الصفة عنده تأتي على

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : مسالة : 119 ، وحاشية الصبان : 1 / 226 .

(2) الأصول في النحو : 1 / 258 .

(3) المصدر نفسه : 1 / 258 .

(4) المصدر نفسه : 1 / 258 .

نوعين: ثابتة وهو ما يقابل النعت ومتغيره وهو ما يقابل الحال. وهذا جانب من جوانب الخلط بين المفاهيم مما يبعد الدارس عن الفهم الصائب للموضعين الصفة والحال.

و يمكن أن نحمل عليه حد ابن يعيش في شرحه على المفصل وابن الحاجب في الكافية والشريف الجرجاني في تعريفاته[1].

4) وحده الزجاجي بقوله : ((كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة وقد تم الكلام دونه، فانه ينتصب على الحال: كقولك : جاء زيدٌ راكباً))[2]. وفيه يظهر اعتماد صاحبه على الأدلة الشكلية التي تبرز جانباً دون جانب، فمعيار النكرة التي تأتي بعد المعرفة إنما هو شرط من شروط متعددة وضعها النحاة لهذا الباب، ولذا اخذ عليه البطليوسي ذلك وقال: ((ذكر أبو القاسم بعض شروط الحال ولم يستوف جميعها، وشروطها سبعة، احدها أن تكون نكرة أو في حكم النكرة ، الثاني ان تكون بعد معرفة أو ما هو منزل منزلة المعرفة، والثالث: ان يكون مشتقاً من فعل أو منزل منزلة المشتق، والرابع: ان تكون منتقلة أو منزلة المنتقلة، والخامس : ان تأتي بعد كلام تام، والسادس: ان تكون مقدرة بفي ، والسابع : ان تكون منصوبة))[3].

ومن جهة أخرى، يلاحظ على حد الزجاجي انه قصر الحال على النكرة، مع أنها تأتي نكرة وتأتي معرفة، ومثلها في المعارف : جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك وأُجتهد وحدك وكلمته فاه الى فيّ ، فالجماء والعراك ووحدك وفاه إلى في أحوال، وهي معارف كما يلاحظ من بنيتها الصرفية، وان كان للنحاة رأي في ذلك سيأتي بيانه في حينه ان شاء الله .

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 2 / 55 ، شرح الوافية : 218 ، التعريفات : 44 .

(2) الجمل : 47 ، وعليه النحاس في التفاحة : 23 .

(3) الحلل في إصلاح الخلل : 135 .

ثم ان الزجاجي قصر الحال على الجانب الذي يأتي فيه مفرداً، وفاته ان الحال تأتي في المفرد والجملة من نحو: جاء زيد والشمس طالعة، وقد تكون جملة الحال فعلية من نحو : جاء زيد يركض . وليس من الصحيح تخصيصه بالجانب الاسمي ، إلا إذا أريد به أن يكون بحسب مقتضيات العامل .

3) **وهو عند الرماني:** ((انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه لزيادة))[1]. وكأنه يريد الربط بين الحال والصفة من هذا الجانب ، محاولاً تقريب المعنى للمتعلم بإجراء المقارنة المتقدمة ولكن مع وجود الفارق الذي يكون فيه الحال دالاً على الهيئة، وهو جانب من الزيادة في المعنى.

زد على ذلك فان المعتمد عنده الجانب الشكلي المتمثل بالصورة الصرفية المذكورة من دون مراعاة للجوانب الوظيفية والحركة الإعرابية وما شابه ذلك من اعتبارات بها يعرف الحال من سواه ، وعليه لا يمكن الاعتداد بالحد المتقدم للإشكالات المتقدمة.

4) **وحده ابن جني بقوله** : ((وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظهما نكرة وتأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى))[2]. وهو حد بناه صاحبه على معايير ثلاثة، معيار الوظيفة الذي يكون فيه الحال وصفاً لهيئة الفاعل والمفعول، والمعيار الصرفي المتمثل بكونه نكرة ومعيار الرتبة أو الموقع الذي يكون فيه الحال فضلة في الكلام خارجاً عن نطاق الإسناد.

---

(1) رسالتان في اللغة : 69 .

(2) اللمع : 134 .

هذا ومع وجود التطور الذي نلحظه علي ظاهر الحد ، إلا انه يبقى قاصراً، من جهة حصر الهيئة المذكورة بالفاعل والمفعول، وهو حصر مخرج لمواضع تأتي أحوالاً، ولا يتبين من صاحبها فاعلية ولا مفعولية . من نحو الجمل التي تقع أحوالاً بعد عامل ليس معه ذو حال كقول الشاعر : [1]

تقول و قد تر الوطيف و ساقها ألست ترى أن قد أتيت بمؤيد

و قول امرئ القيس[2] :

و قد أغتدي و الطير في وكناتها

بمنجرد قيد الأوابد هيكـــــل

فجملة (وقد تر الوطيف وساقها) وجملة (والطير في وكناتها) قد وقعتا حالاً في الأبيات المتقدمة ومع هذا فليس فيهما بيان لهيئة الفاعل ولا المفعول.

أضف الى ذلك ان الحال قد تأتي من المضاف إليه ولم يكن المضاف عاملاً في الحال، من نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[4] .

5) **وهو عند ابن عصفور :** ((كل اسم أو ما هو في تقديره منصوباً لفظاً أو نية مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام، فالمفسر قولك: جاء زيد

(1) البيت لطرفة بن العبد ، ينظر : خزانة الأدب : 3 / 151 .
(2) ينظر : ديوان امرئ القيس : 133 .
(3) البقرة : 135 .
(4) الحجر : 66 .

ضاحكاً والمؤكد : تبسم زيد ضاحكاً))[1]. وفيه يظهر التطور الواضح في حد الحال وكأنه لاحظ قصور الحدود المتقدمة وعدم دلالتها على الباب المشار إليه، ولذا جاء به مبنياً على أساس المعيار الصرفي المتمثل بكونه اسماً أو ما هو في تقديره، والمعيار الإعرابي المتمثل بكونه منصوباً في اللفظ أو النية، والمعيار الوظيفي المتمثل بكونه تفسيراً لمبهم متقدم أو توكيداً لما انطوى عليه الكلام – على حد تعبيره – وهو بهذا كله ينطلق من مبادئ نظرية العامل التي يظهر أثرها واضحاً في الحد المتقدم، ولذا كان يقول بأسميته من جهة وكونه منصوباً من جهة أخرى سواء كان نصبه باللفظ أو النية، وكأنه عز عليه إن لا يرى عليه علامة النصب المعروفة فقال بالنية.

هذا ولم يشترط ابن عصفور في حده المتقدم الاشتقاق في الحال، ولذا يمكن أن يدخل في حده ما كان متصفاً بالصفات التي ذكرها وهي: الاسمية والنصب والتفسير، وبالذات في الشطر الأول من الحد الذي يكون به مفسراً لما انبهم من الهيئات ، فهي صفات يمكن ملاحظتها في التمييز أيضاً بمجيئه اسماً منصوباً من جهة ولأدائه وظيفة التفسير لما تقدمه من جهة أخرى، يمكن ملاحظتها كذلك في تابع المنصوب الذي يكون نعتاً أو بياناً لأدائهما الوظيفة المتقدمة، ولذا نجد ابن مالك فيما يلي هذا قد ذكر قيد (غير تابع) وكأنه أحس بان من التوابع ما يمكن أن يتصف بما ذكر من صفات.

---

(1) المقرب : 161 .

6) **وهو عند ابن مالك:** ((ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة))[1] . معتمداً في حده معيار الوظيفة التي يؤديها هذا الموضع النحوي، ومعيار المعنى الذي يكون فيه آخذاً لمعنى (في).

ويرد على الحد المتقدم ما كان حالاً من جمل لا يتبين معها صاحب حال، كقول امرئ القيس[2]:

و قد أغتدي و الطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

فجملة (والطير في وكناتها) جاءت حالاً ولكنها مع ذلك لا يتبين منها صاحب حالٍ تدل على هيأته .

7) **وحده الرضي الأستراباذي بذكر قسميه جاعلاً لكل قسم حداً . قال :** ((فالحال على ضربين متنقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما ، فحد المتنقلة: جزء الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول أو ما يجري مجراهما ... وحد المؤكدة : اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون جملة))[3].

وهو حد بني على اعتبارات التعلق وأشكاله بين الحال وما تقدم عليه فيما يخص الجزء الأول منه. أما الجزء الثاني فقد جاء على سبيل التفرقة بينه وبين الحدث (المصدر)، مختاراً هذا الجزء من الكلام لأنه يأتي عين المتقدم عليه، كما الحال المؤكدة بفارق

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 108 .

(2) ديوان امرئ القيس : 133 ، وينظر الخزانة : 1 / 351 .

(3) شرح الكافية : 1 / 199 .

الاختلاف اللفظي في نحو: تبسم ضاحكاً. من دون مراعاة للاعتبارات الوظيفية التي يؤديها كل قسم من القسمين المذكورين .

هذا ويمكن أن يرد على الحد المتقدم عدم اشتراطه الاشتقاق السمة الرئيسة للحال مما يمكن ان يتداخل ما قاله مع التمييز في نحو: لله دره فارساً وما أحسن زيد رجلاً فيما يخص الجزء الأول عنه، لإمكانية انطباق السمات المذكورة عليه. أما الجزء الثاني من الحد فقد يتداخل مع ما ناب عن المفعول المطلق من نحو : جلست القرفصاء.ثم إن (رسولاً) من قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[1] مؤكداً للعامل المتقدم عليه لا لمضمون الجملة كاملة ، ولذا افرده ابن هشام فيما يجيء من حد .

8) وحده ابن هشام بان جعله على قسمين أيضاً لاختلاف ماهية كل قسم . فهو عنده مؤسسة ومؤكدة. أما المؤسسة فهي: ((وصف فضله مذكور لبيان الهيئة كجئت راكباً))[2]. ولها حد اخذ ذكر في أوضح المسالك أيضاً وهو: ((التي لا يستفاد معناها بدونها))[3]. وقد حاول في حده الأول إن يركز على معيارين : الوظيفة والرتبة التي يكون فيها الحال فضله في الكلام. وأما حده الثاني لها فهو بمثابة العلامة المميزة التي يعرف بها الحال المؤسسة من الحال المؤكدة وليست تعريفاً مميزاً له عن باقي المواضع النحوية.

وأما المؤكدة وهي القسم الثاني من أقسام الحال عنده فقد حدها بذكر أنواعها التي تأتي عليها – فهي عنده مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى أو معنى فقط، وجعل من الأول

(1) النساء : 79 .
(2) أوضح المسالك : 2 / 77 – 78 .
(3) المصدر نفسه : 2 / 999 .

قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[1] ، ومن الثاني : تبسم ضاحكاً. وأما أن تكون مؤكدة لصاحبها من نحو قوله تعالى :﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾[2]. وأما لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين كزيد أخوك عطوفاً[3].

هذا ويمكن أن يرد على حده للمؤسسة ما كان وصفاً من نحو : جاءني رجل طويل، لأنه وصف فضله جاء لبيان هيئة صاحبه الموصوف.

وبعد هذا العرض يمكن التركيز على جملة من الأمور أهمها :

1) لا يرتبط الحد الذي وضع للحال بأشكاله المتقدمة، بالمصطلح المتعارف عليه، من جهة كون مصطلح الحال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالزمن، وقد أشار إلى ذلك ابن السراج فيما تقدم من البحث . وهذا الارتباط جعل النحاة يبعدون ما كان دالاً على الهيئة أو الكيفية ولكنه في المضي أو الاستقبال، مع وجود الفارق في النظرة بين البصريين والكوفيين فيما يخص هذه المسالة وقد أشير إلى ذلك سابقاً .

وليس أدل على قرب النظرة الكوفية وموافقتها للواقع اللغوي من ذلك التناسب، الذي نلحظه في نحو الآية الكريمة : ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ۝ ﴾[4] بين لفظتي (هلوعاً) و (جزوعاً) والأولى جاءت

---

(1) النساء : 79 .

(2) يونس : 99 .

(3) ينظر : أوضح المسالك : 2 / 99 – 100 .

(4) المعارج : 20 ، 21 .

حالاً والثانية خبراً لكان المحذوفة وهو تناسب يجعل اللفظتين في مقام بيان هيئة هذا المخلوق المتمثلة بالهلع والجزع في حالتي الخلق ومس الشر له.

2) يرتبط حد الحال عند النحاة ارتباطاً وثيقاً ونظرية العامل ، ولذا تجد اغلب الحدود المتقدمة قد ركزت على جانب المفرد، وذلك لاحتمالية المفرد للحركة الإعرابية دون الجملة، فإذا ما جيء به جملة حكموا على الجملة بأنها في محل نصب حال(1). مع عدم حاجة المعرفة اللغوية الى مثل ذلك التأويل أو الافتراض .

زد على ذلك فان اثر النظرية المتقدمة يمكن ملاحظته أيضاً في اشتراطهم كون الحال فضلة في الكلام، وهم يريدون بالفضلة ان لا يكون عمدة في الكلام كأنْ يقع خبراً، مع إننا نلحظ عين الوظيفة التي وضعت للحال من الدلالة على هيئة صاحبها . في الجملة من نحو : زيد يركض أو راكض . ولكنهم اشترطوا في الحال أن يكون فضلة، وكل ذلك جاء على حساب الوظيفة ان صح التعبير.

سابعاً : التمييز

يختلف حد التمييز عند النحاة شكلاً ومضموناً، فمنهم من جعل اهتمامه منصباً على الدور الوظيفي الذي يؤديه هذا الموضع النحوي في أثناء الكلام من إفادته إزالة الإبهام عن متقدم عليه ، و منهم من جعل اهتمامه منصباً على الجوانب الشكلية ليجعل منها وسيلة تعليمية يقرب بها المفهوم الى ذهن المتعلم كمجيئه بمعنى (من) و مجيئه نكرة و ما شابه ذلك من سمات يتضح أمرها من العرض الآتي:

---

(1) ينظر على سبيل المثال : مغني اللبيب : 2 / 410 .

1) يفهم من كلام سيبويه انّ التمييز ما ازيل به إبهام متقدم، جاء في الكتاب: ((إذا قلت: لي مثله، فقد أبهمت،كما انك لو قلت: لي عشرون، فقد أبهمت الأنواع.

فإذا قلت درهماً فقد اختصصت نوعاً، وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد . فكذلك مثله، هو مبهم يقع على الأنواع ، على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قلت : عبداً، فقد بين من أي أنواع المثل))[1] . وفيه يظهر اعتماد سيبويه المعيار الوظيفي المؤدى من هذا الباب وكأنّه لا يريد حده لان المعيار المذكور سمة كل من التمييز والحال والبدل وثاني مفعولي أعطى والنعت وما شابه ذلك .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد أعطى سيبويه دوراً أساسياً للجانب الذاتي لهذا الموضع النحوي، ولذا تجده وقد جعل التمييز مفعولاً فيه. قال : ((وقد جاء من الفعل ما قد أنفد إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد يتعدى الى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقأت شحماً، ولا تقول، امتلاته ولا تفقاته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت: كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة))[2] .

وكأن هذا القول هو الذي دفع بالنحاة فيما بعد لحمل التمييز على المفعول بتفسيرات ليس ذا محل ذكرها . ومما تجدر الإشارة إليه أن فكرة المفعولية بقيد (فيه) التي ذكرها في النص المتقدم غير واضحة ، فلا يفهم من امتلأت ماءً ما يفهم من نحو: صمت شهر رمضان إلا إذا أريد به أن يكون الفاعل والذي هو ضمير في التركيب المتقدم الظرف

---

(1) الكتاب : 2 / 172 .

(2) المصدر نفسه : 1 / 204 .

الذي يحل فيه الماء، وهو خلاف ما ذكره سيبويه: لأنه أراد أن يكون لفظ (ماءً) هو المفعول فيه .

2) **وحده الفراء بوضع علامة تميزه عن سواه وهي : صحة تقدير (من).** جاء في المعاني: ((وهو مما يفسر للمبتدئ، إن ينظر إلى (من) فإذا حسنت فيه ثم ألقيت نصبت . إلا ترى أنك تقول: عليه عدل ذلك من صيامٍ))[1]. وهو بهذا يعتد بالمعيار الشكلي من دون مراعاة للجوانب الوظيفية والدور الذي يؤديه الموضع المذكور في الجملة. ولذا فما ذكره لا يعد سمة من سمات التمييز خاصة، بل هو سمة اسم لا النافية للجنس كذلك وسمة الاسم المنصوب من قولنا: استغفر الله ذنباً.

3) **ذكر المبرد ان معنى التمييز :** ((ان يؤتى مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون ثوباً، ولما قلت: عندي عشرون وثلاثون: ذكرت عدداً مبهماً يقع على كل معدود، فلما قلت: درهماً عرفت الشيء الذي إليه قصدت بان ذكرت واحداً منه يدل على سائره، ولم يجز ان تذكر جميعاً، لان الذي قبله قد تبين انه جمع وأنّه مقدار منه معلوم))[2]. وعليه يحمل تحديد الفارسي، إذ قال: ((وجملة التمييز ان يحتمل الشيء وجوهاً فتبينه بأحدها))[3] .

ويلاحظ على ذلك اعتماد أصحاب الحد المتقدم على الجانب الوظيفي الذي يؤديه التمييز في الجملة ، وهو جانب قاصر لا يؤدي الى فهم ذاتية هذا الباب للاشتراك

(1) معاني القرآن : 1 / 320 .

(2) المقتضب : 3 / 32 .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 691 .

الحاصل في الوظيفة المذكورة بين التمييز والحال وفاعل الصفة المشبهة والصفة المقابلة للنعت [1].

4) **وهو عند الزجاجي:** ((كلُّ اسم نكرة جاء بعد عدد منون وفيه نون أو نية التنوين)) [2] جاعلاً في الوقت ذاته شروطاً للتمييز ، وهي انه لا يكون إلا نكرة ولا يأتي إلا منصوباً ولا يقدم على المميز منه [3] . محاولاً ان يجعل من حده المتقدم مختصاً بجانب من الجوانب التي يكون فيها التمييز منصوباً بعد العدد من نحو: عندي عشرون درهماً ، مع أن الذي يأتي بعد العدد لا يشترط فيه ان يكون منصوباً بل قد يأتي مخفوضاً من نحو: عندي ألف ناقة، ولكن الزجاجي خصه بوجوب النصب، وكأنّه أراد أنْ يلحقه بالمفعول فعزّ عليه ان يراه مخفوضاً فقال بما تقدم.

5) **وذكر النحاس ان :** ((كل شيء ذكرته مما يحتمل أنواعاً ثم فسرته بنوع نكرة كان التفسير نصباً)) [4]، معتمداً في حده معيار الوظيفة التي يأتي بها التمييز مفسراً ومزيلاً لإبهام متقدم، ومعيار الشكل الخاص بمجيئه نكرة وكونه منصوباً في الوقت ذاته ومع أنّ الذي ذكره يعد جانباً من جوانب التطور في حد الموضع المذكور، إلا انه يبقى قاصراً من جهة أنّ الصفات التي ذكرها يمكن انطباقها على الحال أيضاً فهو نكرة منصوبة مزيلة لإبهام ما تقدمها.

---

(1) ينظر الرد المتقدم في : رسالة الإفصاح : 77 .

(2) الجمل : 245 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 245 .

(4) التفاحة في النحو : 24 .

6) **وحده الرماني بقوله :** ((تبيين النكرة المفسرة للمبهم))[1]. معتمداً معيار الوظيفة المتمثل بأدائه التبيين أو التفسير ، ومعياراً صرفياً هو جانب من جوانب الشكل في انه يأتي نكرة.

ويؤخذ عليه أن ذلك صفة الحال أيضاً، مما يجعل الحد المتقدم غير جامع ولا مانع.

ويأخذ حد التمييز عند ابن جني انعطافاً جديداً قد يختلف عما كان عليه عند من سبقه، فهو عنده: ((اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير))[2] . جاعلاً حده على وفق المعيار الوظيفي المتمثل بأدائه وظيفة إزالة الإبهام والمعيار الصرفي المتمثل في كونه نكرة ، والمعيار الموقعي المتمثل بوقوعه فضلة خارجة عن نطاق الإسناد. وإدخاله القيد الأخير كأنما جاء لإخراج ما كان عمدة في الكلام مؤدياً لعين الوظيفة التي يؤديها التمييز، كما لو قيل: زيد قائم ، وفيه قامت لفظة (قائم) بأداء الوظيفة المذكورة.

ومع هذا الذي ذكره من صفات حاول ان يأتي بعلامة عرضية وهو انه يأتي في أكثر الحيان بعد الأعداد والمقادير . إلا أننا ومع هذا الذي نلحظه من الاكتمال الشكلي بتعدد القيود في حد التمييز، لا نستطيع ان نسلم بصحة الحد المذكور، لان ما ذكره من قيود في هذا المجال لا تخرج الحال والوصف، فالحال والتمييز يشتركان في إزالة الإبهام وفي التنكير[3]، وتشترك الصفة من نحو : جاءني رجل طويل والتمييز في إزالة الإبهام

(1) رسالتان في اللغة : 69 .

(2) اللمع : 137 .

(3) ينظر على سبيل المثال : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 675 .

والتنكير[1] . ثم ان العلامة التي ذكرها وهي مجيؤه بعد الأعداد والمقادير ، لا تعد متممة لذلك الحد لإمكانية مجيئه في غير ذلك من نحو : طاب زيد نفساً وتفقّأ جلده شحماً .

7) **ويتضح حد التمييز بعض الشيء عند الزمخشري**، ذلك أنّه حاول أنْ يجعله على قسمين وكأنه لاحظ اختلاف حده من قسم الى آخر ، فهو عنده : ((رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على احد محتملاته ، فمثاله في الجملة: طاب زيد نفساً ... ومثاله في المفرد : عندي راقود خلاً))[2]. وهو وإنْ لم يعر اهتماماً لاعتبارات التنكير والتبعيض المتمثلة بدلالته على معنى (من) جعل ذلك مفهوماً بالتمثيل الذي ذكره للقسمين المتقدمين. زد على ذلك فقد جعل الوظيفة المؤداة من هذا الباب النحوي هي المائز الأساس لفهم ذاتيته.

إلا أننا ومع هذا لا نستطيع ان نحكم باكتمال الحد المتقدم ، لان ما ذكره لا يعد مخرجاً لنحو: جاء زيد راكباً ، لان (راكباً) أزال إبهاما حاصلاً في المجيء المتقدم ، ومما يمكن ان يعد باعتبار الظاهر المرسوم للحد مميزاً لإبهام الجملة المتقدمة .

8) **وحده ابن عصفور بانّه** : ((كل اسم نكرة منصوب مفسر لما أنبهم من الذوات))[3]، وفيه تظهر إضافته لقيد جديد وهو قيد (النصب) وكأنّه يريد إخراج ما جاء مجروراً منه بعد الأعداد من نحو : عندي ألف دينار ومائة رجل، من حده المتقدم، يدفعه الى ذلك إيمانه بفكرة كون الفتحة علم المفعولية وأنّه في أكثر أحواله يأتي منصوباً فيقضي أن يكون محمولاً على المفعول ان لم يكن مفعولاً.

(1) ينظر : شرح الآشموني : 1 / 262 .

(2) المفصل في علم العربية : 65 .

(3) المقرب : 180 .

وقد جعل حده على معايير متعددة ، كمعيار الوظيفة المتمثل بإزالة الإبهام، ومعيار الصيغة الصرفية المتمثل بكونه نكرة، ولا يجوز بناء على ذلك ان يأتي معرفة وما جاء منه على ذلك السبيل من نحو قول العرب : العشرون الدرهم والخمسة عشر الدرهم، فهو من قبيل زيادة الألف واللام ، في حالة شاذة لا يقاس عليها .

9) **وهو عند ابن مالك** : ((ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع))[1]. وقد أضاف ابن مالك في حده السابق قيد (الفضلة) ليخرج به ما كان عمدة في الكلام على حد تعبيرهم مؤدياً الوظيفة المذكورة وظيفة إزالة الإبهام كخبر المبتدأ من نحو : زيد قائم[2].

ويؤخذ على الحد المتقدم دخول المنصوب في نحو: استغفر الله ذنباً، وفيه جاء لفظ (ذنباً) نكرة منصوبة بمعنى (من) واقعة فضلة في الكلام .

ولا نعدم بعد هذا وجود حدود نحوية أخرى لهذا الباب ، إلا أنّها لا تختلف من حيث الواقع عن الحدود المذكورة ، وكأنّ قيود الباب المذكور قد استقرت عند ابن مالك، فهي حدود رسمت لنفسها صورة التكرار للحدود المتقدمة، كما الحال عند الشريف الجرجاني الذي جعل حده مبنياً على المعيار الوظيفي الذي يؤديه التمييز ، فهو عنده : ((ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة نحو : منوان سمناً، أو مقدرة نحو : لله دره فارساً))[3] . وكما الحال عند ابن كمال باشا الذي جعل حده على وفق المعيار الوظيفي والمعيار الصرفي ، فهو عنده ((نكرة تبين بعض محتملات نشأت وضعاً عن ذات منكورة

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 114 .
(2) ينظر التفسير المتقدم في : شرح الحدود النحوية : 115 .
(3) التعريفات : 35 .

في مفرد يقابل النسبة))[1] . وكما الحال عند الفاكهي الذي ركز فيه على الدور الوظيفي والصرفي والموقعي الذي يكون فيه التمييز فضلة في الكلام على حد تعبيره[2].

و بعد هذا العرض يمكن ان نشير الى جملة من الحقائق :

1) الوظيفة التي يؤديها التمييز في الجملة هي إزالة الإبهام من متقدم مبهم وذلك ((أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً ، فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على احد محتملاته تبييناً للغرض ، ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً))[3]. وإشكالية اعتماد الوظيفة المتقدمة في حد التمييز متأتية من التداخل الوظيفي بين موضوعات متعددة تؤدي الدور ذاته مما يمكن بيانه بالاتي:

أ. يؤدي الحال وظيفة إزالة الإبهام من الجملة المتقدمة عليه . قال ابن هشام: ((فأوجه الاتفاق (يريد بين الحال والتمييز) : أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام))(4) .

ب. يؤدي البدل في بعض صوره عين الوظيفة التي يؤديها التمييز ، ولذا أطلق عليه الكوفيون مصطلح التبيين والترجمة ، قال الآشموني : ((وأما الكوفيون ، فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين))(5) . مع ان مصطلح التبيين من

---

(1) أسرار النحو : 141 .
(2) ينظر : شرح الحدود النحوية : 115 .
(3) شرح المفصل : 2 / 70 .
(4) مغني اللبيب : 2 / 460 .
(5) شرح الآشموني : 2 / 435 .

المصطلحات التي سمي بها التمييز أيضاً قال ابن يعيش : ((ويقال له : التبيين والتفسير))(1) .

فقولنا : أعجبني زيد علمه واشتريت قماشاً قميصاً ، يكون فيه كل من العلم والقميص بدلاً من زيد والقماش، وقد جاء لإزالة الإبهام المتقدم . قال السهيلي في معرض حديثه عن قولهم : رأيت القوم أكثرهم أو نصفهم : ((فإنما تكلمت بالعموم وأنت تريد الخصوص ... وإذا كان كذلك ، فإنما أردت : لقيت بعض القوم. وجعلت أكثرهم أو نصفهم تبييناً لذلك البعض وأضفته إلى ضمير القوم))[2]. ولذا نجد بعض علماء العربية قد عدّ ما كان صورة من صور البدل تمييزاً اعتماداً على ذلك، جاء في مغني اللبيب:((ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[3] بالنصب، إن قلبه تمييز . والصواب انه شبيه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم إنَّ))[4].

ج. يؤدي ثاني مفعولي أعطى عين الوظيفة التي يؤديها التمييز، لانا إذا ما قلنا : أعطيت زيداً درهماً، وكسوت محمداً جبةً، يكون كل من الدرهم والجبة مزيلاً لإبهام سابق من جملة : أعطيت زيداً وكسوت محمداً، لإمكانية سؤال السامع في حالة سماعه لجملة من نحو : أعطيت زيداً، أي شيء أعطيت ؟ ليجاب بعد ذلك بقولنا : درهماً على سبيل المثال .

---

(1) شرح المفصل : 2 / 70 ، وينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 663 وشرح الأشموني : 1 / 261 .
(2) نتائج الفكر في النحو : 307 .
(3) البقرة : 283 .
(4) مغني اللبيب : 2 / 572 .

وقد حاول بعض المحدثين اعتماداً على ذلك وأمور أخرى سيأتي ذكرها أثناء البحث حاول جعل ثاني مفعولي أعطى صورة من صور التمييز[1]

د. يؤيد فاعل الصفة المشبهة من نحو : زيد حسن وجهه ، الوظيفة المذكورة . ولذا نجد من النحاة من يضع قيوداً محددة للتمييز لإخراج ذلك عن حده المعروف، قال ابن هشام : ((هو اسم نكرة بمعنى (من) لإبهام اسم أو نسبة. فخرج بالفصل الأول نحو : زيد حسن وجهه))(2) . ولذا حينما حاول ابن برهان تفسير التمييز ووضع مفهوم له قرن ذلك بفاعل الصفة المشبهة ، قال : ((العرب تتسع فتنقل الفعل عن فاعله وتخرجه مخرج الفضلات إلا انه لا بد من ذكره لأنّه في المعنى فاعل والفائدة معقودة به . فكما لزم ذكره ولم ينقل عنه لزم مع النقل ، وذلك قولهم: زيد حسن الوجه، ألا ترى أنّه الحسن الوجه وقد نقلت ذلك عنه الى عامة جثة زيد، ولذلك أنثت التأنيث المنقول إليه وذكرت لتذكيره))(3) .

ه. وكذلك النعت يؤدي الوظيفة ذاتها ، فلو قلنا : جاء رجل طويل، فقد أدت كلمة طويل وظيفة إزالة الإبهام في أنها خصصت الرجل الجائي بأنه الطويل لا سواه . ولذا نجد بعض النحاة حينما حدوا التمييز وضعوا لذلك قيوداً تخرج النعت عنه، قال الفاكهي في حده : ((هو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة))(4). فخرج بما بعد قيد الفضلة ((الحال والنعت ، فالأول مبين للهيئة...

---

(1) هو مذهب الأستاذ شاكر جودي ، ينظر : النحو العربي مذاهبه وتيسيره : 256 .

(2) أوضح المسالك : 2 / 108 .

(3) شرح اللمع : 1 / 139 .

(4) شرح الحدود النحوية : 115 .

والثاني مخصص أو مقيد ورفع الإبهام إنما حصل ضمناً))(1) . فوظيفة النعت إذن هي التفرقة بين موصوفين مشتركين في اللفظ – على حد تعبير ابن السراج(2) – والتفرقة إنما هي إزالة للبس أو إبهام .

و. يؤدي منصوب صار في نحو : صار الطين إبريقاً وظيفة إزالة الإبهام أيضاً . ولذا حاول الأستاذ المخزومي أنْ يجعله تمييزاً، ذلك انه كان يرى ان صار ليست من أفعال الوجود لعدم دخولها على ما كان أصله مبتدأ وخبراً، لانا نقول: صار الطين إبريقاً وصار الحق باطلاً ويدفع (صار) يكون التقدير: الطين إبريق والحقُّ باطل ، وهذا غير معقول ، فمنصوبها اعتماداً على ذلك يعد تمييزاً وظيفته إماطة الإبهام عن نسبة الصيرورة الى الفاعل(3) .

2) يشترط النحاة في حدودهم للتمييز ان يكون نكرة ، وقيد التنكير هذا إنما بني على الكثرة لإمكانية مجيئه من المعرفة . قال ابن عصفور : ((وأما قول بعض العرب: العشرون الدرهم والخمسة عشر الدرهم ، فالألف واللام الداخلة على الدرهم زائدة فيه))(4). ويلاحظ على ذلك توجيه ابن عصفور للمثل المتقدم، لأنه آمن بقضية التنكير المتقدمة فعزّ عليه أن يراه متصلاً بالألف واللام ، فقال بزيادتها .

---

(1) المصدر نفسه : 115 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 22 .

(3) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 180 .

(4) المقرب : 180 .

زد على ذلك فان القيد المتقدم قيد مشترك بين التمييز والحال وثاني مفعولي أعطى وصفة النكرة وأمور أخرى، واعتماده من دون القيود الأخرى لا يمكن ان يكون دليلاً لإثبات ذاتية هذا الباب .

3) مجيء التمييز بمعنى (من) لا يعدّ دليلاً قاطعاً لإثبات ذاتية الباب المتقدم لإمكانية كون المتقدم صفة غير التمييز كاسم لا النافية للجنس . وموضوعات أخرى ذكرت في حينها .

4) اشتراط النحاة لقيد الفضلة في التمييز جاء لإخراج ما كان عمدة في الكلام مؤدياً الوظيفة التي يؤديها التمييز من إزالة الإبهام كخبر المبتدأ ، ولعل اعتماد النحاة الأصل المتقدم متأت من إيمانهم بحصول الفائدة المرجوة من الجملة في حدود الركنين الأساسيين (المسند والمسند إليه) مع ان الواقع اللغوي يستدعي ان تكون الفائدة في جملة التمييز غير منحصرة في الركنين المتقدمين، وإلا لما كان التمييز مزيلاً لإبهام متقدم، يقول حلمي خليل : ((والملاحظ هنا ان الغموض في جملة التمييز لم يقع نتيجة التركيب النحوي فالتركيب صحيح ولكنه ناقص . والركن الذي تتم به الفائدة أو وضوح المعنى هو التمييز الذي يرفع الإبهام عن الجملة.ومعنى هذا ان التمييز في مثل هذا التركيب يعد ركناً أساسياً من أركان الجملة وليس فضلة يمكن الاستغناءعنه كما يفهم من الكلام النحاة عن الفضلات))[1] .

5) يرتبط التمييز عند النحاة بالحركة الإعرابية التي تظهر عليه وهي حركة الفتحة، وهو أمر مرتبط بقيد كونه فضلة في الكلام، وذلك ان الفتحة عندهم علم الفضلة أو قل

---

(1) العربية والغموض : 130 .

علم المفعولية ولذا نجدهم لا يعربون اللفظة تمييزاً إلا إذا ما جاءت منصوبة، كما الحال في (شيباً) من قوله تعالى :﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[1] . فإذا ما جيء بها مخفوضة أعربت عندهم مضافاً إليه كما الحال في قولنا : زيد أفضل فقيهٍ، مع ان لفظة (فقيه) في الجملة المتقدمة تنطبق عليها قيود التمييز المشار إليها في أثناء البحث إلا قيد النصب. ولعل في ذلك ضياعاً للوظيفة النحوية المؤداة من كلمة (الفقيه) في الجملة المتقدمة، ذلك أن الإضافة جانب شكلي محتمل لوظائف متعددة كالتعريف والتخصيص وإزالة الإبهام .

6) المصطلح الذي وضع لهذا الباب النحوي يعطي مدلولاً لغوياً أوسع من أن يحصر بهذا الباب بأشكاله المختلفة لان التمييز أو التبيين هي سمة موضوعات متعددة وقصره على طرف واحد من باب عدم الترابط بين الحد والمحدود ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار اشتراط أهل المنطق التناسب الكلي فيما بينهما[2] .

---

(1) مريم : 4 .

(2) ينظر بهذا الخصوص : المنطق للمظفر : 115 – 116 .

الفصل الثاني

التوابـــــع

- **اولاً** : التابع.
- **ثانياً** : النعت.
- **ثالثاً** : التوكيد.
- **رابعاً** : عطف البيان.
- **خامساً**: عطف النسق.
- **سادساً**: البدل .

أولاً: التابـــع

النظرة التي اعتادها النحـاة للتـابع نظـرة شـكلية، تقـوم علـى التشـابه في الحركـة الإعرابية بين التابع و متبوعه، اللهم إلا ما نلحظه مـن شـذرات هنـا وهنـاك تركـز علـى الجانب الوظيفي والدور الذي يؤديه التركيب، مما يمكن إبرازه وملاحظته من خـلال تتبـع مفهوم التابع عند النحاة:

1) **يفهم من كلام سيبويه تعدد النظرة الى التـابع**، فمـرة نجـده يركـز علـى الجانـب الشكلي المتمثل بالحركة الإعرابية التي يجري بها التابع على متبوعه، كما هو واضـح من قوله: ((هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك علـى الشـريك والبـدل

على المبدل منه وما أشبه ذلك))[1] وهو بهذا يركز على جري الموضوعات المتقدمة على متبوعها بالحركة الإعرابية . ولذا نجده يذهب الى إفادة حروف العطف (بل ولا بل ولكن والواو والفاء وثم وأم ...) التشريك ، مع ان التشريك إذا ما أريد به التشريك باعتبار المعنى لا الشكل إنما يكون بالواو والفاء وثم دون سواها ، مما هو موضح في مبحث عطف النسق.

ومرة أخرى يحاول أنْ يوجد علاقة بين التابع ومتبوعه هي غير العلاقة الإعرابية يقول: ((فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد . وإنَّما صارا كالاسم الواحد، من قبل أنَّك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف))[2]. وهو نص يفهم منه إنّ التابع ما كان من المتبوع كأنه هو ولا يكون تابعاً إلا على أساس ذلك الامتزاج بينه وبين متبوعه معنى ولفظاً ليكون معه كالكلمة الواحدة.

2) **التوابع عند الرماني:** ((هي الجارية على إعراب الأول))[3]. وهو تحديد شكلي قائم على معيار الحركة الإعرابية. وقصور المعيارية المتقدمة متأت من عدم اختصاص التوابع بما كان معرباً من الكلام، بل قد تأتي من المبني. تقول: قام قام زيد، ومنه جاء التابع فعلاً ماضياً، وتقول: إنَّ إنَّ زيداً في الدار وفيه جاء التابع حرفاً والحروف مبنية إلا إذا ما أريد بالتوكيد في مثل التراكيب المتقدمة غير التوكيد الذي يكون تابعاً ، وهو خلاف الواقع . زد على ذلك فان التابع قد يكون بالجملة

(1) الكتاب : 421/1.

(2) الكتاب : 421/1 – 422 .

(3) رسالتان في اللغة : 68 ، وعين الحد يمكن رؤيته عند ابن برهان في شرح اللمع : 201/1 .

أيضاً ما يمكن ملاحظته في نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝﴾ (1) وفيه يظهر ان جملة أمدكم بأنعام وبنين جاءت بدلاً من الجملة المتقدمة .

ومن جهة أخرى فان خبر المبتدأ وتمييز المنصوب والحال من المنصوب جارية كلها على إعراب الأول، وهذا يقضي ان تعد من التوابع ، وهو خلاف الواقع .

3) **وحدها الزمخشري بأنها** : ((الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها))(2) معتمداً المعيار الشكلي المتمثل بحركات الإعراب ومعيار الاسمية الذي أراد من خلاله إبراز الجانب الشكلي المذكور في المعيار المعتمد عنده . واعتماده ما تقدم من معايير فيه جانب من جوانب القصور يمكن رؤيته من خلال حصره التوابع بالجانب الاسمي من جهة وعدم تركيزه على الدور الوظيفي الذي يؤديه التابع في أثناء التركيب.

4) **وهي عند ابن يعيش**: ((الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها في العوامل))(3) وفيه يظهر إبعاده لما كان أصلاً في الجملة بذكره قيد (الثواني) وكأنه يريد بذلك إخراج خبر المبتدأ من حده المتقدم ، معتمداً معيار الإعراب أو الحركة الإعرابية دليلاً أساسياً على تابعية اللفظة في الجملة ، ومعيار التساوي في العامل بين التابع والمتبوع .

---

(1) الشعراء : 132 ، 133.
(2) المفصل في علم العربية : 110.
(3) شرح المفصل : 38/3.

وقصور الحد المتقدم متأت من حصره التابع بما كان معرباً مع إمكانية مجيئه في المبني . ومن إبعاده الدور الوظيفي الذي يؤديه التابع في الجملة .

5) **وحده ابن الحاجب بقوله :** ((كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة))[1].

وعليه الشريف الجرجاني في التعريفات [2] وابن كما باشا في أسرار النحو [3].

ولا يختلف الحد المتقدم عن الحدود السابقة إلا بإضافة قيد (من جهة واحدة) الذي أراد منه إخراج خبر المبتدأ وتمييز المنصوب والحال من المنصوب وثاني مفعولي أعطى، لان ارتفاع المبتدأ ((من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة أخرى وهي كونه خبر المبتدأ، وكذا انتصاب أول المفعولين من جهة كونه أولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما، وانتصاب الأول في : ضربت زيداً قائماً من جهة كونه مفعولاً به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً))[4] . ويرد عليه بان ((ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونهما فضلات . وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني قلنا: ان نقول: ارتفاع زيد في: جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة، وكذا باقي التوابع. ثم تقول: الأخبار المتعددة لمبتدأ نحو: هو الغفور الودود ... وكذا المسندات في نحو : علمت زيداً عالماً عاقلاً ظريفاً، وكذا الأحوال المتعددة

(1) شرح الكافية : 298/1.

(2) ينظر : التعريفات : 28.

(3) ينظر : أسرار النحو : 157.

(4) شرح الكافية : 298/1.

نحو: ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً ﴾[1]، وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيداً إلا عمراً، لا تتغير أسماؤها ولا جهات إعرابها فينبغي أن تدخل في حد التوابع))[2].

6) **وحده ابن مالك :** ((هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً))[3] وفيه يظهر تشابه النظرة مع الحدود المتقدمة إلا بإضافة قيد (مطلقاً) ليخرج به المفعول الثاني والحال والتمييز من نحو : أعطيت زيداً درهماً ولقيت بكراً راكباً و ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[4]، فان المشاركة وان كانت ثابتة في هذه الصور لكنها تزول عند تغير العامل نحو : أعطى زيد درهماً ومررت ببكر راكباً وفُجِّرَتِ الأرضُ عيونا.

و بعد هذا العرض الوجيز لحدود التابع عند النحاة يمكن الإشارة إلى جملة من الحقائق و كالآتي:

1) لم يلتزم النحاة بالمفهوم الخاص بالتابع ، فتخصيصهم إياه بالأشكال الخمسة المعروفة (النعت والتوكيد وعطف النسق والبيان والبدل) أمرٌ يشير الى عدم إرادتهم التشابه في الحركة الإعرابية بينه وبين متبوعه فقط، ولو كان هذا المعنى هو المقصود لدخل في التوابع تمييز المنصوب وحاله وثاني مفعولي أعطى لتشابه الحركة الإعرابية مع السابق. هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يريدوا به ان يكون فضلة في الكلام غير

---

(1) الإسراء : 22 .

(2) شرح الكافية : 299/1 .

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 163 ، وينظر عين الحد عند الفاكهي في شرح الحدود : 117.

(4) القمر : 12.

داخل في مجال الإسناد، فهو مفهوم لو كان مراداً لدخلت في حد التابع الموضوعات المتقدمة الذكر، وليس كذلك.

ومن هذا يظهر ان مفهوم التابع عندهم ، وان لم يصرح به – هو ان يكون مع متبوعه كالكلمة الواحدة أو قل كأنه هو – وهو مفهوم لم يلتزم به النحاة لأسباب أجملها بالاتي :

أ. إرادة المفهوم المتقدم يقضي ان يكون خبر المبتدأ من التوابع لموافقته المبتدأ فيما ذكر سابقاً ولكونه مع المبتدأ كالكلمة الواحدة على حد تعبير سيبويه . جاء في الكتاب:((واعلم ان المبتدأ لا بد له من ان يكون المبني عليه شيئاً هوهو))[1]. ولذا ينصبه الكوفيون على الخلاف إذا لم يكن عين المبتدأ في المعنى وانه ليس صفة متحققة له في نحو : زيد أمامك ، الذي جاء الخبر فيه بياناً لمكان المبتدأ[2].

و لقد حاول بعض النحاة المحدثين الإفادة من المفهوم المتقدم فقال بتابعية الخبر[3].

ب. إرادة المفهوم المتقدم يقضي أن يكون التابع مشابهاً لمتبوعه في الحركة الإعرابية والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وما شابه ذلك ليكون معه كالكلمة الواحدة، إلا أنا لا نجد ذلك ملتزماً في التوابع كلها ، فان كان شرطاً أساساً في

(1) الكتاب : 127/2 ، وبمثل ذلك قال المبرد في المقتضب : ((واعلم ان خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى)) المقتضب : 127/4.

(2) ينظر : تفصيل المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (29) .

(3) ينظر : إحياء النحو : 126 ، في النحو العربي نقد وتوجيه : 74 – 75 .

النعت والبيان فليس كذلك في البدل لمخالفته متبوعه في التعريف والتنكير (1)، لأنه إنما يكون مقصوداً لذاته و متبوعه على نية الطرح .

ج. ويقضي إرادة المعنى المتقدم أيضا إبعاد ما سمي عندهم بالنعت السببي، لأنه لم يكن عين متبوعة ولان النعت إنما يأخذ حركة المنعوت لأنه مع منعوته كالاسم الواحد، أو كالكلمة الواحدة ، على حد قول سيبويه (2)، وليس كذلك النعت السببي لأنه إتباع بالمجاورة فهو كقول العرب: ((هذا جحر ضب خرب)) جاء في الكتاب: ((ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ، لان الخرب نعت الجحر، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف للضب، فجروه لأنه نكره كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب))(3). ولذا فقولنا: مررت برجل كريم أبوه ، لا تكون فيه لفظة (كريم) نعتاً وليس لنا ان نعدها تابعاً إلا على سبيل التشابه في الحركة الإعرابية وهو أمر مبعد عن المفهوم المشار إليه للتابع(4).

د. وينبغي اعتماداً على المفهوم المتقدم إخراج ما سمي عندهم بعطف النسق من التوابع لأنّه لم يأخذ الصفة المتقدمة المشار إليها، بل ان رفعه ونصبه وخفضه إنما جاء على اعتبار الأصل لا التبعية لان قولنا : جاء زيد وعمرو ، إنما يرتفع فيه

---

(1) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 172 .
(2) ينظر : الكتاب : 1/421 – 422 .
(3) المصدر نفسه : 1/436 .
(4) ينظر : إحياء النحو : 124 – 125.

(عمرو) لأنه فاعل للفعل (جاء) وقولنا : رأيت زيداً وعمراً، إنما انتصب فيه (عمرو) لأنه وقع مفعولاً به لا لأنه تابع ، وكذا يقال في: مررت بزيدٍ وعمرٍو، الذي يكون فيه (عمرو) مخفوضاً بحرف جر محذوف.

ولعل الذي دفع النحاة الى إفراد العطف بباب مستقل ((هو فلسفتهم في العامل وذلك أن مثل: قام زيد وعمرو ، رفع فيه الفعل فاعله واستوفى عمله عند الاسم الأول ولا يعمل الفعل إلا رفعاً واحداً ... فكان حتماً ان يجعلوا رفع الاسم الثاني على سبيل الإتباع للأول)) [1]. وكذا في حالتي النصب والإضافة ، فاخذ الفعل مفعوله في : ضربت زيداً وعمراً وهو ليس مما يتعدى الى مفعولين منعهم من ان يجعلوا عمراً في التركيب المتقدم مفعولاً للفعل المتقدم وقالوا بتبعيته لسابقه المفعول، وكضعف الحرف من أن يعمل جرين جعلهم يقولون بتابعية (عمرو) في نحو: مررت بزيد وعمرو.

ه. وإذا ما سلمنا بالفكرة التي تقول بان البدل على نية تكرارالعامل وان الأول منه على نية الطرح، فانه يلزم ان يكون رفعه ونصبه وخفضه باعتبارالأصالة لا التبع. وعلى هذه الفكرة ركز المخزومي حينما دعا الى إخراج البدل من التوابع [2].

ثانياً: النعت

أخذت حدود النعت عند النحاة أشكالاً متعددة ، فمنها ما كان مهتماً بالجانب الوظيفي الذي يؤديه هذا الباب النحوي، ومنها ما كان مهتماً بالبناء الصرفي الذي يأتي

(1) المصدر نفسه : 117 .

(2) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 75.

عليه النعت مضيفاً إليه الجانب الوظيفي، ومنها ما جعل للحركة الإعرابية التي يتشابه فيها النعت مع منعوته أساساً يبني عليه حده. واهتمام النحاة في تحديدهم لهذا الموضع النحوي بجانب دون جانب جعل من حدودهم قاصرة ، لا يمكن ان تدل دلالة قاطعة على ذاتية هذا الباب، وفيما يأتي استقراء لهذه الحدود مع ذكر للمعيارية المعتمدة في كل حد و مدى انطباقه على الواقع اللغوي:

1) **جاء في الكتاب:** ((فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد))[1] وذكر في موضع آخر: ((ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لان الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد))[2] . ويفهم من الكلام السابق ان النعت عند سيبويه وصف يكون مع منعوته كالكلمة الواحدة أو كالاسم الواحد على حد تعبيره، وبهذا يحاول ان يبرر التشابه في الحركة الإعرابية بين النعت ومنعوته.

ومن الكلام السابق يظهر ان النعت عنده على قسمين، قسم يجري على المنعوت وهو ما اصطلح علية عند النحاة بالنعت الحقيقي وقسم لا يجري على المنعوت وإنما جعل نعتاً من قبيل التشابه في الحركة الإعرابية والموقع الذي يحل فيه ويمكن أن نحمل على هذا

(1) الكتاب : 421/1 .

(2) المصدر نفسه : 436/1.

التفسير ما سمي عند النحاة بالنعت السببي في نحو: مررت برجل كريم أبوه، فحق الكريم ان تكون مرفوعة لان الجملة باعتبار الأصل: مررت برجل أبوه كريم ولكن المجاورة التي حصلت بين كريم ورجل جعلت الوصف يتأثر بالحركة الإعرابية لما تقدمه وإلا فانه ليس وصفاً للرجل إنما جرى على غير الأصل [1]. وعليه يمكن الإفادة مما تقدم في القول بأن النعت مصطلحاً إنما ينطبق على الحقيقي لا على السببي.

وقد حاول بعض الباحثين المحدثين الإفادة من ذلك في إثبات كون النعت السببي ليس نعتاً كإبراهيم مصطفى وان كان قد نسب ذلك التفسير الى ابن جني [2] .

2) **وهو عند ابن السراج :** ((كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ)) [3] جاعلاً حده مبنياً على الأساس الوظيفي الذي يؤديه النعت أثناء الكلام . واعتماد ذلك المعيار لا يمكن ان يكون دليلاً ، به يعرف النعت من سواه، لإمكانية أن يكون ذلك من وظيفة الحال وعطف البيان ، إذا ما عرفنا ان حد الحال – بحسب ما أثبته ابن السراج– هو: ((هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته)) [4] وان عطف البيان يعد عند بعض النحاة ضرباً من النعت [5] . فـ (راكبا) في نحو: جاء زيد راكباً ، رفعت كون زيد قد جاء ماشياً أو ما شابه ذلك مما يمكن ان يكون لبيان الهيئة، و (عمر) في نحو: اقسم بالله أبو حفص عمر، أثبتت

(1) ينظر : تفصيل المسألة في : المقتضب : 73/4 – 74 ، وقد أفاد من النظرة المتقدمة إبراهيم مصطفى من المحدثين ، ينظر: إحياء النحو : 124 وما بعدها .

(2) ينظر : إحياء النحو : 124 – 125 .

(3) الأصول في النحو : 22/2 .

(4) المصدر نفسه : 258/1 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 39/3.

كون المقصود من أبي حفص في التركيب المتقدم هو الخليفة عمر (رض) دون سواه.

ويمكن أن نحمل على حد ابن السراج ما أثبته الرماني في تعريفه للصفة وأنها: ((قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له))[1].

3) **وحده ابن جني بأنّه :** ((لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له وتخصيصاً ممن له مثل اسمه))[2] ويركز في حده على معيار كونه تابعاً ومعيار كونه لإفادة التحلية والتخصيص، وهو معيار وظيفي لا يمكن الاعتداد به من وجوه:

أ. جعل وظيفة النعت التحلية والتخصيص، مع ان النعت يأتي لأداء وظائف أخرى غير ذلك كإزالة الاشتراك العارض في المعرفة وكالمدح والذم والترحم والتأكيد والنسبة،أو أن يكون سبباً.

ب. ثم ان وظيفة التخصيص التي ذكرها يمكن ان تؤدى بعطف البيان من نحو: جاء أبو حفص عمر، فعمر مخصص للكنية السابقة، ويمكن ان تؤدى ببعض أشكال البدل من نحو: أعجبني زيد علمه، فلفظ (علمه) خصصت الشيء الذي أعجبك من زيد .

4) **اما الزمخشري فقد حده بقوله:** ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير))[3] . ويظهر اعتماده على المعيار الصرفي المتمثل باسمية هذا الموضع وكونه دالاً على بعض أحوال الذات. ولعل قوله باسمية هذا الموضع

---

(1) رسالتان في اللغة : 69.

(2) اللمع : 162.

(3) المفصل في علم العربية : 114 ، وينظر : شرح المفصل : 54/3.

النحوي متأت من النظرة الشكلية التي تجعل من التابع تابعاً لسابقه بالحركة الإعرابية أو قل مشابهاً له من هذا الجانب.

ويرد على الحد المتقدم جعله النعت مختصاً بالاسم مع إمكانية مجيئه من الجملة والجار والمجرور والظرف، من نحو: مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم، وبرجل عندك أو في الدار وكذا يمكن ان يؤخذ عليه كون الخبر دالاً على بعض أحوال الذات أيضاً، ويمكن ملاحظة ذلك في جمل من نحو: زيد قائم وان زيداً قائم وكان زيد قائماً.

5) **وحده السهيلي بأنه** : ((تخصيص الاسم بصفة هي له أو لسبب يضاف إليه))[1] جاعلاً حده على وفق المعيار الوظيفي الذي يتمثل بأدائه وظيفة التخصيص،مع أن الواقع يقضي بان التخصيص إنما هو واحد من الوظائف التي يؤديها هذا التابع، فقد يؤدي وظيفة إزالة الاشتراك العارض إذا ما كان المنعوت معرفة وقد يؤدي وظيفة التوكيد إذا ما كان المنعوت عين نعته في المعنى، وقد يؤدي وظيفة النسبة، وقد يؤدي وظيفة المدح أو الندم.

6) **وهو عند ابن الحاجب** : ((تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً))[2] . ولعله بذلك قد أفاد من نظرة سيبويه للنعت وانه عين المنعوت ليبني عليها حده مضيفاً إليها قيد الإطلاق ليخرج الحال من نحو : ضربت زيداً مجرداً ، لأنه يدل على معنى في سابقه الموصوف إلا انه ليس مطلقاً بل مقيدا بحال الضرب.

---

(1) نتائج الفكر : 203.

(2) شرح الكافية : الرضي الاسترآبادي : 301/1 ، وجاء الحد المذكور في شرح الوافية وهو يخلو من قيد (مطلقاً) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 256.

واخذ عليه الرضي ان التأكيد المفيد للإحاطة داخل في هذا الحد: ((إذ (كلهم) في: جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم ، فان قال: شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف، إذ لا يفهم من المتبوع ، والشمول يفهم من القوم . وكذا في : جاءني الزيدان كلاهما . فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع أنّه يلزم فيه ان لا يكون: (واحدة) و (اثنين) في قوله تعالى :﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] و ﴿إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[2] نعتا))[3].

7) **وهو عند ابن عصفور:** ((اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد، [أو][4] بما يدل على حليته كطويل أو نسبة كقرشي، أو فعله كقائم أو خاصة من خواصه))[5] . وفيه يظهر اعتماده المعيار الصرفي المتمثل بأشكال البنى الصرفية التي يأتي عليها النعت من اسم أو ظرف، أو مجرور، مضيفاً إلى ذلك المعيار الوظيفي في أداء النعت لوظائف متعددة من نحو: التخصيص في النكرات وإزالة الاشتراك العارض في المعارف والمدح والترحم والذم وما إلى ذلك من وظائف ذكرها في حده .

ومع هذا الاكتمال الذي نلحظه في حده إلا انه يبقى قاصراً من جهة كون الاسم جنسا يشمل النعت وسواه من التوابع، وليس هناك ما يقيد هذا الجنس إلا ما ذكره من وظائف هي مشتركة بين النعت وسواه كعطف البيان مثلاً، فقد يكون عطف البيان

---

(1) الحاقة : 13 .

(2) النحل : 51 .

(3) شرح الكافية : 1/301 – 302 .

(4) زيادة اقتضاها السياق .

(5) المقرب : 240 .

لتوضيح متبوعه إذا ما كان معرفة كأقسم بالله أبـو حفـص عمـر، وقـد يكـون لتخصـيص متبوعه في حالة كونه نكره من نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[1] عند من جوز مجيء عطف البيـان مـن النكـرات[2]، وقـد يكـون للمـدح مـن نحـو قولـه تعـالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾[3]، وقد يكون للتأكيد كما في قول الشاعر[4]:

إنـــي و أســـطار ســـطرن ســـطرا لقائل (يا نصر نصراً نصرا)

فالثاني توكيد لفظي للأول .

8) وحده ابن مالك في التسهيل بأنه : ((التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوق لتخصــيص أو تعمــيم أو تفصــيل أو مــدح أو ذم أو تــرحم أو إبهــام أو توكيد))[5]. وحده في الألفية[6]:

فالنعــت تــابع مُــتِمٌّ مــا ســبق بوسمـه أو وسم مـا بـه اعتلـق

ومعنى ذلك بحسب ما أورده ابن عقيل ان النعت عنده : ((التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته نحو : مررت برجل كريم ، أو من صفات ما تعلق به ، وهو سببيه ،

---

(1) النور : 35.

(2) وهو مذهب ابن مالك : ينظر شرح ابن عقيل : 220/2.

(3) المائدة : 97.

(4) من شواهد سيبويه نسبة لرؤية ، الكتاب : 185/2 ، وينظر : اللسان : مادة ، سطر ، نصر ، والتاج : مادة سطر ، نصر .

(5) تسهيل الفوائد : 167.

(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 191/2.

نحو : مررت برجل كريم أبوه. فقوله التابع يشمل التوابع كلها وقوله المكمل...مخرج لما عدا النعت من التوابع))[1] .

ويظهر اعتماده في حده الأول على معيار كونه تابعاً ليخرجه عن باقي الموضوعات النحوية ويحصره بالتوابع فقط ، وبعدها يضيف معياراً آخر وهو معيار صرفي تمثل بكونه من المشتقات وكأنه يريد بذلك إخراج عطف البيان لأنه يأتي جامداً على حد قول جمهور النحاة. وبعد ذلك يأتي بمعيار وظيفي مفاده ان النعت يأتي للتخصيص أو التعميم أو التفصيل أو المدح أو الذم أو الترحم أو الإبهام أو التوكيد .

وقد جوز بعض النحاة إتيان عطف البيان من المشتق . (فأن تقوموا) من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ﴾[2] جعلت عند الزمخشري[3] عطف بيان من واحدة وكذا (مَلِكِ ٱلنَّاسِ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝ ﴾[4] جعلت عند الزمخشري أيضاً عطف بيان[5] . فإذا ما صح مجيء عطف البيان من المشتق كان معناه عدم استقامة الحد المتقدم وخروجه عن الواقع اللغوي.

ومن جانب آخر فان حده جاء لبيان ذاتية النعت الحقيقي دون السببي وكأن مؤمن ابتداء بعدم صحة جعل السببي نعتاً .

---

(1) شرح ابن عقيل : 191/2.

(2) سبأ : 46.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 456/2.

(4) الناس : 1 ، 2 ، 3 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 570/2.

أما حده الثاني فقد بناه على كون النعت جزءاً من منعوته، وهي نظرة سبق وان قال بها سيبويه وبها فسر اخذ النعت حركة المنعوت . ولكن إتمام النعت لما سبق (المنعوت) ان استقام مع ما يسمى بالنعت الحقيقي فلا يمكن ان يستقيم مع السببي، لأننا إذا ما قلنا على سبيل المثال: مررت برجل قائم أبوه، يكون (قائم) في التركيب المتقدم قد جرى على منعوته في الحركة الإعرابية فقط، وإلا فان الفائدة من (قائم) راجعة الى (أبوه) لان الأصل فيها: مررت برجل أبوه قائم، وليست متممة لكلمة (رجل) كما لو قلنا: مررت برجل ظريف، لأنها ستكون مع منعوتها كالاسم الواحد: ((وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل انك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف))[1].

وعليه يمكن القول بان ذاتية هذا الباب لا يمكن ان تكون واضحة باعتماد معيار واحد . فالمعيار الشكلي المتمثل بالحركة الإعرابية إنما هو معيار مشترك مع بقية التوابع وكذا المعيار الوظيفي ، فالتخصيص وإزالة الاشتراك العارض والتوكيد والمدح والذم وما الى ذلك من وظائف أثبتت للنعت ، إنما هي وظائف يمكن ان يؤديها عطف البيان وغيره من التوابع أو الأبواب النحوية. وكذا يمكن القول في المعيار الصرفي المتمثل باشتقاق اللفظ الذي يقع نعتاً لإمكانية مجيء بعض التوابع كذلك ولو على سبيل القلة .

ثالثاً : التوكيد

أخذت حدود التوكيد عند النحاة شكلين بارزين مرة باعتبار المعنى المفهوم من سياق الجملة و طبيعة اللفظة المتسمة بذلك . ومرة باعتبارات الشكل المتمثلة بالحركة الإعرابية المشابهة لحركة المتبوع واعتبارات أخرى يتضح أمرها من العرض الآتي:

---

(1) الكتاب : 1/421 – 422 .

1) .يظهر من كلام سيبويه ان نظرته للتوكيد تختلف عما هي عليه عند النحاة، فقد جعل ما عد عند النحاة بدل بعض من كل صورة من صور التوكيد، جاء في الكتاب تفسيراً لقولهم: رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثهم ورأيت بني عمك ناساً منهم، ان الأصل في ذلك: ((رأيت أكثر قومك ورأيت ثلثي قومك، ولكنه ثنى الاسم توكيداً كما قال جل ثناؤه: ﴿ سَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [1]. وهو مفهوم عول عليه بعض المحدثين فيما بعد ، قال إبراهيم مصطفى: ((فليس بوجيه ان يفرق بين التوكيد والبدل، فانه أسلوب واحد أن نقول: جاء القوم بعضهم أو جاء القوم كلهم، والأول عندهم بدل والثاني توكيد. وكل ما يمكن ان يبرر به عد التوكيد تابعاً خاصاً وان يفرد باب لدرسه هو انه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة)) [2]. وهو أمر إنما يدل على سعة الاعتبارات أو قل المفاهيم التي تخضع لها اللفظة في الجملة من جهة وكون التوكيد ليس معنى نحوياً كالفاعلية والمفعولية وما شابهها من جهة أخرى. ولذا نجد المبرد مثلاً يعد ما كان لفظاً من ألفاظ التوكيد وهو (اجمع وأكتع) اعتماداً على المعنى الذي يؤديه في الجملة، يعده نعتاً قال: ((فأما اجمع وأكتع فمعرفة ولا يكون إلا نعتاً)) [3].

2) وحده ابن السراج بذكر قسميه اللفظي والمعنوي ممثلاً لكل قسم ، فمثاله في اللفظ: ضربت زيداً زيداً ، ومثاله في المعنى : ضربت زيداً نفسه [4] . وعليه

---

(1) الحجر : 30 ، ص : 73 ، وينظر الكتاب : 150/1 .

(2) إحياء النحو : 124 .

(3) المقتضب : 342/3.

(4) ينظر : الأصول في النحو : 17/2.

يحمل تحديد الفارسي[1] والزمخشري[2]، وان كان الأخير قد اختلف عنهما في الاصطلاح بان جعله صريحاً وغير صريح . ويريد بالصريح اللفظي وبغيره المعنوي.

ويفهم من كلام ابن السراج ومن سار في هديه قصره التوكيد على جانب التكرارالذي يحصل تارة باللفظ بإعادته عينه وتارة بمعناه . وهو مفهوم متأت من الاصطلاح الذي ذكره مقروناً بالتمثيل المشار إليه . وهو في هذا كله يركز على الجوانب الشكلية من دون مراعاة للدور الوظيفي وكأنه أحس ومن سار في هديه باتساع رقعة المفهوم فأراد حصره بالأشكال التي ذكرها . ومن جهة أخرى فانه ركز على المثل التي تظهر عليها الحركة الإعرابية وكأنه أراد حصره بما كان معرباً من الكلم مع أن التوكيد مثلما يكون بالمعرب يكون بالمبني كذلك ، لانا نقول: قام قام زيد، ونقول : إنّ زيداً في الدار، وما شابه ذلك مما يكون توكيداً بالتكرار .

3) **وهو عند ابن جني :** ((لفظ يتبع الاسم المؤكد (بفتح الكاف) لرفع اللبس وإزالة الاتساع))[3]. وفيه يظهر تركيز ابن جني على الدور الوظيفي الذي يؤديه هذا الباب، ولكنه مقرون عنده بالارتباط الحاصل بين التابع ومتبوعه سواء بالحركة الإعرابية أو بالاعتبارات الأخرى التي تعد صلة بين التابع والمتبوع، وهو تقويض واختصار للوظيفة التي ذكرها، خوفاً من ان تشمل مواضع أخرى تؤدي الدور نفسه.

و يرد على الحد ما يأتي:

---

(1) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 896/2 .

(2) ينظر : المفصل في علم العربية : 111.

(3) اللمع : 165 .

أ. شمولية الحد لألفاظ لم يجعلها النحاة من التوكيد كـ (كل) التي بمعنى (كامل) . ومذهب النحاة أنها تأتي نعتاً وليس توكيداً كما في قوله تعالى :﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾وقد أعربها الفراء نعتاً ، قال في معرض حديثه عن الآية المتقدمة: ((فمن رفع جعل (كل) اسماً فرفعه باللام في (لله) ... ومن نصب كله جعله من نعت الأمر))[1]. وقال ابن مالك: ((وتلزم تابعية (كل) بمعنى (كامل) وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعتاً لا توكيداً))[2] . والأخذ بظاهر الحد المتقدم يقضي ان تجعل توكيداً، لتابعيتها أولاً ولأدائها الوظيفة المذكورة ثانياً.

ب. ويمكن أن يدخل في الحد المتقدم النعت لأدائه الوظيفة المتقدمة. فالطويل في: جاءني الرجل الطويل مزيلة للاتساع ورافعة اللبس من أراده غير الطويل من الرجال . وليس في لفظه (المؤكد) بفتح الكاف ما يرفع ذلك الإشكال ؛ لان مفهوميتها عند المتعلم متوقفة على معرفة (المؤكد) بكسر الكاف، قبل كل شيء.

ج. وينبغي اعتماداً على ظاهر الحد حمل البدل في نحو : جاء القوم بعضهم على ذلك لأدائه الوظيفة المشار إليها ولاعتبارات أخرى مر ذكرها في تحديد سيبويه للتوكيد[3] .

4) **وحده ابن الحاجب بأنه:** ((تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. فالأول كقولك: جاء زيد نفسه ، والثاني كقولك : جاء القوم كلهم))[4]. ويفهم من الحد السابق حصره التوكيد بما كان معنوياً من دون مراعاة للتوكيد

---

(1) معاني القرآن : 243/1 .

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 166.

(3) ينظر : حد التوكيد عند سيبويه .

(4) شرح الوافية نظم الكافية : 264.

اللفظي، وان كان الرضي قد حاول ان يجد منفذاً لما وقع به ابن الحاجب ليجعل من الحد المتقدم شاملاً للجزئين معاً. قال: ((وقوله: أمر المتبوع أي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور إليه، أو كونها شاملة عامة له، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً))[1] . وهو تفسير مردود بالتمثيل الذي ذكره ابن الحاجب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فان ظاهر الحد يقضي إدخال ما هو نحو: (اثنين وواحد) من قوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝ ﴾[2] فأنهما قد قررا أمر متبوعهما في اللا أثنينية – إن صح الاشتقاق – والوحدة، وليس كذلك، لان الأمر لم يكن ((من باب كون المتبوع منسوباً إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى: ((لاتخذوا)) ولا من باب شمول الاتخاذ للإلهين))[3].

هذا وقد اخذ بالحد المتقدم كل من الشريف الجرجاني[4] وابن كمال باشا[5]. وحده ابن مالك بذكر قسميه اللفظي والمعنوي واضعاً لكل قسم حداً، وكأنه لاحظ قصور الحدود المتقدمة من جهة جمعها القسمين المذكورين في حد واحد مع اختلاف ماهية كل قسم، ولذا قال في اللفظي:((إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى))[6]

---

(1) شرح الكافية : 329/1 .

(2) النحل : 51 .

(3) شرح الكافية : 329/1.

(4) ينظر : التعريفات : 28 .

(5) ينظر : أسرار النحو : 165 – 166 .

(6) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 166.

وفي المعنوي: ((التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أنْ يراد به الخصوص))[1].

ويلاحظ على الحد المتقدم بقسميه اللفظي والمعنوي عدم اشتراط ابن مالك التشابه في الحركة الإعرابية بين التابع والمتبوع، ولذا يمكن ان يدخل في حد اللفظي قولنا: تبسم ضاحكاً، لأنّه من باب تقوية اللفظ أو إعادته بموافقة في المعنى. ويمكن أنْ يدخل فيه أيضاً (ضرباً) من قولنا: ضربت زيداً ضرباً ، لأنه من باب إعادة اللفظ المتقدم ولكن بهيئة اسمية لا فعلية ، ويمكن ان يدخل في حد المعنوي (عمر) من قولنا : جاء أبو حفص عمر، فالجملة من دونه محتملة لغيره (زيد أو بكر ... الخ) لان (أبو حفص) كنية تطلق على أي شخص سمى ابنه (حفص).فلو ذكرت (عمر)كان ذلك مخصصاً لا يذهب الذهن لغيره.

5) **وحده الفاكهي بقوله:** ((تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره))[2] . بانياً حده على المعيار الوظيفي الذي يؤديه التوكيد تابعاً في الجملة من إفادة كون المتبوع حقيقة لا مجازاً على حد تعبيره.

ثم أن الفاكهي وضع حداً لقسمي التوكيد اللفظي والمعنوي من دون أي خلاف بينه وبين ابن مالك مما يمكن حمل الإشكالات التي ذكرت في حد ابن مالك على تحديد الفاكهي.

وما يمكِن ملاحظته على حده الذي وضعه للتوكيد عامة وهو قوله: ((تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره)) انطباق ذلك الحد على قسم واحد من قسمي التوكيد وهو المسمى بالتوكيد المعنوي ، وهو أمر تنبه عليه هو نفسه في شرحه للحد المتقدم. ولما رأى ذلك عاد لوضع حد لكل قسم من أقسامه.

(1) المصدر نفسه : 164.

(2) شرح الحدود النحوية : 122.

و بعد هذا العرض يمكن التوصل الى جملة من الأمور وكالاتي:

1) التوكيد عند معظم النحاة تكرار سواء كان ذلك التكرار باللفظ أو المعنى، ولكن الذي عناهم من هذا التكرار بقسميه المذكورين جانب واحد: وهو المتسم بما يأتي:

أ. ان يكون التكرار المذكور تكراراً كلياً وليس جزئياً ، بحيث يكون المؤكد (بكسر الكاف) كل المؤكد (بفتحها) وليس جزءاً منه، ولذا لم يعدوا ما كان صورة من صور البدل وهو المسمى ببدل البعض من الكل، لم يعدوه توكيداً مع انه إعادة أو تكرار للمتقدم المبدل منه ولكن بجزئه لا بكله، فقولنا: جاء القوم بعضهم تكون لفظة (بعض) عند النحاة بدلاً. ولكنا لو قلنا: جاء القوم كلهم عدت كلمة (كل) عندهم توكيداً، ولا أرى فرقاً بارزاً بين هذا وذاك يستدعي التفرقة بين البابين وقد لحظنا سابقاً تفسير سيبويه لهذا الموضع وكيف حمله على التوكيد .

ب. ان لا يكون التكرار المذكور وصفاً للتابع المتقدم، ولذا لم يعدوا اثنين وواحد من قوله تعالى:﴿لا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝﴾(1). وكذا واحدة من نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ (2). لم يعدوا ذلك توكيداً، لأنه لم يكن من باب كون المتبوع منسوباً إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى: ((لا تتخذوا)) ولا من باب شمول الاتخاذ لإلهين . وكذا في قوله تعالى : ((نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ)) فلفظة واحدة لم تقدر

(1) النحل : 51 .

(2) الحاقة : 13 .

كون نفخة منسوباً إليها قوله (نفخ) ولا كون (النفخ) شاملاً لآحاد النفخة ، إذ لا آحاد لها))[1].

ج. ان لا يكون المكرر (بفتح عينه) مخالفاً من جهة كونه اسماً والمتقدم عليه فعلاً ولذا لم يعدوا (ضاحكاً) في : تبسم ضاحكاً، صورة من صور التوكيد التي يكون فيها تابعاً مع أن (ضاحكاً) في التركيب المتقدم جاءت تكراراً للفظ (تبسم) ولكن بمرادفها.

2) يظهر من الكلام المتقدم أن النحاة قصروا التوكيد على شكلين وهما اللفظي والمعنوي، وحتى في هذين الشكلين يظهر اقتصارهم على جانب دون جانب، مع ان المصطلح المذكور لهما يحتمل غير الذي ذكر، فقد يمكن التوسع به ليشمل ما كان توكيدا بألفاظ اسمية أو فعلية أو حرفية ، وما كان بالمعنى كأن يكون بالتقديم والتأخير والألفاظ المخصصة لذلك كالنفس والعين.

فالتوكيد بناء على الفهم المتقدم يمكن أن يكون على الأشكال الآتية:

أ. بالأدوات من نحو: إنّ و (قد) الداخلة على الماضي واللام المفيدة للتوكيد.

ب. ويجري أيضاً بألفاظ وضعت لهذا الأساس وهو ما سمي عند النحاة بالتوكيد المعنوي وألفاظه (النفس والعين وكل وكلا وكلتا وما شابه ذلك).

ج. ويجري أيضا بالتكرار تكرار الاسم أو الفعل أو الأداة أو الجملة بكل متعلقاتها.

د. ويمكن أن يجري بالتقديم والتأخير من نحو تقديم المفعول في:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[2]. وهو ما يسمى عند البلاغيين بالتقديم للاهتمام.

---

(1) شرح الكافية : 329/1.

(2) الفاتحة :5

ه. ويجري أيضا بإحلال صيغة محل صيغة من نحو : إحلال لفظ الماضي محل المضارع، وبالعكس. قال ابن جني: ((ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المضي: وذلك ان المضارع اسبق رتبة في النفس من الماضي. ألا ترى إن الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو فرع. وكذلك قولهم: إن قمت قمت،فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع. وذلك انه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بلفظ المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه حتى كأن هذا قد وقع واستقر لا انه متوقع مرتقب)) (1).

و. ويمكن إجراءه أيضا باستعمال ضمائر خاصة أطلق عليها البصريون مصطلح (ضمير الفصل) وأطلق عليها الكوفيون مصطلح العماد (2).

3. القول بان التوكيد تكرار يتنافى مع القول بتابعيته من وجوه :

أ. إذا كان التكرار مما تظهر عليه الحركة الإعرابية كأن يكون اسما يتأثر بالعامل – على حد قولهم – فان الحركة الإعرابية التي تظهر عليه تكون باعتبار الأصل لا التبع لأنها جاءت تكرارا للأصل وتكرار الأصل أصل مثله. ولعل الذي دفع النحاة إلى القول بتابعية اللفظ المتسم بالسمة السابقة هو ما وضعوه من منهج يقوم على اعتبارات العامل . فقد حكموا إبتداء على وعدم جواز وقوع فاعلين لفعل واحد في حالة كون المكرر فاعلاً، وعدم جواز أخذ الفعل المتعدي لواحد مفعولين في حالة كون المكرر مفعولا وكذا في حال الإضافة.

---

(1) الخصائص :3/105

(2) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفرّاء : 1/104 ، نحو القراء الكوفيين : 341

ب. أما إذا كان (المكرر) مما لا تظهر عليه الحركة الإعرابية لوروده مبنياً كأن يكون فعلاً أو حرفا، فلا داعي بعد ذلك لعده تابعاً لعدم وجود ما يربطه بالمتقدم المتبوع فهو اقرب إلى الحكاية منه الى التابع؛ لأن لفظ التابع يقضي الارتباط بما كان متقدماً عليه، ولا رابط ؛ لأنا إذا ما قلنا : ضرب ضرب زيد عمراً و إنّ إنّ زيداً قائم، كان لضرب الثاني ولانّ الثانية من الأحكام ما للأولى. وليس لنا ادعاء كون الفاعل والمفعول في جملة (ضرب) للفعل الأول لا للثاني، كما لا يمكن لنا ادعاء كون (زيداً) و (قائم) في التركيب الثاني اسما وخبراً لأن الأولى لا للثانية، إلا على اعتبارات نظرية العامل التي لا طائل من ورائها على الأقل في مثل الإشكالات المتقدمة.

رابعاً : عطف البيان

و فيما يأتي بيان لحده عند النحاة مع مراعاة لطبيعة الحدود المذكورة و مدى انطباقها على الواقع اللغوي :

1) **يظهر من كلام سيبويه ان مفهوم عطف البيان عنده يرتبط بمفهوم البدل.** جاء في الكتاب: ((أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله، كأنّه قيل له: بمن مررت ؟ أو ظن انه يقال له ذاك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه))[1] . وهو بهذا يركز على الجانب الوظيفي الذي يؤديه كل من عطف البيان والبدل وهو جانب له من التشابه ما يجعل البابين باباً واحداً ، لان كلاً منهما يعد موضحاً لصاحبه المتقدم عليه، كما هو ظاهر الحديث المتقدم ، فليس الأول في البدل على نية الطرح كما هو مذهب معظم

(1) الكتاب : 14/1 .

النحاة، يقول الرضي : ((إنا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الإبدال إلا الغلط ، فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنما قلنا ذلك . لان الأول في الإبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد أن يكون في ذكره فائدة ولم تحصل لو لم تذكر كما يذكرفي كل واحد من الثلاثة))[1].

واعتماداً على ذلك صرح بان لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، ((أقول وإنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل))[2].

ويمكن أن نحمل على المفهوم المتقدم مفهوم كل من الزجاجي[3] والنحاس[4] .

2) **وهو عند ابن السراج**، تابع مستقل محمول على النعت وإنما ((سمي بعطف البيان ولم يقل، أنّه نعت لأنّه اسم غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتاً))[5]. وتراه في ذلك مركزاً على الجانب الوظيفي الذي يؤديه هذا التابع من إرادة التوضيح أو التبيين لمتبوعه المتقدم عليه، وهي وظيفة مشتركة بينه وبين النعت. ويشعر كلام ابن السراج المتقدم ان من حقه أن يكون ضمن النعت، لولا تحفظ

(1) شرح الكافية : 337/1.

(2) المصدر نفسه : 337/1.

(3) التوابع عند الزجاجي : النعت والبدل وعطف النسق والتوكيد و لم يذكر عطف البيان ، وكأنه كان يرى انه لا يخرج عن ذلك التقسيم . ينظر : الجمل : 26-35 ، وينظر الحلل في إصلاح الخلل : 104 .

(4) ينظر : التفاحة في النحو : 23.

(5) الأصول في النحو : 45/2.

النحاة من هذا الجانب لمجيئه في الجوامد ومجيء الصفة في المشتق، وان كنا لا نسلم باطراد هذا الأصل لإمكانية مجيء النعت من الجوامد، كما في: رأيت زيداً أبا عمرو فانّ ((أبا عمرو ههنا يصلح ان يقال فيه انه نعت ويصلح ان يقال فيه انه بدل، ويصلح ان يقال فيه انه عطف بيان))[1].

ويمكن ان نحمل على الحد المتقدم حد من كل : الفارسي[2] وابن جني[3] والزمخشري[4] وابن الحاجب[5] وابن عصفور[6] وابن مالك[7] وابن هشام[8] وابن عقيل[9] وابن كمال باشا[10].

3) **وحده الفاكهي بقوله** : ((تابع موضح أو مخصص، جامد غير مؤول))[11]. وقد بني الحد المتقدم على معيارين معيار وظيفي متمثل بأدائه لوظيفة التوضيح أو التخصيص، ومعيار صرفي متمثل بكونه جامداً من حيث الصيغة التي يرد عليها.

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل : 104 .

(2) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 927/2.

(3) ينظر : اللمع : 173 .

(4) ينظر : المفصل في علم العربية : 122.

(5) ينظر : شرح الوافية : 270.

(6) ينظر : المقرب : 272 .

(7) ينظر : التسهيل : 171.

(8) ينظر : أوضح المسالك : 32/3.

(9) ينظر : شرح ابن عقيل : 218/2.

(10) ينظر : أسرار النحو : 168.

(11) شرح الحدود النحوية : 121.

و يؤخذ عليه أن الذي ذكره يمكن ان يشمل البدل على رأي من ذهب الى كونه محمولاً من الجانب الوظيفي على عطف البيان فيما مر ذكره ، ويمكن في الوقت ذاته أن يشمل الصفة من نحو: رأيت زيداً أبا عمرو، لورودها جامدة في التركيب المتقدم.

ويمكن القول بان الحدود المتقدمة انقسمت على قسمين: قسم يجعل البيان محمولاً على البدل وقسم يجعله محمولاً على النعت، مع ملاحظة ان القسم الأول جعله بدلاً حقيقة، والقسم الثاني أراد توضيحه بالنعت لا ان يقول بأنه نعت لوجود الفارق بين البابين من حيث الجمود والاشتقاق . وزيادة في التوضيح سأعرض إلى :

1. الالتباس الذي يقع بين عطف البيان والبدل متأت من الجانب الشكلي الذي يكون عليه كل باب، فالأمثلة التي تضرب للبدل تصلح لان تكون عطف بيان، وإلا من حيث الواقع فان بين البابين فرقا واضحا لان البدل على نية تكرار العامل وليس عطف البيان كذلك جاء في شرح المفصل : ((والذي يفصله لك من البدل شيئان: احدهما، قول المرار [1]:

أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا

لان بشراً لو جعل بدلاً من البكري والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلاً على بشر . والثاني ان الأول ههنا هو ما يعتمده الحديث وورود الثاني من اجل ان يوضح أمره ، والبدل على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث كالبساط لذكره))[2] .

---

(1) من شواهد سيبويه ، ينظر : الكتاب : 182/1، ونسبه البغدادي الى المرار الفقعسي : الخزانة : 284/4.

(2) شرح المفصل : 72/3 ، وينظر : الموفي في النحو الكوفي : 60 الهامش .

2. يقضي الواقع اللغوي دمج كل من النعت والبيان في باب واحد ليصطلح عليهما ((البيان)) أو ما شابه ذلك، والفوارق التي أوجدها النحاة بين البابين من نحو: إن الصفة تجري على المشتق، أو تنزل منزلة المشتق في حين يكون البيان بالجوامد، وان عطف البيان لا يكون إلا في المعارف والصفة تجري في المعرفة والنكرة، وان النعت حكمه ان يكون اعم من المنعوت ولا يكون اخص منه ولا يلزم ذلك في عطف البيان، وان الصفة يجوز القطع فيها ولا يجوز ذلك في عطف البيان[1]. هي فوارق لا أساس لها يعتمد عليه في الفصل بين البابين لان الصفة مثلما تكون بالمشتق تكون بالجامد أيضاً ويمكن ملاحظة ذلك في قولنا: رأيت زيداً أبا عمرو، ويظهر فيه ان التابع صالح لان يكون نعتاً وان يكون بدلاً وان يكون عطف بيان على ما أشار إلى ذلك البطليوسي في الحلل[2]. ويحاول النحوي إذا رأى مثل ذلك أن يقول بأنه مؤول بالمشتق، وما قوله هذا إلا لأنه لاحظ شذوذ المثل السابق عن الأصل الذي وضعه، وأما قولهم: بان الصفة تجري في المعرفة والنكرة وان عطف البيان لا يكون إلا في المعارف ، فانه يلزم جعل ما كان معرفة من نحو: جاء الرجل الظريف عطف بيان لمجيئه في المعرفة ، وما كان نكرة من نحو: رأيت رجلاً ظريفاً صفة. وهو مما لا يستقيم مع الأصل الذي قرروه. وأما قولهم: بان النعت اعم من المنعوت ولا يلزم ذلك في عطف البيان فانه مخالف برأي من ذهب إلى كون:

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 72/3.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل : 104

ذا الجمة، في قولهم : يا هذا ذا الجمة، عطف بيان[1] . مع ان اسم الإشارة فيه اخص من (ذا الجمة) الواردة في التركيب المتقدم، وأما الفرق الرابع وهو جواز القطع في الصفة وامتناع ذلك في عطف البيان، فهو فرق بعيد عن الواقع لان القطع إخراج بل إبعاد لمبدأ التابعية وإدخال للتركيب الذي يحصل فيه مثل ذلك في أسلوب جديد يبعده عن كونه متركباً مع متبوعه ليكون معه كالكلمة الواحدة . فعدم إرادة المعنى القائم على الاتصال بين الصفة وموصوفها يدفع المتكلم الى القول فيما هو على شاكلة : مررت بزيد الكريمُ أو الكريمَ بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل.

ومن هنا يتضح ان جعل البابين في باب واحد أيسر على المتعلم من التفرقة الحاصلة ولكن على ان تلحق الصفة بالبيان لا ان يلحق البيان بالصفة تخلصاً من الفوارق التي يحاول النحاة إيجادها بين البابين، ويمكن بعد ذلك ان يكون البيان جارياً في الجامد والمشتق ان آمنا بصحة ذلك الأصل أو قل الفارق.

ولكن النحاة إيماناً منهم بالفصل بين البابين (النعت والبيان) يحاولون التفرقة بين وظيفة النعت ووظيفة البيان فيسمون ما تؤديه الصفة أو النعت فصلاً أو تخصيصاً أو ما شابه ذلك ويسمون ما يؤديه البيان من وظيفة بياناً ، ولا أرى فرقاً بين قولهم: فصل أو تخصيص أو بيان، يقول المبرد : ((إلا ترى انك إذا قلت : جاءني زيد فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزيود، قلت : الطويل وما أشبهه، لتفصل بينه وبين غيره ولا تذكر إلا ما يخصه ممن له مثل اسمه.

---

(1) وهو مذهب الجرجاني والزمخشري ينظر بهذا الخصوص : شرح ابن الناظم : 202 .

وإذا قلت: جاءني هذا، فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياء كثيرة فإنما ينبغي أن تبين له عن الجنس الذي أومأت إليه ليفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك مما يراه. فأنت هناك إنما تخص له شيئاً من شيء مما يعرفه بقلبه وأنت ههنا إنما تبين له واحداً من جماعة تلحقها عينه))[1].

خامساً : عطف النسق

يعتمد معظم النحاة في تحديدهم لهذا الباب الجانب الشكلي المتمثل بالحركة الإعرابية التي من خلالها يتشابه التابع مع المتبوع . ويمكن بيان ذلك من خلال تتبع حده عند النحاة :

1) **يظهر من كلام سيبويه انّ التشريك الذي يعني عنده العطف إنما هو مختص بذلك التشابه الشكلي الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه والمتمثل بالحركة الإعرابية دون سواها، قال :** ((واعلم ان بل ولا بل ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت كما أشركت بينهما الواو والفاء وثم واو وأما وما أشبه ذلك))[2]، فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المعنى الوظيفي للأدوات المذكورة في النص من نحو (بل ولكن) فان (بل) تفيد الإضراب فهي تثبت للثاني مالا يكون للأول، وأما لكن فهي للاستدراك تثبت للثاني مالا يكون للأول أيضاً[3]، فلو قلنا : ما قام زيد لكن عمرو، كان القيام مثبتاً لعمرو منفياً

(1) المقتضب : 220/4 .

(2) الكتاب : 435/1 .

(3) ينظر : على سبيل المثال : مغني اللبيب : 112/1، 292.

عن زيد وهذا مما يعني ان التشريك الذي قصده سيبويه إنما باعتبار الشكل لا الوظيفة.

ويمكن ان نحمل على المفهوم المتقدم مفهوم كل من خلف الأحمر [1] وابن السراج [2] والزجاجي [3] والفارسي [4] .

2) **عطف النسق عند ابن درستويه مرتبط بالجانب الشكلي والجانب المعنوي، وعليه** جعل وظيفة العطف وهي التشريك بين السابق واللاحق مؤداة بالفاء والواو وثم دون سواها من بقية الأدوات التي عدها النحاة لذلك لأنّهنَّ يخرجن ما بعدهن عن قصة ما قبلهن [5] وقد أفاد من هذه النظرة المخزومي قي كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) [6] . وقد تكون هذه النظرة قريبة من الواقع لما ذكرناه سابقاً من إفادة بعض الأدوات المجعولة بضمن هذا الباب وظائف غير التشريك كالاستدراك والإضراب والنفي .

3) **وحده الرماني بقوله:** ((النسق يتبع للأول على طريق الشركة)) [7] ولم يذكر في حده طبيعة الشركة الحاصلة بين اللاحق والسابق والأدوات التي تفيد ذلك، وان كان الظاهر من حده انه بناه على الاعتبار الوظيفي. وإذا ما كان الأمر كذلك

---

(1) ينظر : مقدمة في النحو : 86 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 2/55 – 61.

(3) ينظر : الجمل : 30 .

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2/945.

(5) ينظر : شرح المفصل : 8/89 .

(6) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 191 .

(7) رسالتان في اللغة : 69.

فلا يمكن أن نعد اعتماداً على ما قال، ما بعد لا ولكن وبل واو وأما من قبيل التشريك بالمعنى بينه وبين السابق له أو المعطوف عليه على حد اصطلاح النحاة لأنه إنما يشترك مع متبوعه بالحركة الإعرابية فقط .

4) **وحده ابن يعيش بقوله :** ((ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل))[1] ويلاحظ عليه بناؤه على أساس ما تقتضيه نظرية العامل، وان كان ما ذكره مما يعد صفة عامة للتوابع من وجهة نظر النحاة ذلك انه إنما سمي تابعاً لأنه يتبع متبوعه في الحركة الإعرابية التي تعد عندهم بتأثير من العامل، فالنعت يشترك مع منعوته في الحركة والبدل يشترك مع المبدل منه في الحركة وكذا بقية التوابع.

5) **وحده ابن الحاجب بأنه :** ((تابع ينسب إليه مع متبوعه وليس في التوابع ما يشاركه في ذلك))[2] ونقل عنه الرضي حداً آخر وهو : ((تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة))[3] . ويريد بالنسبة هنا الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فيما يتضمنه العامل من معنى ، ففي نحو: جاء زيد وعمرو ، يكون (عمرو) مشتركاً مع زيد في المجيء.

ويؤخذ على هذا الحد عدم الاشتراك في النسبة بين المعطوف والمعطوف عليه في نحو : جاء زيد بل عمرو، وما قام زيد لكن عمرو ، وقام زيد لا عمرو، وما شابه ذلك، فان المقصود بالنسبة في المثل الأول هو عمرو لا زيد والمقصود بها في الثاني عمرو لا زيد أيضاً، وفي الثالث تكون النسبة خاصة بزيد، وعليه فلا تشريك بين المعطوف والمعطوف

(1) شرح المفصل : 74/3.
(2) شرح الوافية : 259.
(3) شرح الكافية : 318.

عليه في الأمثلة المتقدمة ويقتضي الأخذ بظاهر الحد إخراج مثل ذلك وهو خلاف المعتـاد. ثم ان القول بأنه مقصود بالنسبة يقضي انه ليس من التوابع.

هـذا ويمكـن أن نحمـل علـى حـد ابـن الحاجـب المتقـدم حـد كـل مـن الشـريف الجرجاني[1] وابن كمال باشا[2] والفاكهي[3] .

6) **وحده ابن مالك بقوله:** ((هو المجعول تابعاً بأحد حروفـه وهـي الـواو والفـاء وثـم وحتى وأم واو وبل ولا))[4]. وكأنه يركز في حده على الجانـب الشـكلي مـن دون مراعاة للمعنى الوظيفي لهذا التابع أو قل من دون مراعاة للجانب الـذاتي الذي يفترق به عن سواه من التوابع.

و يؤخذ على الحد ان الصفات يعطف بعضها على بعض كقول الشاعر[5] :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم

قول الآخر[6] :

يـــالهف زيابـــة للحـــرث الصـــابح فالقـــائم فالآيـــب

---

(1) ينظر : التعريفات : 81.

(2) ينظر : أسرار النحو : 159.

(3) ينظر : شرح الحدود النحوية : 131 .

(4) تسهيل الفوائد : 174 ، وينظر : أوضح المسالك : 37/3 ، وشرح ابن عقيل : 224/2 ، مع ملاحظة الفـــارق اللفظي بين الشراح وابن مالك .

(5) من شواهد الخزانة : 451/1 ونسبه لامية بن أبي الصلت .

(6) البيت لابن زيابه ، وأورده البغدادي بلفظ : يالهف زيابة للحارث الـــ الصابح الغانم فالآيب ، ينظر خزانة الأدب: 107/5.

والأخذ بظاهر الحد المتقدم يجعل (ابن الهمام والقائم والآيب) فيما تقدم من أبيات عطفاً لا نعتاً وهو خلاف الواقع إلا أن يدعي أنها في صورة العطف وليست معطوفة وإطلاقهم العطف عليها مجازاً .

و زيادة في التوضيح لابد من ذكر ما يأتي:

1) تواضع الدارسين على مفهوم معين لهذا الباب النحوي جعلهم يفهمون المراد منه لمجرد رأيته في التركيب اللغوي. وإلا فالمصطلح الذي وضع له لا ينبئ عن دلالته أو قل حده أياً كان المصطلح العطف أو النسق أو التشريك[1]. لان المعنى اللغوي لمادة (عطف) هو الرجوع أو الانصراف جاء في اللسان : ((عطف يعطف عطفاً: انصرف ... وعطف عليه يعطف عطفاً رجع عليه بما يكره أو بما يريد))[2]. وقال : ((والنسق من كل شيء ما كان على طريق نظام واحد ... والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق لان الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً))[3] . وأما التشريك عند النحاة فهو متأت من الاشتراك في الحركة الإعرابية دون سواها على ما تم بيانه سابقاً ، وعليه فالانصراف أو الرجوع وطريقة النظام الواحد ، والاشتراك في الحركة الإعرابية إنما هي صفات عامة التوابع التي تكون حركتها الإعرابية مأخوذة باعتبار التبع لا الأصالة ، لا صفة العطف وحده .

---

(1) جاء في شرح المفصل : ان العطف مصطلح بصري والنسق مصطلح كوفي ، ينظر شرح المفصل : 74/3 ، هذا ويستخدم سيبويه مصطلح التشريك يقول : ((هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك)) الكتاب : 421/1.

(2) لسان العرب : مادة (عطف) .

(3) المصدر نفسه : مادة (نسق) .

2). يقول المبرد : ((واعلم ان المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل نحو: مررت بزيد وعمرو وجاءني زيد وعمرو . فعلى هذا تقول : يا زيد وعمرو اقبلا، ويا زيد وعبد الله اقبلا، لان عبد الله إذا حل محل زيد في النداء لم يكن إلا نصباً، نقول: مررت بعمرو ومحمد يافتى ، لان محمد إذا حل هذا المحل لم يكن إلا مخفوضاً منوناً))[1]. واعتماداً على ذلك فان الواقع يشيرالى ان يكون العطف ليس من التوابع والحركة التي تظهر عليه إنما هي حركة باعتبار الأصالة لا التبع لان (عمرو) في : جاء زيد وعمرو ، إنما يعد فاعلاً باعتبار الواقع لأنه قد فعل المجيء كما فعله زيد ، و(عمراً) في : ضربت زيداً وعمراً، إنما هو مفعول سلط عليه فعل الضرب كما سلط على زيد المتقدم ، و (عمرو) في: غلام زيد وعمرو، إنما هو مجرور بالإضافة كما انجر زيد المتقدم عليه . وكان الذي منع النحاة من القول بفاعلية عمرو في المثل الأول، ومفعوليته في الثاني وإضافته في الثالث هو منهجهم الذي رسموه والمبني على اعتبارات نظرية العامل، ففي المثل الأول لاحظ النحاة استيفاء الفعل لمرفوعه وليس له بعد ذلك أن يعمل مرفوعاً آخر، وفي المثل الثاني لاحظوا استيفاء الفعل لمفعوله وليس له بعد ذلك أن يأخذ مفعولاً آخر لاسيما انه ليس مما يتعدى الى مفعولين، وكذا في المثل الثالث لاحظ النحاة ان العمل باعتبار الأساس إنما يكون للفعل وحظ الاسم منه قليل لضعفه في العمل وكذا يكون عمل الحرف الذي يعد عندهم ضعيفاً، إلا إذا ما شابه الفعل، فإذا ما كان عمل الاسم ضعيفاً والحرف -على رأي من ذهب الى كون

(1) المقتضب : 211/4.

(زيد) في المثل المتقدم مخفوضا بحرف جر مقدر لا بالاسم[1] - يعد ضعيفاً كذلك، فليس له بعد ذلك أن يعمل خفضين إلا على اعتبار التبعية[2].

سادساً : البدل

الحدود التي وضعت للبدل جاءت على شكلين ، تمثل الأول باعتماده الجانب الوظيفي المؤدى من هذا الباب، وتمثل الثاني باعتماده الجوانب الشكلية التي يتميز بها البدل عن سواه ، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال عرض حده عند النحاة، و كالآتي :

1) **يظهر من كلام سيبويه ان البدل عنده أوسع مما هو علية عند النحاة، فقد جعل** ما سمي عند النحاة بعطف البيان بدل معرفة من نكرة، قال: ((أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن انه يقال له ذاك فأبدل مكانه ما هو اعرف منه))[3]. وعلى هذا عول فيما بعد كل من الزجاجي والنحاس والرضي في شرحه على الكافية. إذ ذهب الزجاجي الى أنّ التوابع في العربية هي: النعت والبدل وعطف النسق والتوكيد . ولم يذكر عطف البيان وكأنه كان يرى أنّه لا يخرج عن ذلك التقسيم[4]. وذهب النحاس الى ان أنواع البدل في العربية معرفة من معرفة ونكرة من نكرة ومعرفة من نكرة ونكرة من

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 43/2.

(2) يمكن الرجوع الى كتاب إحياء النحو : 115، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، ففيه تفصيل ذلك .

(3) الكتاب : 14/1.

(4) ينظر : الجمل : 26 – 35 ، وينظر : الحلل في إصلاح الخلل : 104 .

معرفة [1]،وفيه يظهر جعله البيان بدلاً، وجاء في شرح الكافية: ((أقول وإنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل)) [2]

زد على ذلك فان أقسام البدل عند سيبويه وكما هو ظاهر كلامه :

أ. البداء، وجعل منه ما يسمى عند النحاة ببدل البعض من الكل، جاء في الكتاب وقد ذكر قولهم: رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثهم ورأيت بني عمك ناساً منهم: ((هو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك، ثم يبدو له ان يبين ما الذي رأى منهم فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم)) [3]

ب. الغلط والنسيان، مما يمكن ان يعد عند النحاة صورة من صور بدل الكل من الكل،قال حينما ذكر قولهم: رأيت زيداً أباه ورأيت زيداً عمراً: ((ان يكون أراد أنْ يقول : رأيت عمراً أو رأيت أبا زيد ، فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد، وأما أن يكون اضرب عن ذلك فنحاه وجعل عمراً مكانه)) [4].

ج. الإضراب، وجعل منه ما يسمى عند النحاة عطفاً ببل ولا بل واو. قال: ((ومثل ذلك (يريد : مررت برجلٍ حمارٍ) قولك: لا بل حمار، ومن ذلك قولك: مررت

---

(1) ينظر التفاحة في النحو 23.

(2) شرح الكافية : 337/1.

(3) الكتاب : 151/1

(4) المصدر نفسه : 152/1.

برجل بل حمار، وهو على تفسير: مررت برجل حمار ... أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه . . . ومن المبدل أيضاً قولك: قد مررت برجل أو امرأة))[1].

ويلاحظ على ذلك أن هذه الأقسام مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجانب الوظيفي الذي يؤديه هذا الباب النحوي، مبتعداً ما استطاع عن الجانب الشكلي الذي اعتاده النحاة الذين جاءوا من بعده، ولذا جاءت عنده إضراباً وغلطاً ونسياناً، وكأن ذلك بيان للعلة والسبب وتفسير لواقع لغوي يكون فيه البدل مقصوداً لذاته دون المبدل منه.

2) **يفهم من كلام المبرد ان البدل ما كان مقصوداً بالحكم .** قال : ((واعلم ان البدل في الكلام يكون على أربعة اضرب، فضرب من ذلك ان تبدل الاسم من الاسم، إن كان لشيء واحد معرفتين كانا أو معرفة ونكرة أو مضمراً ومظهراً أو مضمرين أو مظهرين، وذلك نحو قولك: مررت بأخيك زيد، أبدلت زيداً من الأخ، نحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثل قولك: مررت بزيد. وإنما هو في الحقيقة تبيين، ولكن قيل بدل لان الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بان فرغ له))[2].

وهي فكرة اخذ بها بعض النحاة فيما بعد كابن السراج حيث قال : ((وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس))[3]. ويظهر فيه

---

(1) المصدر نفسه : 1/439 – 440.

(2) المقتضب : 4/295 .

(3) الأصول في النحو : 2/46.

اعتمادهما المعيار الشكلي القائم على اعتبارات نظرية العامل ، ولذا ركزا على الموضع الذي يسلط فيه العامل عمله ، وكأن ذلك بداية لقولبة هذا الباب وفقاً للفكرة المذكورة ولذا جاءت أقسامه عند ابن السراج ((بان يكون الثاني هو الأول (يريد بدل الكل من الكل) أو بعضه أو يكون المعنى مشتملاً عليه أو غلطاً))[1].

و يمكن أن يحمل على ذلك مفهوم الفارسي لهذا الموضع النحوي[2].

ومن جهة أخرى فلعل ابرز ما يمكن أن يثار حول التحديد المتقدم هو أن الحكم أما أن يكون حكماً إعرابياً قائماً على اعتبار العامل وأما أن يكون باعتبار المعنى فإذا ما كان بالاعتبار الشكلي (العامل) فمعناه إلغاء دور الجزء الأول من الجملة المحتوية على البدل بحيث يكون تركيز العامل ، منصباً على الجزء الثاني (البدل). والقول بذلك ضياع لوظيفة التبيين أو التوضيح التي ذكرها المبرد إليها سيبويه من قبل. أما إذا ما كان باعتبار المعنى فان القصد بالحكم يمكن ان يؤديه تركيب من نحو: جاء زيد بل عمرو ، وقد مررت برجل أو امرأة، وهما صورتان من صور العطف لا البدل.

3) **والبدل عند الرماني:** ((قول يقدر في موضع الأول))[3] وعليه يحمل حد كل من ابن جني وابن يعيش، جاء في اللمع: ((وعبرة البدل ان يصلح لحذف الأول وإقامة الثاني))[4] وقال ابن يعيش: ((البدل ثانٍ يقدر في موضع

(1) المصدر نفسه : 46/2.

(2) ينظر :المقتصد في شرح الإيضاح : 929/2.

(3) رسالتان في اللغة : 69.

(4) اللمع : 169.

الأول))[1]. ويظهر مما تقدم اعتماد أصحاب الحد المتقدم المنهج التعليمي لتقريب فكرة البدلية للمتعلمين ، واعتماد المنهج المتقدم بالمعيارية المفهومة من النص السابق لا يمكن استقامته، من جهة أن العرب قد ((سلكت في البدل مسلكين، احدهما، إن المبدل منه ليس في تقدير اعتداد الطرح ، ولذلك اخبر عنه بعد ان أبدل منه في قوله[2]:

إن السيوف غدوها و رواحها   تركت هوازن مثل قرن الأعضب

والغدو والرواح بدل من السيوف والهاء اسم السيوف. ومثله : ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ﴾[3] . فان (اذكره) مصدر بدل من الهاء في أنسانيه والهاء عبارة عن الحوت ... وتقول: الذي مررت به أبي عبد الله ، فيكون (أبي عبد الله) بدلاً من الهاء، ولا يصح ان نفرض طرح الاعتداد بالهاء، لان ذلك يقضي خلو الصلة من راجع إلى الموصول، وهي لا تخلو من ذلك))[4].

ثم ان الأخذ بظاهر الحد المتقدم يدخل الخبر الثاني من نحو قوله تعالى : ((وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد))[5] ، وذلك أنهم يعتدون بطريقة شكلية لمعرفة الخبر الثاني وهي ان تحذف الأول وتقيم الثاني مقامة، ويمكن ان يدخل في ذلك ثاني مفعولي أعطى من نحو: أعطيت زيداً درهماً، لانا ان حذفنا الأول وأقمنا الثاني

(1) شرح المفصل : 64/3.
(2) البيت للأخطل ، ينظر : ديوان الأخطل : 28 .
(3) الكهف : 63.
(4) شرح اللمع : 230/1 .
(5) البروج : 14.

لكان التقدير: أعطيت درهماً، وهو كلام مستقيم، مما يدل على عدم صحة التحديد المتقدم لتداخل الأبواب المذكورة معه من جهة ولعدم إمكانية تطبيق الطريقة المذكورة في بعض أشكال البدل مما ذكره ابن برهان سابقاً.

4) **وحده ابن الحاجب بأنه:** ((تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه، ولا يشاركه في ذلك شيء من التوابع))[1]. وعليه ابن مالك في التسهيل[2] وابن كمال باشا في أسرار النحو[3] وان كان هناك شيء من الاختلاف اللفظي مما لا يشكل فارقاً من حيث المعنى المراد .

ويظهر عليه اعتماده المعيار الشكلي أيضاً يدفعه إلى ذلك المعنى اللغوي لمصطلح البدل وكأنه يريد به ان يكون الأول على نية الطرح كالذي لحظناه في الحد الذي ذكره الرماني ومن سار في هديه. مما لا يمكن الاعتداد به لبيان أو معرفة هذا الباب النحوي، ولذا اخذ عليه دخول بعض صور العطف من نحو : جاء زيد بل عمرو، وما قام القوم لكن عمرو، فعمرو في المثلين المذكورين تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه[4].

5) **وهو عند ابن عصفور:** ((إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول أو تأكيده، وعلى ان ينوي بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً،

(1) شرح الوافية نظم الكافية : 268.

(2) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 172 .

(3) ينظر : أسرار النحو : 157 .

(4) ينظر : شرح الكافية : 337/1.

فمثال مجيئه للتبيين قولك: قام أخوك زيد، ومثال مجيئه للتأكيد: جدعت زيداً انفه)) [1].

وهو بهذا يعتمد معيارين، وظيفي قوامه إفادة البدل التبيين أو التأكيد، وشكلي هو عينه المعيار المعتمد عند المتقدمين عليه، وهو ان ينوي بالأول الطرح على سبيل المعنى لا اللفظ.

و يؤخذ على الحد المتقدم ما يأتي:

أ. الوظيفة التي ذكرها للبدل وهي إفادة التبيين أو التأكيد ، لا تستقيم مع قوله : على أن ينوي بالأول منهما الطرح على سبيل المعنى، ذلك ان الوظيفتين المذكورتين يجعلان من الجزء الأول أساساً، ولكنه مبهم فيوضح أو مما يحتاج الى التأكيد، والقول بطرحه ضياع لذلك.

ب. ويمكن ان يدخل في الحد المتقدم ما هو نحو قولنا : جاء زيد بل عمرو فما بعد (بل) جاء بياناً لمن حصل المجيء منه باعتبار الواقع ، أما ما قبلها فقد جاء على نية الطرح لعدم مقصوديته في المجيء .

6) **افاد ابن مالك من الخلل الذي وقعت به الحدود المتقدمة لهذا الموضع النحوي،** ولذا قال في احد قوليه: البدل هو ((التابع المقصود بالحكم بلا واسطة)) [2]. وهو مع هذا الذي ذكره لا يخرج عن الطابع الشكلي الذي رسمه المتقدمون عليه من النحاة .

---

(1) المقرب : 266 ، وينظر شرح جمل الزجاجي : 276/1.

(2) شرح ابن عقيل : 247/2.

و مما يمكن ملاحظته على الحدود المتقدمة :

1) الحدود عامتها – اللهم إلا ما لحظناه من سيبويه- ركزت على الجانب الشكلي من البدل، والذي يكون فيه مساوياً لمتبوعه بالحركة الإعرابية ، مع ان الواقع يشير الى عكس ذلك فالحركة الإعرابية التي تظهر عليه، إنما هي حركة باعتبار الأصل لا التبع، ذلك أن البدل على حد قولهم مقصود بالحكم ، والأول منه على نية الطرح، فأصل الكلام في نحو: جاء أخوك زيدٌ ، جاء زيد [1] ، فزيد في مثل التركيب السابق إنما وقعت فاعلاً وكذا في حالة قولنا : رأيت أخاك زيداً، فالأصل منه: رأيت زيداً، فهو مفعول به، ونصبه إنما جاء باعتبار الأصل[2] .

2) المدلول اللغوي للمصطلح الموضوع لهذا الباب أوسع مما تواضع عليه النحاة وقصروه على جانب دون جانب ، لإمكانية دخول ما كان عطفاً ببل واو ولكن، وقد لاحظنا سابقاً كيف أفاد سيبويه من الدلالة اللغوية المتقدمة فقال ببدلية ما بعد أو و بل [3].

3) الوظيفة التي يؤديها البدل – على حد قول ابن عصفور[4] – هي أما التبيين وأما التوكيد وقد مثل لذلك بقوله : قام أخوك زيد، وجدعت زيداً انفه، وهي وظيفة يمكن ان تتداخل مع الوظيفة التي يؤديها التوكيد المعنوي في نحو: رأيت القوم كلهم، ولا أرى فرقاً من حيث الواقع بين التركيب المتقدم وبين قولنا: رأيت

---

(1) ينظر على سبيل المثال : المقتضب : 295/4.

(2) الرأي للمخزومي : ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 75.

(3) ينظر : تحديد سيبويه للبدل .

(4) ينظر : تحديد ابن عصفور للبدل .

القوم بعضهم، والأول عندهم توكيد والثاني بدل بعض من كل ، ولذا نجد سيبويه قد عد بعض صور البدل توكيداً جاء في الكتاب بعد ان ذكر قولهم: رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثيهم ورأيت بني عمك ناساً منهم ان الأصل في ذلك: ((رأيت أكثر قومك ورأيت ثلثي قومك ... ولكنه ثنى الاسم توكيداً كما قال جل ثناؤه : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝﴾[1].

وقد أفاد إبراهيم مصطفى من النظرة المتقدمة فجعل التوكيد صورة من صور البدل ((وليس بوجيه ان يفرق بين التوكيد والبدل، فانه أسلوب واحد أن تقول: جاء القوم بعضهم أو جاء القوم كلهم والأول عندهم بدل الثاني توكيد))[2]. ولكنا لا نسلم بصحة ما قاله إبراهيم مصطفى لأنّه إن صح فيما كان توكيداً معنوياً لا يمكن بأي حال من الأحوال فيما كان توكيداً لفظياً قائماً على التكرار.

---

(1) الحجر : 30 ، وينظر الكتاب : 150/1.

(2) إحياء النحو : 124 .

خاتمـــــــــة

و بعد هذا لابد من أن ينتهي بنا الأمر إلى جملة من الأمور، يمكن إجمالها بالآتي:

1) الحد قديم قدم النحو العربي فما زلنا نسمع عن تلك الصحيفة التي كتبها أمير المؤمنين عليّ لأبي الأسود الدؤلي، والتي جاء فيها: إنما الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما دل على معنى في غيره، وقيل: ما دل على معنى ليس باسم ولا فعل ، على اختلافات الروايات في ذلك[1].

ولكن التحديد المذكور بقي مقتصراً إلى فترة طويلة من الزمن حتى في تلك المؤلفات النحوية، الأولى ككتاب سيبويه ومقدمة خلف الأحمر ومقتضب المبرد، بقي مقتصراً على الأقسام الثلاثة التي ذكرناها، وهي : الاسم والفعل والحرف، اللهم إلا ما ندر مما لا يمكن أن يشكل سمة خاصة للمؤلفات الأولى في النحو، وهو تحديد لا نستطيع أن نقول عنه انه تحديد نحوي لارتباطه بأقسام الكلام، من الجهة المعجمية المتمثلة باعتبارات الكلمة الواحدة من دون مراعاة للتركيب وسياقاته.

ومنذ ظهور أول كتاب نحوي اخضع مادته النحوية إلى منهج واضح، فيه وزع المادة المذكورة على وفق أبواب حاول من خلالها أن يوجد الصلات القائمة بينها، منذ ذلك الحين برزت الحاجة إلى التحديد النحوي، وهو أمر يمكن أن نجده عند ابن السراج في كتابه: الأصول في النحو[2]. فقد جعل كتابه المذكور على وفق منهج ذكر تفاصيله الأستاذ كريم

---

(1) ينظر على سبيل المثال : أنباء الرواة : 4/1.

(2) ليس القصد من ذلك إن الكتب المتقدمة على أصول ابن السراج لم تبن على منهج معين ، فقد اثبت بعض دارسي الكتاب على سبيل المثال بناءه على منهج معين ، فقد ذكر الأستاذ النجدي في : سيبويه إمام النحاة : 178 – 179 ، اعتماد سيبويه على العامل أساساً لبناء منهجه في الكتاب ، في حين ذهب الأستاذ عبد الصبور شاهين إلى إن الكتاب بني على أسس متعددة من نحو : دائرة العامل النحوي ومعمولاته ودائرة الإعراب والبناء ودائرة وحدة الوجه الإعرابي أو تعدده ، وما إلى ذلك من أسس أو دوائر على حد تعبيره ، يمكن

حسين ناصح في مناهج التأليف النحوي [1] . ثم سار على هديه تلميذه الفارسي في الإيضاح العضدي ومن بعده ابن جني في اللمع وآخرون ، حتى استقر المنهج واضحاً في صورة شبه نهائية عند الزمخشري في مفصله . وبناء المادة اللغوية على وفق مجاميع أو أبواب يستدعي البحث عن الصلات القائمة بينها، وإيجادها يعني فيما يعنيه بداية لوضع حد نحوي على وفق العلاقات القائمة بين أجزاء الباب النحوي الواحد .

2) الحد بصورة عامة اثر من الآثار الفلسفية في النحو العربي. إلا أن ذلك الأثر لم يكن واضحاً تمام الوضوح في المؤلفات النحوية الأولى كالكتاب والمقتضب وما شابهها لاقتصار التحديد في تلك الفترة على الجوانب البسيطة منه، والمتمثلة بالتحديد بالتشبيه والتحديد بالتمثيل، وهما الصورتان الطبيعيتان للمعارف البشرية والدراسات اللغوية بصورة خاصة. ومع تطور التأليف النحوي واستقرار منهجية المادة المطروحة، فيما ذكرناه في الفقرة المتقدمة، برز ما يسمى عندهم، بالحد– وأريد به ما شابه الحد المنطقي – والرسم الذي يقابل عند النحاة ما يسمى بالخصائص أو السمات التي تميز الباب النحوي. وان كان التحديد بذكر الرسوم غالباً على التحديد بذكر ذاتيات الباب المراد تحديده، وكأن النحوي كان يحس بصعوبة إيجاد علاقة ذاتية تربط أجزاء الباب الواحد فيما بينها .

3) قصور التحديد النحوي بأشكاله المختلفة التي ذكرناها، له أسبابه التي يمكن إجمالها بالآتي :

ملاحظتها في المنهج في كتاب سيبويه ، مقال في : كلية الآداب والتربية – جامعة الكويت، العدد/3 لسنة 1973 . وللزيادة يمكن مراجعة مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام : 307 وما بعدها.

(1) ينظر : مناهج التأليف النحوي : 226.

أ. الخلاف النحوي بين النحاة أنفسهم من أصحاب المدرسة الواحدة أو الذين هم من مدارس مختلفة – إن آمنا بفكرة المدارس النحوية[1] – وهذا الخلاف جر إلى اختلاف المنهج فيما يخص المدارس واختلاف المسائل النحوية عينها بحيث يصعب بعدها إيجاد حقيقة الباب أو المسألة النحوية ، فقد نجد من يجعل منصوب (كان) خبراً لها وقد نجد من يجعله حالاً ، وهذا بدوره جر إلى اختلاف ذاتية باب الحال وذاتية باب كان وأخواتها، ومن ذلك كثير مر ذكره في أثناء البحث ولا يكاد يخلو منه باب نحوي . ويثبت دارسو المذاهب النحوية خلافاً بين البصريين والكوفيين فيما يخص المنهج وسواه فالبصريون يقيسون على المطرد من كلام العرب ويقيس الكوفي على الشاذ أو المثل الواحد ويقصر البصري سماعه على مجموعة من القبائل ممن ثبتت فصاحته عنده وفقاً لمقاييسه الخاصة في حين يتوسع الكوفي في هذا المجال، فقد يأخذ من سكان الحاضرة ومن إعراب الحطمية ، على حد قولهم[2]، ولما كانت السمة المميزة للحد هي كونه جامعاً مانعاً على حد تعبير المناطقة. جعل ذلك الخلاف سبباً من أسباب القصور في التحديد النحوي.

ب. رسم النحاة للمادة النحوية التي وضعت في كتبهم منهجاً أرادوا من خلاله التسهيل على دارس العربية في جمع شتات المادة . وهو منهج جاء على أشكال

---

(1) يذهب الأستاذ إبراهيم السامرائي في كتابه : المدارس النحوية أسطورة وواقع ، إلى كون فكرة المدارس النحوية لا أساس لها محاولاً أن يثبت ذلك بمجموعة من الأدلة يمكن الرجوع إليها هناك . ينظر المدارس النحوية أسطورة وواقع.

(2) ينظر على سبيل المثال : الاقتراح في علم أصول النحو : 48 وما بعدها ، 99 وما بعدها ، مدرسة البصرة النحوية : 154– 164 .

متعددة، مرة يكون بحسب التقسيم الثلاثي للكلام وانه اسم وفعل وحرف، ومرة بحسب المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات ، ومرة أخرى بحسب المعربات والمبنيات وما شابه ذلك .

و مع هذا فلا نستطيع أن نحكم بصحة التقسيمات المتقدمة التي بنيت على أساسها مناهج التأليف النحوي، ذلك إن قصر الكلام على الأقسام الثلاثة المتقدمة يجبر النحوي أحياناً ويضطره على حشر مادة لغوية في قسم من الأقسام مع عدم وجود التناسب بينهما، كما الحال في اسم الفعل الذي جعل بصف الأسماء مع ضعف الرابط الذي دفع بالنحوي فيما بعد إلى البحث عن العلامات ولو كلفه ذلك الخروج على الواقع اللغوي . ثم أن جعل المنهج على مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات قد يضطر النحوي في كثير من الأحيان إلى الجمع بين المواضع التي تأتي مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة، ولو كان ذلك على حساب الوظيفة التي يؤديها الباب، كما هو ملاحظ في جعلهم نائب الفاعل مثلاً بصف الفاعل لان السمة المميزة لهما هي مجيء كل واحد منهما مرفوعاً ، وإلا فالوظيفة مختلفة فهذا يؤدي وظيفة الفاعلية وذاك يؤدي وظيفة المفعولية. وكذا في حالة جعل المنهج مبنياً على المعرب والمبني.

أقول كل هذا أدى إلى قصور التحديد النحوي والقدرة على نقضه، لوهن الأساس الذي بنيت عليه المادة المراد تقعيدها أو تحديدها.

4) الحدود التي وضعها النحاة لأقسام الكلام العربي وفروعها بنيت أما على اعتبارات البنية المتمثلة بالصورة الإعرابية أو الرتبة أو الصيغة أو الإلصاق أو التضام، وأما على اعتبارات المعنى المتمثلة بالتسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى

الجملي ((وان التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلام . فامثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني))[1] .

5) يدل المفهوم اللغوي للمصطلح النحوي أحياناً على معنى ما ، في حين تجد الحد وهو بعيد عن ذلك المفهوم . فمصطلح المبتدأ – على سبيل المثال – هو اسم مفعول من الفعل (ابتدأ) وهو على هذا صالح للإطلاق على كل قسم من أقسام الكلام يقع أولاً سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وهو ما يتبادر إلى فهم السامع المبتدئ (بكسر الدال) لأول وهلة.ولكن تواضع دارسي العربية على إرادة الاسم المرفوع الواقع في أول الكلام جعل المفهوم ينطلق إليه دون سواه . مع أن الواقع يقضي أن يكون المحدود عين حده، وهو ما عليه المفهوم المنطقي لهذه المسألة . فالحد يساوي المحدود في المفهوم وهما كالمترادفين، يدل هذا على ذاك دلالة الاسم على مسماه، فان لم يكن بالمطابقة فبالمصداق[2]،وهو من باب دلالة الجزء المختص على الكل.

ومن هنا يمكن القول بحاجة المصطلح النحوي للنظر بحيث يعاد وفقاً لحده الموضوع له تيسيراً للمتعلم ودفعاً للإشكال الذي يقع فيه إذا ما سمع به للوهلة الأولى .

6) . قد يكون من باب الفائدة هنا أن نذكر ضرورة تقسيم الأبواب النحوية على وفق الوظائف التي تؤديها. فوظيفة البيان أو التفسير ، إنما هي وظيفة مشتركة بين أبواب

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها : 87 – 88.

(2) ينظر : المنطق : محمد رضا المظفر : 115 – 116 .

متعددة كالبدل والتمييز وعطف البيان والنعت ولو جمعت هـذه الأبـواب كلـها في باب واحد تحت اسم البيان أو التفسير لكان أولى وأيسر على المتعلم مـن أن تفـرق في أبواب متعددة كالذي نراه.

7) اهتمت الحدود النحوية عامة بالجانب الذي يكون فيه الباب النحـوي مسـتقلاً عـن السياق وهو جانب من جوانب التأثر الفلسفي الذي ينظر إلى الحد على اعتبـارات التجرد والاستقلالية .

قائمة المراجع

أولاً – الكتب المطبوعة

1) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، احمد مكي الأنصاري ، القاهرة ، 1964.

2) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937.

3) أخبار أبي القاسم الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337 هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980.

4) أخبار النحويين البصريين ، الحسن بن عبد الله السيرافي (368هـ) ، القاهرة ، 1341هـ – 1922م.

5) أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط3 ، مطبعة السعادة ، مصر، 1958.

6) الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (415هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق ، 1971.

7) أسرار البلاغة ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (471هـ) ، تحقيق : هـ . ريتر، مطبعة وزارة المعارف ، استانبول ، 1954 .

8) أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ)، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي، دمشق، 1957.

9) أسرار النحو، شمس الدين احمد بن سليمان، (940هـ)، تحقيق: احمد حسن حامد، دار الفكر ،عمان ،د. ت.

10) إسناد الفعل، رسمية المياح ، دار البصري ، بغداد ، 1967.

11) الإشارات والتنبيهات ، للشيخ أبي علي حسين بن عبد الله بن سينا (980هـ) ، مطبعة الحيدري، 1377هـ .

12) الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، حيدر آباد ، ط2، 1359هـ.

13) الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن السراج (316هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ، 1973.

14) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن احمد ، المعروف بابن خالويه (370هـ)، دار التربية للطباعة والنشر ، د.ت .

15) إعراب الجمل وأشباه الجمل ، فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، بيروت ، ط4، 1986.

16) الإعراب في النحو العربي ، مهدي المخزومي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : 16 ، 1986.

17) الأغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ)، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط2، 1971.

18) الاقتراح في علم أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ) ، تحقيق : احمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1976.

19) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1977.

20) أمثال العرب ، المفضل الضبي (171هـ) ، علق عليه إحسان عباس ، دار الرائد العربي، بيروت، ط2 ، 1983.

21) أنباه الرواة على أنباه النحاة ، علي بن الحسين القفطي (646هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1950 .

22) الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عب الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت، 1982، 1987.

23) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، المعروف بـ (ابن هشام الأنصاري) (761هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت، ط6، 1980.

24) الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (337هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، دار العروبة، القاهرة ، 1959.

25) البحث النحوي عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980.

26) البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن علي المعروف بـ(أبو حيان الأندلسي (754 هـ)، دار الفكر ، بيروت ، ط2 / 1978.

27) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي، القاهرة ، 1388هـ - 1968م.

28) تصنيف نهج البلاغة، لبيب وجيه بيضون،دار القلم، بيروت، ط1، د. ت.

29) التعريفات،أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بـ(الشريف الجرجاني) (816هـ)، الدار التونسية للنشر، 1971.

30) التفاحة في النحو، أبو جعفر احمد بن محمد النحاس (338هـ) ، تحقيق : كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ، 1965.

31) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن احمد الأزهري (370هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون وآخرون ، لدار القومية العربية للطباعة، القاهرة، 1964-1967.

32) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، بيروت، لبنان ، ط2، 1975.

33) الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ) ، تحقيق : ابن أبي شنب، باريس، ط2 ، 1957.

34) جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (321 هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبعكي ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1987.

35) الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي (749هـ) ، تحقيق : طه محسن ، بغداد، 1976.

36) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي (1197 هـ) ، دارإحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، مصر ، د. ت.

37) الحجة في القراءات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه (370هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت، ط2 ، 1977.

38) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (521هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد، 1980 .

39) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون وآخرون ، ط1، 1982، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط2، 1984، ط4، 1967 ، دار الكاتب العربي .

40) الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني (392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت ، لبنان ، ط2 ، د.ت .

41) الدرر اللوامع ، الشنقيطي ، مطبعة كردستان ، القاهرة ، د. ت.

42) دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (471هـ) ، تحقيق : د. فاير الداية ، دمشق ، ط2 ، 1987.

43) ديوان الأخطل ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1891م.

44) ديوان امرئ القيس ، تحقيق : حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، 1939.

45) ديوان الحماسة ، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، شرح العلاقة التبريزي، دار القلم، بيروت، لبنان ، د. ت.

46) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر ، بيروت ، 1966.

47) الرد على النحاة ، أبو العباس احمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء القرطبي (592 هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 1947 .

48) الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، ط1، 1979.

49) رسالتان في اللغة ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (384هـ)، تحقيق : إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د. ت.

50) رسالة الإفصاح لبعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ابن الطراوة النحوي (528هـ)، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 1990.

51) رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي (702هـ) ، تحقيق : احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1975.

52) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة، د. ت.

53) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل (672هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط15 ، 1972.

54) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (686 هـ) ، دار السرور،بيروت ، لبنان ، د. ت.

55) شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر احمد بن محمد النحاس (338هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد، مطبعة الغري، النجف، ط1 ، 1974.

56) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين علي بن محمد الأشموني (929هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت، ط1، 1955

57) شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (669هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 1982.

58) شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن احمد الفاكهي (972هـ) ، تحقيق : زكي فهمي الآلوسي، جامعة بغداد ، 1988.

59) شرح الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (686هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط2، 1979.

60) شرح اللمع، ابن برهان العكبري (456هـ) ، تحقيق : فائز فارس، الكويت، ط1، 1984.

61) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (643هـ)، عالم الكتب، بيروت، د. ت، د.ط.

62) شرح مقامات الحريري، الشريشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة، 1970 .

63) شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (646هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف ، 1980.

64) الصاحبي في فقه اللغة ، أبو الحسين احمد بن فارس (395هـ) ، تحقيق : احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت.

65) صحيح مسلم ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، الأزهر،مصر ، د. ت.
66) العربية والغموض ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 1988.
67) العوامل المائة النحوية، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (471هـ)، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة ، ط2 ، د.ت.
68) الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1980 .
69) الفهرست، محمد بن إسحاق ابن النديم (385هـ) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة، د. ت .
70) الفوائد الضيائية ، عبد الرحمن بن احمد بن محمد الدشتي (898هـ) ، طهران ، 1374هـ .
71) في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2، 1986.
72) في النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت ، د.ت.
73) في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1986.
74) الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (180هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ، ط3 ، 1983.
75) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، أبو القاسم جار الله الزمخشري (538هـ)، علق عليه : مصطفى حسين احمد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ط1، 1946.
76) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت،د.ت.
77) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979.
78) اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1982.

79) مختصر في شواذ القرآن، أبو عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه (370هـ)، نشرة برجستراسر، دار الهجرة ، د. ت.

80) المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، الأردن، 1987.

81) مدرسة البصرة النحوية ، عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر ، ط1،د.ت.

82) مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة ، ط2، 1983.

83) المسائل العسكريات ، الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، المعروف بـ (أبي علي الفارسي) (377هـ) ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، ط2، 1982.

84) المسائل المشكلة (البغداديات)، الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، المعروف بـ (أبي علي الفارسي) (377هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله ، مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت.

85) معالم الدين ، حسن بن زين الدين العاملي، مطبعة الآداب،النجف ، د. ت.

86) معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت ، ط2 ، 1980.

87) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط2 ، 1988 .

88) المغني في النحو ، تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني (680هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1999 .

89) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، د.ت ، د. ط.

90) مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (726هـ) ، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة ، بغداد ، 1982.

91) المفصل في علم العربية ، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (538هـ) ، مطبعة التقدم ، ط1، 1323 هـ.

92) المقتصد في شرح الإيضاح ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (471هـ)، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982.

93) المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت.

94) مقدمة في النحو ، خلف بن حيان الأحمر البصري (180هـ) ، تحقيق : عز الدين التنوخي، دمشق، 1961.

95) المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (669هـ) ، تحقيق : احمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني، بغداد، 1986.

96) من أسراراللغة ،إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6 ، 1978.

97) المنطق ، محمد رضا المظفر ، مطبعة حسام ، بغداد ، 1982.

98) الموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين الكنغراوي (1329هـ) ، علق عليه:محمد بهجت البيطار، طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق ، د. ت.

99) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (581هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا، مطابع الشرق ، بيروت ، 1978 .

100) نحو التيسير ، احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ط2، 1984.

101) النحو العربي مذاهبه وتيسره ، مجهد الدليمي وآخرون ، دار الحكمة ، بغداد ، د. ت.

102) نحو الفعل ، احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، 1974.

103) نحو القراء الكوفيين ، خديجة احمد مفتي ، دار الندوة ، بيروت ، ط1، 1985.

104) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911 هـ)، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1979 .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1) مناهج التأليف النحوي، كريم حسين ناصح، رسالة ماجستير مكتوبة على الآلة الطابعة ، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1986.

2) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (476هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1985.

ثالثاً – البحوث والمقالات :

1) ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) ، مهدي المخزومي ، مجلة المجمع العلمي في دمشق ، ج4 ، 1972.

2) ملاحظات على كتاب نحو الفعل ، مهدي المخزومي ، مجلة الرابطة ، العدد: 2، 1975.

3) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه ، عبد الصبور شاهين ، مجلة كلية الآداب والتربية،جامعة الكويت ، العدد : 3 ، 4 لسنة 1973 .

الحدُ النّحوي وتطبيقاته

حتى نهاية القرن العاشر الهجري



الدكتور
رياض يونس السّواد

دار الراية للنشر والتوزيع
الأردن-عمان
شارع الجمعية العلمية الملكية - المبنى الإستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف: 5338656 فاكس:96265348656+
ص.ب: 2547 الجبيهة- الرمز البريدي 11941 عمان- الأردن
Email:dar_alraya@yahoo.com



